حصاد العمر 8

أيام حزب الجبهة الديموقراطية

Dr. Ali Salmi

أيـــــــــام

حزب الجبهة الديموقراطية[1]

[1] كان الاسم الأول للحزب "الحرية والعدالة" ولكن تم الاستقرار على اسم "الجبهة الديمقراطية؟ ولذلك فإن كل ما في هذا الملف باسم "الحرية والعدالة" إنما ينطلق لحزب "الجبهة الديمقراطية".

"تحت التأسيس"

التوجهات الأساسية للحزب

مقدمة

إن الوطن يواجه أزمة خطيرة تهدد كيانه الحاضر ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

لقد عاشت مصر، خلال الثلاثين عاما الماضية، في ظل سياسات عملت على تغييب الوعي العام وحرمان المصريين من حق المشاركة الفاعلة في تقرير مصيرهم، وفقدت مصر الكثير من خصائصها المتميزة وقدرتها علي الريادة و الارتقاء، وأصبحت مرتعا لتيارات من التطرف والتخلف استغلت مظاهر الفساد والفقر في المجتمع لاستنزاف الطاقات البشرية في صراعات وعداءات لا تفيد الوطن، كما شاعت مظاهر اجتماعية وثقافية غريبة عن مجتمعنا تستهدف قهر المرأة وإشعال الفتن الطائفية وتهميش الفكر والثقافة وإهدار قيمة العلم وإعلاء ثقافة التخلف والانزواء.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بانصراف الحكم عن الإصلاح السياسي وتباطؤه في تنفيذ وعوده بالإصلاح الدستوري وتلويح الحزب الحاكم بإصلاحات لا تتعامل مع جوهر المشكلات ولا تحقق التطوير الديمقراطي المستهدف، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط خارجية تطالبها في الظاهر بضرورة التطوير الديمقراطي، ولكنها في الأساس تسعى لتحقيق مصالحها واستخدام مصر آلية لتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

إن التغافل عما يجري على أرض الواقع المصري وتجاهل حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير، يهدر فرصة تاريخية للتحول الديمقراطي السلمي والنهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة.

لذلك يشعر مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية بالقلق الشديد لما يلي:

1. ضعف وانحسار الموقف المصري وتدنيه على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
2. ضعف التأثير المصري في إصلاح ما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، وعدم القدرة على تحقيق التقارب في مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل واندثار الدعوة التي أطلقتها القيادة المصرية لتحقيق الإصلاح العربي الشامل حين لم تبدأ بنفسها.
3. عدم القدرة المصرية في مواجهة ما يعانيه الأشقاء في فلسطين والعراق من عدوان باغ وهجمة استيطانية استعمارية غاشمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية متلونة، وانحصار الدور المصري في محاولات احتواء المواقف بدعوة الأطراف العربية المعتدى عليها لإعلان التنازلات وقبول الأمر الواقع والإملاءات الأمريكية والإسرائيلية.
4. تهافت الموقف المصري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشروع النووي الإيراني - وما قد يمثله من تهديد محتمل لجيرانها - والمتغافل عن خطورة

التهديد النووي الإسرائيلي - الحقيقي والحال فعلاً - وتجميده المشروع النووي المصري في الاستخدامات السلمية.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أهم أدواتها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بالتأثير السالب للأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ يوليو 1952 وما أفرزه- على خلاف أهدافه المعلنة في بيان 23 يوليو - من إلغاء الديمقراطية وحل الأحزاب الشرعية وحرمان المواطنين من الحريات السياسية وابتداع نظام الصحافة المملوكة للدولة وكتم وسائل التعبير الحر، وما نتج عن كل ذلك من انتكاسات سياسية وعسكرية بلغت ذروتها في 5 يونيو 1967، وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتراجع الثقافة المصرية ونمو ظروف وأوضاع ساعدت على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين، وقهر المواطن المصري وتحول ملايين المصريين إلى البطالة والحياة تحت خط الفقر. كما يرى المؤسسون أن الممارسات الانتهازية للمتسلقين والمنتفعين من الارتباط بسلطة الحكم - عبر السنوات الطويلة الماضية وحتى الآن - قد أسهمت أيضاً في تفاقم الحالة المصرية وتردي أوضاع الوطن وتبديد طاقاته واستلاب ثرواته.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها وتهدد كيانها وبقاءها في مقدمتها ما يلي:
2. افتقاد الديمقراطية الحقيقية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة بناء على انتخابات حرة وشفافة في نظام يكفل التعددية السياسية الحرة.

3. احتكار السلطة لحزب واحد وانعدام الفرص أمام الأحزاب الأخرى والمستقلين للوصول إلى مقاعد مجلسي الشعب والشورى والمشاركة في الحكم من خلال نظام الانتخابات الحالي وما يشوبه من تجاوزات.
4. انفراد الحاكم بالقرار وتغوَّل السلطات التي يتمتع بها في الدستور من دون مساءلة، وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
5. تردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
6. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن التوسع في حزمة القوانين والنظم المقيدة للحريات وما تعارف الناس على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة..
7. الإعداد لاستبدال ما يسمى قانون الإرهاب بقانون الطوارئ، الأمر الذي يبقي حالة الطوارئ قائمة فعلياً طوال المدة اللازمة لإنجاز القانون الجديد.
8. تعطيل حق المصريين في اختيار ممثليهم الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغيير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
9. التحكم البيروقراطي في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
10. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس

الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

11. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـي.
12. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
13. تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة وتنمو ظاهرة استوزار رجال الأعمال، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
14. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري ومعتقداته وتقاليده وثوابته.
15. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.
16. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد

المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

17. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي.
18. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
19. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.
20. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

كذلك يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أننا كمصريين أفراداً وجماعات مشاركون فيما وصل إليه الحال من تردي وتدهور بما يصدر عن كثير منا من تصرفات تتسم بالعشوائية واللامبالاة بحقوق الوطن والمواطنين.
2. أننا نهدر حقوقنا السياسية ولا نبادر إلى التسجيل في جداول الانتخابات ولا نشارك في الانتخابات بإيجابية لاختيار من نراهم أكفاء وقادرين على تحقيق مطالبنا.
3. أننا نخضع لقرارات ظالمة ومجحفة ولا نمارس حقنا الطبيعي في الرفض والاعتراض.

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

التطوير الديمقراطي سبيل البقـــاء

أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها تتحقق بالتغيير الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية هو السبيل الوحيد، وإحياء التوائم الوطني وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين على اختلاف معتقداتهم، واستثمار المقومات الحضارية والقيم الأصيلة للمصريين، ومواكبة حركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً.

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية، وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية و الجديـة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

مقومات التطوير الديمقراطي

أن " التطوير الديمقراطي " المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

1. الاتفاق على أن هدف التطوير الديمقراطي هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الديمقراطي يتبلور في كونها "إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الديمقراطي للوطن ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".
2. الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. التوافق على ضرورة المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.
4. الاتفاق على أن إعداد دستور جديد لمصر تصوغه جمعية وطنية منتخبة هو ركن أساس في عملية التطوير الديمقراطي الشامل يضمن صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.

5. الاتفاق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
6. الاتفاق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء وترخيص الصحف، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.
7. الاتفاق علي أن أولويات العمل الوطني تكمن في ضرورة القضاء علي الفساد و الأمية والفقر، والحد من البطالة والتوظيف العلمي للزيادة السكانية في مشروعات التنمية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية وإلغاء المناطق والتجمعات العشوائية وتوفير البدائل الصحية اللائقة بحياة المواطنين وكرامتهم الإنسانية.
8. الاتفاق على أن التطوير الديمقراطي يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي .
9. الاتفاق على أن التطوير الديمقراطي يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات

الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية.

10. الاعتراف بأن إحداث التطوير الديمقراطي هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي ومنهجية " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الديمقراطي للوطن.
11. الإيمان بأن وسيلة التطوير الديمقراطي الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات شيباً وشباناً، في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً.
12. إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
13. ضرورة تحديد مسئولية القيادات على كافة المستويات والأصعدة، والاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الديمقراطي للوطن.

14.الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وناتج التنمية بما يتيح إقامة مجتمع متوازن تتعادل فيه أنصبة المواطنين بقدر مساهماتهم في التنمية من ناحية، وتقوم فيه الدولة بدعم الفئات المستحقة ورعايتها اقتصادياً واجتماعياً.

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

محاور التطوير الديمقراطي

إن التطوير الديمقراطي في معناه الحقيقي لا ينحصـر في تغيير الأشـخاص والوجوه، وإنما هو في الأساس تغيير مخطط يشمل الفكـــر والتوجهات، الأهداف والغايـــات، الهياكل والتنظيمات، الوسائل والآليات والتقنيات، المعايير وقواعد اتخاذ القرارات، كما يشمل بالضرورة القيـادات على اختلاف مستوياتها.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن أداة التغيير هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، وأن التطوير الديمقراطي للوطن المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي ويشمل:

1. التحديث والإصـــلاح السيـــاسي.
2. التحديث والإصـــلاح الاقتصـــادي.
3. التحديث والإصـــــلاح التعليمـي.
4. التحديث والإصـــــلاح الاجتماعـي.
5. التحديث والإصـــلاح الثقافـــــي.
6. التحديث والإصـــلاح التشريعـــي.
7. التحديث والإصـــلاح التقنـــــي.

8. التحديث والإصـــلاح البيئـــــي.

مبادئ أساسية لتحقيق التطوير الديمقراطي

يرى المؤسسون

أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيـــــة.
3. المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق.
5. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
6. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

7. الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
8. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
9. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
10. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
11. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل نظم وآليات " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
12. المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الديمقراطي بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.
13. التواصل مع المصريين في جميع أنحاء العالم وربطهم بالوطن الأم وإشراكهم في العمل الوطني من أجل التنمية الشاملة والديمقراطية والحرية والعدالة.

محاذير على طريق التطوير الديمقراطي

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الديمقراطي للوطن ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. التعامل مع التطوير الديمقراطي كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. التعامل مع التطوير الديمقراطي باعتباره فوره وقتيــة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
4. التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
5. التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. الانطلاق إلى التطوير الديمقراطي بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا ومعتقداتنا وموروثنا الحضاري، فسوف نواجه بمواقف تفرض علينا فيها أنماطًا من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين

العولمة وممثلي الاستعمار الجديد وأصحاب المصلحة في استمرار الحالة المصرية المتردية، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

من أجل ذلـــك

فقد تواصى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية على ما يلي:

مواصلة العمل لتحقيق وتثبيت التطوير الديمقراطي في مصر ...يجب أن يجعله كل منا همه الأساسي وجزءاً واضحاً من برنامجه اليومي..وأن نتعاون جميعاً في تفعيل حركة صنع التطوير الديمقراطي في دوائر اتصالاتنا، البيت، الأسرة، محيط العمل المباشر، الحي، المنطقة، مدرسة الأبناء، .....بقدر ما نستطيع....

وعلى ذلك

اتفق المؤسسون على التعاون في إحداث التطوير الديمقراطي للوطن الشامل، والبدء في اتخاذ إجراءات تأسيس حزب جديد باسم" حزب الجبهة الديمقراطية " يكون أداة مؤسسية لطرح أفكار ومفاهيم ومبادرات التطوير الديمقراطي في كافة مجالات الحياة في مصر. وقد اختاروا أ. د. يحي الجمل وأ. د. أسامة الغزالي حرب وكيلان عنهم ليتوليا إجراءات تقديم طلب إنشاء الحزب والتعامل في كل المسائل الإجرائية الخاصة بالحصول على قرار إنشاء الحزب.

وأنتم مدعوون للعمل معنا في هذا السبيل

من أجل مصر جديدة . . مصر الديمقراطية والحرية والعدالة

مصر . . . الرفاهية والتقدم والنماء

تعالوا نعمل معاً من أجل:

1. إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
2. بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأساسية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله
3. إطلاق الحرية السياسية الفكرية والثقافية والمادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير والاعتقاد والعمل والتنقل.
4. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرين به من مستوى كريم للحياة.
5. القضاء على البطالة وقهر الفقر وضمان تكافوء الفرص لجميع المصريين في كل المجالات وعلى كافة المستويات.
6. تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للإطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.
7. استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصه وتأكيد وحدته وقيمه الروحية السمحة التي أثراها و عبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان و تقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار و المشارب.
8. تأكيد مبدأ المواطنة، فكل المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا يجب أن يتبعها أي تفرقه وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.

9. إعادة هيكلة شاملة لمنظومات التعليم والبحث العلمي والتأكيد على منهج العلم والتطوير التقني في بحث ومعالجة مشكلات الوطن.
10. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
11. رفع مستويات الأداء للمصريين في كافة مجالات الحياة وتأكيد التفوق المصري وجدارة المصريين باحتلال المكانة اللائقة بهم بين شعوب العالم المتقدم.

مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

"تحت التأسيس"

حزب الجبهة الديمقراطية

تحت التأسيس

الأمانة المؤقتة

خطة العمل لما بعد المؤتمر الإعلامي

وحتى التقدم إلى لجنة شئون الأحزاب

16 يوليو – 30 سبتمبر 2006

عناصر الخطـــــــــــــــــــــــــــة	الموعد المستهدف	مسئولية الإنجاز	موقف التنفيذ
1. اعتمـــــــــــاد الإطار التنظيمـــــــــــي المؤقت	2006/7/1	لجنة منسقي اللجان	مطلوب الاعتماد بعد التعديل المقترح
2. استكمال قاعدة المعلومات وموقـــــــــــــع الإنترنت	2006/7/31	خالد قنديـــــــل	
3. خطة إعداد متطلبات لجنـــــــــــة الأحـــزاب	2006/7/31	أسامه الغزالـــــي	
4. خطة التهيئة الإعلاميـــــــــــــــــــــــة	2006/7/15	أشرف شتـــــــا	
5. خطة ضم الأعضـــــــــــــاء المؤسســـين	2006/7/15	محمد منصـــــور	
6. خطة استقطاب الممثلين بالأقاليـــــــــــــــم	2006/7/31	يحيى الغـــــزالي	
7. خطة التواصل مع جماعات المجتمـــع المدنـــــــي	2006/7/15	راوي تويـــــج	
8. خطة التواصل مع الأعضـــــــــاء المؤسســـين	2006/7/15	محمد منصـــــور	
9. خطة استكمال المقومات التنظيميـــــة للحـــزب	2006/7/15	علي الســـــلمي	
10. خطة التمويـــــــــــــــــــــــــل	2006/7/15	خالد قنديـــــــل	

1. اعتماد الإطار التنظيمي المؤقت

1. الهيئة التأسيسية وتضم جميع الأعضاء المؤسسين

- الهيئة التأسيسية هي بمثابة الجمعية العامة للحزب تحت التأسيس ولها كافة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عنها في لائحة النظام الأساسي للجمعية العامة للحزب.
- تعقد الهيئة التأسيسية اجتماعاً دورياً في السبت الأول من كل شهر فردي، أو بناء على دعوة من هيئة المكتب أو طلب 10% من الأعضاء.
- تنعقد الهيئة التأسيسية برئاسة دورية لأحد أعضاء هيئة المكتب وفق الترتيب الأبجدي..

2. هيئة مكتب الهيئة التأسيسية:[الأسماء بالترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب]

1. أسامة الغزالي حرب [متحدث رسمي/ وكيل المؤسسين]
2. أسامه أنور عكاشة
3. حازم الببلاوي

4. خالد قنديـــــــــل
5. سلوى سليمـــــــان
6. صلاح فضـــــــــل
7. علي الســـــــــلمي
8. محمد أنور الســادات
9. محمد منصـور حسن
10. محمد نور فرحـــــات
11. مصطفى كمال طلبه
12. يحي الجمـــــل [متحدث رسمي/ وكيل المؤسسين]

- تختص هيئة المكتب بدراســة جميع الموضــوعات المتعلقة بمســيرة تأســيس الحزب ومتطلباته، واتخاذ القرارات بالتفويض من الهيئة التأســيســية، وهي تعادل الهيئة العليا في التنظيم الدائم للحزب حسب لائحة النظام الأساسي.
- تجتمع هيئة المكتب في الســبت الثالث من كل شــهر، أو بناء على دعوة من أحد وكيلي المؤسسين، أو طلب 3 من أعضاءها على الأقل.
- تنعقد هيئة المكتب برئاسة دورية لأحد أعضاءها وفق الترتيب الأبجدي.

3. **الأمانة المؤقتة**: :[**الأسماء بالترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب**]

[**يقترح إضافة**3 **أعضاء آخرين من بين المؤسسين الجدد من تخصصات وخبرات لازمة**]

1. أحمد الموصـــــلي
2. أشرف شتـــــــا
3. خالد قنديـــــــل [المنسق العام]
4. راوي كامل تويـج [أمين الصندوق]
5. علي السلمـــــي
6. محمد منصور حسن

7. يحى الغزالي حـــرب

- تختص الأمانة المؤقتة بدراسة وتنفيذ كافة الموضوعات المتعلقة بتفعيل خطة تأسيس الحزب، وفي ضوء ما تم الاتفاق عليه في الهيئة التأسيسية وهيئة المكتب.
- تجتمع الأمانة المؤقتة أسبوعياً، أو بناء على دعوة من المنسق العام، أو طلب 3 من أعضاءها على الأقل.
- يدعو المنسق العام الأمانة إلى الاجتماعات ويتولى إدارة الجلسات.

4. اللجنة التنفيذية [تضم عناصر من هيئة المكتب والأمانة المؤقتة لتحقيق التواصل والتنسيق المستمر]: :[الأسماء بالترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب]

1. أسامه الغزالي حرب
2. خالد قنديـــــــــل
3. علي السلمـــــــي
4. محمد منصـــــــور
5. يحي الجمـــــــــل

- تختص اللجنة التنفيذية بمتابعة كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات تأسيس الحزب.
- تكون اللجنة التنفيذية مســئولة عن تدبير كافة الاحتياجات والموارد اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج تأسيس الحزب.
- تجتمع اللجنـة التنفيـذيـة أســبوعيـاً، أو بنـاء على دعوة من أحـد وكيلي المؤسسين، أو طلب أي عضو من أعضاءها.
- تنعقد اللجنة التنفيذية برئاسة دورية لأحد أعضاءها وفق الترتيب الأبجدي.

اللجان التأسيسية:

اللجان الحالية هي التالية، ويكون للأمانة المؤقتة حرية إعادة تشكيلها حسب تقدم خطوات تأسيس الحزب والاحتياجات الفعلية:

اللجـــــــــــــــان	المنسقون	مقترحات
1. لجنة المقر والتجهـــــيزات	مرفت حمـزة	
2. لجنة المعلومات وشبكة الاتصـالات	خالد قنديـل	
3. لجنة البيان التأسيسي والبرنـامج	أسامه الغزالي	يقترح نقل هذا الاختصـاص إلى اللجنة التنفيذية وهيئة المكتب
4. لجنة الهيكل التنظيم واللوائـــح الداخلية	علي السلمـي	
5. لجنة الاتصال مع المجتمع المدنـي	راوي تويـج	
6. لجنة التنسيق الإقليمـــــي	يـــحـــيـــى الغزالـي	
7. لجنة الاتصال وتنشيط العضويـــة	محمد منصور	
8. لجنة الاتصالات والخدمـــات اللوجستية	أشرف شتـا	
9. لجنة الموازنة والتمويـــــل	خالد قنديـل	

اللجان العامة

يقترح تفعيل اللجان العامة التالية لدراسة الموضوعات والقضايا ذات الأهمية البالغة على المستوى الوطني ومن أجل المساهمة في توضيح مواقف الحزب بشأنها وتشكيل رأي عام مساند لتلك المواقف:

اللجـــــــان	المقررون
1. اللجنة الاقتصاديـــــــــــة	
2. اللجنة التشريعيـــــــــــة	
3. لجنة الحريـــــــــــات	
4. اللجنة العلاقات الخارجيـــــة	
5. لجنة الثقافة والفنـون والآداب	
6. لجنة التعليم والبحث العلمـي	
7. لجنة الصحة والسكـــــــان	
8. لجنة البيئة والعمـــــــران	
9. لجنة المرأة والطفل والأســرة	
10. لجنة الشبـاب والرياضـــــة	
11. لجنة الإعـــــــــــلام	
12.	
13.	

3. استكمال قاعدة المعلومات وموقع الإنترنت

يعرض تقرير من خالد قنديل بالموقف

4. خطة إعداد متطلبات لجنـــــــــــــــة الأحـــــزاب

- إنجاز البيان التأسيسي [أسامه الغزالي] [تم]
- إنجاز برنامج الحزب [مجموعة عمل ينسقها أسامه الغزالي] ، فضلاً عن استقصاء آراء جميع أعضاء الهيئة التأسيسية بشأن عناصر وموضوعات البرنامج [مطلوب تفعيل هذه الخطوة].
- إنجاز نداء إلى الأمة [يحي الجمل] [تم]

5. خطة التهيئة الإعلاميـــــــــــــــــــــــــــة

1. بث أخبار بطريقة منتظمة عن عملية تأسيس الحزب والقائمين عليه وإرسال مجموعة من الإشارات المختصرة إلى وسائل الإعلام بهدف تذكير المجتمع بما يجري من نشاط لتأسيس الحزب، والإشارة إلى المؤسسين.
2. إعداد المطبوعات التالية وترتيب توزيعها على نطاق واسع باسم حزب " الجبهة الديمقراطية" تحت التأسيس:
   - البيان التأسيسي
   - لماذا حزب الجبهة الديمقراطية
   - كتيب أسئلة وأجوبة [بعد التنقيح والإعداد للتوزيع العام]
3. تنظيم لقاءات في الفضائيات لمجموعات من المؤسسين للعريف بأهداف الحزب ومؤسسيه،
4. تنظيم سلسلة منتظمة من المقالات يعدها أعضاء مؤسسون للنشر في الصحف،
5. تنظيم لقاءات مخططة مع جماعات المجتمع المدني للتعريف بالحزب وكسب تأييدهم،
6. دعوة عناصر مستهدفة من ممثلي قطاعات المجتمع المختلفة لحضور لقاء تعريفي بالحزب يعقد كل أسبوع ويتحدث فيه ممثلون للهيئة التأسيسية،

7. إصدار كتيب مختصر يوضح رؤية الحزب ورسالته وأهدافه والعناصر الأساسية في برنامجه [راجع البند السابق في ،
8. تفعيل موقع الحزب على شبكة الإنترنت وبث أخبار وكتابات وتعليقات الحزب على القضايا الراهنة في المجتمع،
9. تنظيم حملات إعلامية بالبريد الإلكتروني للتعريف بالحزب وتهيئة المجتمع لقبول أفكاره،
10. إصدار سلسلة من الكتيبات الصغيرة يحررها مختصون من الأعضاء المؤسسين بتناول كل منها قضية محددة تثير اهتمام المجتمع ويعبر عن رأي الحزب فيها،
11. إصدار نشرة إلكترونية – يطبع منها نسخة ورقية – للتعليق على الأحداث والقضايا المجتمعية الحالة ويتم توزيعها من خلال شبكة الأعضاء والهيئات المؤازرة.

6. خطة ضم الأعضـــــــــــــــــاء المؤسســـــــين

1. يتم الاتفاق على معايير ومواصفات الأعضاء المؤسسين المستهدفين.
2. يكلف كل عضو من أعضاء الهيئة التأسيسية الحاليين بترشيح 10-20 عضو مؤسس جديد وفق المعايير والمواصفات المحددة.
3. يطبع كتيب مختصر يوضح أفكار الحزب الرئيسية وتوجهاته الإستراتيجية والمبادئ والأهداف التي يقوم من أجل تحقيقها، ويستخدم الأعضاء المؤسسين ذلك الكتيب في شرح وتوضيح رسالة الحزب للمرشحين للعضوية.
4. يبلغ الأعضاء الحاليين محمد منصور منسق لجنة الاتصال وتنمية العضوية بأسماء من يرشحونهم، ويتم الاتصال بهم ودعوتهم لحضور الاجتماعات التعريفية الأسبوعية.

5. يتم تنظيم لقاء أسبوعي في مقر الحزب يحضره أعضاء هيئة المكتب والأمانة المؤقتة لاستقبال المرشحين للعضوية،
6. يتم إبلاغ خالد قنديل وأحمد موصلي بأسماء المرشحين الذين وافقوا على عضوية الحزب والمشاركة في تأسيسه،
7. يتم تجديد قائمة الأعضاء المؤسسين أسبوعياً ويصير التنويه عن الأعضاء المؤسسين الجدد بشكل متصل لباقي أعضاء الهيئة التأسيسية ولوسائل الإعلام وفق خطة التهيئة الإعلامية.

7. خطة استقطاب الممثلين بالأقاليـــــــــــــــــــم

1. اعتماد تقسيم الجمهورية إلى الأقاليم الرئيسية السابق اقتراحها من يحيى الغزالـــي،
2. فحص قائمة أعضاء الهيئة التأسيسية الحاليين واختيار من يصلحون ليكونوا ممثلين في كل من الأقاليم المختارة،
3. مفاتحة الأعضاء المرشحين وتوضيح الدور المطلوب من الممثل الإقليمي،
4. حصر الأقاليم التي لا يوجد في أعضاء الهيئة التأسيسية من يرغب في دور الممثل الإقليمي،
5. تكثيف البحث في كل إقليم لترشيح عنصر أو أكثر ليكون الممثل الإقليمي للحزب به،
6. الاتصال بالعناصر المرشحة - المستهدفة - ومحاولة كسب موافقتهم على الانضمام كأعضاء مؤسسين أولاً ثم القيام بدور الممثل الإقليمي،
7. عقد لقاءات مستمرة بين الممثلين الإقليميين وأعضاء هيئة المكتب والأمانة المؤقتة لتفصيل الدور المطلوب منهم وتخطيط زيارات ولقاءات في كل إقليم لدعم جهودهم في استقطاب أعضاء مؤسسين.

8. خطة التواصل مع جماعات المجتمع المدني

1. الاتفاق على مواصفات ومعايير جماعات المجتمع المدني المستهدفة،
2. حصر جماعات المجتمع المدني القائمة واختيار الجماعات التي تنطبق عليها المعايير المحددة،
3. استطلاع قائمة الهيئة التأسيسية للتعرف على الأعضاء ذوي الصلة أو المعرفة بالجماعات المدنية المستهدفة،
4. بناء جسور مباشرة وغير مباشرة للاتصال بتلك الجماعات والبحث بين أعضاءها عن عناصر يمكن أن يكونوا حلقة الوصل بينها وبين الحزب،
5. اقتراح عقد لقاءات في مقار تلك الجماعات أو دعوة ممثليها إلى الحزب للالتقاء بأعضاء من الهيئة التأسيسية وشرح أهداف الحزب ومقاصده،
6. تنشيط العلاقات مع جماعات المجتمع المدني التي تبدي رغبة وترحيباً بالتعاون مع الحزب،
7. تنسيق جسور الاتصال المستمرة بين الحزب وتلك الجماعات.

9. خطة التواصل مع الأعضاء المؤسسين

1. تفعيل اللجان العامة المقترحة.
2. استثمار اللقاءات الدورية لهيئة التأسيسية لتحقيق غرضين أساسيين:

- تعريف الأعضاء بتطورات العمل في خطة تأسيس الحزب ومدى التقدم نحو إنجاز متطلباتها،
- استطلاع أفكار ومقترحات الأعضاء في تنشيط حركة الحزب أثناء مرحلة التأسيس وحشد طاقاتهم من أجل نشر فكرة الحزب واستقطاب أعضاء مؤسسين جدد،
- إشراك الأعضاء في أعمال اللجان واستكمال متطلبات التأسيس.

3. التواصل من خلال نشرة أسبوعية إلكترونية ترسل بالبريد الإلكتروني ويتم تحميلها على موقع الحزب في شبكة الإنترنت.
4. إعداد نشرة شهرية مطبوعة ترسل للأعضاء المؤسسين.

10. خطة استكمال المقومات التنظيمية للحزب

1. إقرار لائحة النظام الأساسي بعد استطلاع آراء أعضاء الهيئة التأسيسية على أن يتم الانتهاء من الصياغة النهائية في غضون أسبوعين واعتمادها في موعد غايته 31 يوليو 2006.
2. يجري بعد ذلك إعداد اللوائح التفصيلية التالية:
   - لائحة ماليـــــــة
   - لائحة شئون الموارد البشرية
   - النظام المحاسبـــــي

11. خطة التمويـــــــــــــــــــــــــــــــل

1. مراجعة تقديرات الموازنة التي أعدها خالد قنديل واعتمادها،
2. بحث سبل ومصادر التمويل في مرحلة ما قبل الترخيص بتأسيس الحزب:
   1.1. مساهمات الأعضاء
   1.2. تبرعات المؤازرين

تحت التأسيس

البرنامج الأساســـــي للحزب

رؤية واضحة ومنهج متكامل

من أجل إعادة بناء مصر

أكتوبر 2006

المحتويات

الجزء الأول – الإطار الفكري	
مقدمـــــة	4
الجزء الثاني – البرامج النوعيـــــــــة	14
1. **برنامج التغيير الديمقراطي الشامل**	20
2. **برنامج إعادة صياغة دور الدولـــــة**	25
3. **برنامج التطوير الاقتصادي الشامل**	31
4. **حماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري.**	66
5. **القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالـــة**	68
6. **إستراتيجية التطوير الإداري الشامل**	74
7. **تطوير الإدارة المحلية نحو نظام للحكم المحلي**	82
8. **التطوير التعليمي الشامـــــــل**	84
9. **تطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي.**	100
10. **التطوير الشامل للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية**	106
11. **التطوير الاجتماعي الشامـــــل**	110
12. **برنامج التنسيق الحضاري للشارع المصري**	112

الجزء الأول

الإطار الفكـــــــري

مقدمة

يواجه الوطن أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد. كما تواجه مصر اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إن المصريين يدركون عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون هم آثارها ويتحملون أعباءها، لذا فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع،

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح - بل ونكوصه عما وعد به من إصلاحات سياسية أثناء حملة انتخابات الرئاسة في 2005 - ، وما تكشف عنه المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في سبتمبر 2006 من محاولات للالتفاف على قضية التعديلات الدستورية وتجنب التعرض لتعديل المادتين 76 و77 على سبيل التحديد، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية تطالبها بضرورة التطوير الديمقراطي - تتصاعد وتخفت بحسب اتجاهات مصالحها – كما تتلون تلك الضغوط وفق تقدير الولايات المتحدة لأهمية توظيف الدور المصري لخدمة سياساتها في لمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط والتحول بها إلى ما يسمى " الشرق الأوسط الجديد"، واتخاذها رأس حربة في حلف يجري تشكيله ضد إيران. ويشارك الاتحاد

الأوروبي بدرجات وعلى فترات في تلك المحاولات لمطالبة مصـــر بتســـريع عملية التحول الديمقراطي.

ويتعامل نظام الحكم في مصـــر مع تلك الضـــغوط بتقديم بعض التنازلات أو الإصـــلاحات الجزئية التي تبدو في ظاهرها محاولات من أجل التقدم الديمقراطي، بينما هي في الحقيقة التفاف على القضـــية وتمييع لها كما حدث في التعديل الممســـوخ للمادة رقم 76 من الدســـتور بتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية إلى الانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين بدلاً من الاستفتاء.

إن ما يجري على أرض الواقع المصـري من محاولات تدعي الإصـلاح لا تصـل إلى عمق الهيكل الاقتصـادي والسـياسـي والاجتماعي يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصـر ومحاولة الإفلات من الضـغط الشـعبي ومطالبته بالتغيير.كما أن اسـتمرار اعتماد مصـر على المسـاعدات الاقتصـادية الأجنبية – خاصـة من الولايات المتحدة الأمريكية- والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشـــيئة المانحين وســـطوة المقرضين.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضـــاعنا في مصـــر وفق مصـــالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا وموروثنا الحضـاري والثقافي والاجتماعي، فسـوف نواجـه بموقف تفرض علينـا فيـه أنمـاطًا من الإصـــلاح المزعوم لتغيير هيـاكلنـا الســـياســـية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أسـاطين العولمة وممثلي الاسـتعمار الجديد، ونصـبح بذلك مسـخاً مشـوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

من أجل ذلك يبدي مؤســـســـو حزب " الجبهة الديمقراطية" القلق الشـــديد مما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي، وما لحق القرار المصـري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي

كله من تهديدات خارجية مصـــدرها العدو الإســـرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وضــعف تأثير مصــر في التصــدي لما يعاني منه العالم العربي من انقســـامات واختلافات في معظم شـــئون التعامل مع العالم الخارجي، وانسحابها من محاولة تفعيل مبادرتها للإصلاح والتطوير في العالم العربي والمعلنة في مارس 2004.

كل ذلك فضـــلاً عن عدم القدرة المصـــرية في التخفيف مما يعانيه الأشـــقاء في فلسـطين والعراق من عدوان باغ وهجمة اسـتيطانية اسـتعمارية غاشـمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية متلونة.

كما أن الموقف المصـــري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشـــروع النووي الإيراني والمتغافل عن خطورة التهديد النووي الإســـرائيلي والموافق على تجميد المشـــروع النووي المصـــري في الاســـتخدامات الســـلمية لفترة تزيد عن العشرين عاماً – وبرغم الصحوة الأخيرة المنادية بتفعيل المشروع النووي المصري للاســـتخدامات الســـلمية والتي جاءت في إطار إظهار آثار لها معنى لمؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأخير وما بدا من أنه تم الإعلان عنه بعد الحصـول على الضـوء الأخضـر من الولايات المتحدة الأمريكية - ، كل ذلك يؤكد ضـرورة التغيير الجذري في هياكل وآليات وقواعد صـنع القرار الوطني في مصـر ويقضـي على احتكار السـلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين.

وبرغم ما أصـاب الوطن من أضـرار ومشـكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضـغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شـــكّل الاســـتعماران القديم والجديد أحد أهم مصـــادرها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بتأثير الأوضـــاع الداخلية والمشـــكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 في تكريس التخلف الاقتصـــادي والتراجع الثقافي

والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

إننا في حزب الجبهة الديمقراطية نرى مصـر تعاني من قضـايا ومشـكلات خطيرة تعوق تقدمها - بل وتهدد كيانها وبقاءها- وفي مقدمتها ما يلي:

- افتقـاد الحريـة للمواطنين وتهميش دورهم في تقرير مصـــير الوطن برغم أنهم أصـحاب المصـلحة الحقيقية في الوطن وأصـحاب القرار الأصـيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.
- احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات التداول التي تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بالقرار وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- تباطؤ التطوير الدســتوري والســياســي وتضــاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطـــــــــي، وتردد نظام الحكم في الاسـتجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
- اســتمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمســة وعشــرين عاما، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريـــات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، فضــلاً عن الإعداد لاســتبدال بقانون الطوارئ ما يســمى قانون الإرهاب وهو ما يحتاج إعداده إلى عامين حســب تقدير رئيس الجمهورية.
- تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشــرعيين في المجالس المحلية وذلك بتـأجيـل انتخـابـاتهـا لمـدة عـامين وإتـاحـة الفرص للمجـالس المحليـة القـائمـة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية لتلك المجالس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات في موعدها الذي كان مقرراً في شــهر أكتوبر 2006.

- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من الهوان وضآلة التأثير في الموقف العالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان

العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

- افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
- الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
- التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته ، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللا انتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
- إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.
- تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

- التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.
- التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

التغيير الديمقراطي الشامل وإعادة البناء سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي و ضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية العربية الإسلامية، وأن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين،وتقديم نموذج حضاري مصري عربي إسلامي يكافئ النموذج الغربي ولا يتصادم مع العلم والتغيير الديمقراطي الشامل والتقنية الحديثة.

إن التغيير الديمقراطي الشامل يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في معناها الصحيح القائم على مبادئ سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

إن معيار التغيير الديمقراطي الشامل المنشود أن يكون تحولاً ناضجاً سلمياً وحضارياً يتفق مع القيم الإنسانية المعتبرة في تاريخ مصر وتقاليدها الرفيعة.

ركائز التغيير الديمقراطي الشامل

إن الركائز الحقيقية للتغيير الديمقراطي الشامل في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافوء الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للمواطنين، و الجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار المثابرة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

الغاية الكبرى لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل

يهدف برنامج حزبنا للتغيير الديمقراطي الشامل إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم

النشـط لتحسـين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني. إننا نسعى إلى إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمسـاواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشـاركة في الحياة السـياسـية والمجالات الاقتصـــادية والاجتماعية للجميع من دون اســـتثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

الغايات الأساسية لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل

يهدف برنامج الحزب إلى تحقيق الغايات الأســـاســـية التالية باعتبارها ركائز المجتمع الديمقراطي العصري القائم على الحرية والمساواة والعدالة:

- مواكبة المد الديمقراطي الحاصـــل في العالم وفي الكثير من دول العالم الثالث، وإتاحة الفرص للمصريين للمشـاركة في الحياة السـياسـية القائمة على التعددية الحزبية وصـناديق الانتخابات الزجاجية، واعتماد النهج الديمقراطي المؤسـساتي في إدارة شئون البلاد ونبذ أسلوب الحكم الفردي السلطوي.
- إعادة بناء الإنســـان المصـــري بالاهتمام بالتعليم والتدريب والتنمية البشـــرية المتكاملة، وترقية الســـلوك العام والقضـــاء على مظاهر الانفلات الســـلوكي وأشكال العشوائية وعدم الانصياع للقانون على كافة المستويات.
- إعادة صـياغة دور الدولة في إدارة المجتمع، والتأكيد على مسـئوليتها في ضـبط النشـاط الاقتصـادي العام وإقامة التوازن بين حقوق وواجبات مختلف شـرائح المواطنين، وحماية الحرية الاقتصـــادية في إطار اقتصـــاديات الســـوق الملتزمة بالضـوابط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمحافظة على السلام الاجتماعي وتوازن القوى الاقتصـــادية المختلفة حماية للمنافســـة ومنعاً للاحتكار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

- إعادة صياغة السياسة المصرية الخارجية وإحياء الدور المصري الفاعل على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وتأكيد المصلحة العامة والقيم المصرية الحضارية في كافة المواقف السياسية والعلاقات مع دول العالم.
- إقامة العدل وتأكيد سلطة واستقلال القضاء، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، ونبذ استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين.
- استعادة الريادة المصرية العلمية والثقافية والفنية والرياضية، وتنمية القدرات البحثية والتقنية لمصر، وخلق مناخ يحفز على الإبداع والابتكار.
- التصدي للخطر الإسرائيلي وبناء قدرة للردع تجبر إسرائيل على التزام حدودها والامتناع عن ممارساتها العنصرية والعدوانية، واستكمال سيطرة مصر على سيناء. وتوجيه قوة الردع المصرية الاقتصادية والسياسية والعسكرية – بما في ذلك القدرة النووية - لمساندة الأشقاء العرب المهددين بالعدوان الإسرائيلي المتكرر والاحتلال الدائم لأجزاء مهمة من أوطانهم.
- إعادة هيكلة إستراتيجيات ومؤسسات التنمية الاقتصادية لتحقيق نتائج ترتفع إلى مستوى تطلعات المواطنين وإنجاز مستويات متعالية من الرفاهية الاقتصادية لهم وتكرس قواعد العدالة في توزيع الثروات والأعباء الاقتصادية بينهم.
- تدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني لمواجهة المهددات الناشئة عن حركة العولمة واشتداد قوة الشركات متعدية الجنسيات والتصدي لتأثيراتها في القرار السياسي الوطني ومنعها من السيطرة على مصادر الثروة في بلادنا .
- صيانة وتنمية مصادر الطاقة في مصر، وإعادة صياغة إستراتيجية وطنية للحفاظ على الثروة البترولية والغاز الطبيعي وتنمية مصادرها والامتناع عن تصديرها وترشيد استهلاكها حفاظاً على حقوق ومستقبل الأجيال القادمة.

- القضـــاء على منابع الفســـاد وتأمين المعايير والآليات المناهضـــة للفســـاد في مختلف مجالات العمل المجتمعي، وتأكيد الشـــفافية وإتاحة المعلومات الصادقة حول التصرفات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة بمصالح الجماهير.
- تطوير هياكل وأساليب ومستويات الأداء في أجهزة الإدارة العامة والإدارة المحلية وكثير من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتحقيق نقلات نوعية في الأداء باستخدام تقنيات الإدارة المعاصرة ونماذجها المتطورة باستمرار.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل

12. إعلاء شأن الوطن والمواطن وحماية الكرامة الوطنية وكفالة الحقوق وتأكيد حكم القانون ودولة المؤسسات.
13. بناء مجتمع يقوم على الديمقراطية ومقوماتها الأســـاســـية من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين حياته وأمواله.
14. إطلاق الحرية السياسية الفكرية و الثقافية و المادية للشعب المصري، وتأكيد حرية المصريين في التعبير والاعتقاد والعمل والتنقل.
15. إطلاق مشـــروع مصـــري للتنمية الوطنية الشـــاملة وتحقيق نهضـــة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرين به من مستوى كريم للحياة.
16. القضاء على البطالة وقهر الفقر وضمان تكافوء الفرص لجميع المصريين في كل المجالات وعلى كافة المستويات.
17. تأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات الإنسان المصري لتحقيق نهضة الثقافة والفكر و الفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصـــلوا توهجهم و إبداعهم، و فتح النوافذ للإطلاع على جميع الثقافات و الخبرات الإنســـانية في العالم.

18. استعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري وإحياء خصائصـــه وتأكيد وحـدتـــه وقيمه الروحية السمحة التي أثراها و عبر عنها في تناوله الرحب لمختلف الأديان و تقبله للآخر مهما اختلفت الأفكار و المشارب.
19. تأكيد مبدأ المواطنة، فكـــل المواطنين متسـاويين في الحقوق والواجبات، وأن الأقلية العددية لا يجب أن يتبعهـا أي تفرقـه وتجنب كل أشكال التحديد الفئوي للمواطنين.
20. إعادة هيكلة شـــاملة لمنظومات التعليم والبحث العلمي والتأكيد على منهج العلم والتطوير التقني في بحث ومعالجة مشكلات الوطن.
21. التخلص من مظاهر العشوائية في كافة مجالات الحياة المصرية والارتفاع بالذوق العام وتنمية وعي المواطنين بالمحافظة على عناصر الحضارة المصرية الأصيلة.
22. رفع مستويات الأداء للمصريين في كافة مجالات الحياة وتأكيد التفوق المصري وجدارة المصريين باحتلال المكانة اللائقة بهم بين شعوب العالم المتقدم.
23. تقديم نموذج متكامل للتطبيق الديمقراطي في العمل الحزبي كأســـاس لإقامة مجتمع الديمقراطية في مصر.

المحور الأساس لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل

إن المحور الأساس لبرنامج الحزب هو العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صـــناديق الانتخاب، والخضـــوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصـــلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشـامل انطلاقاً من رؤية إسـتراتيجية تضـع مصـر في مكانها الجديرة به في مصـاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والتوجهات العلمية والتقنية المعاصرة.

مقومات التغيير الديمقراطي الشامل

إن " التغيير الديمقراطي الشـامل" المنشـود يتطلب توفر المقومات الأسـاسـية التالية:

1. تحديد هدف التغيير الديمقراطي الشـامل في إحداث نقلة نوعية شـاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحســن والأفضــل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية.
2. احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشـعبية في جميع المسـائل الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. ضـرورة البحث الموضـوعي الصـادق والتحليل الأمين للأوضـاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصــرية.إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسـة في إعادة صـياغة هياكل المجتمع ومؤسـسـاته على أسـس صحيحة.
4. ضـرورة إعداد دسـتور جديد لمصـر هو ركن أسـاس في عملية التغيير الديمقراطي الشــامل، وأن انتخاب جمعية وطنية لوضــع الدســتور الجديد شــرط ضــروري للاطمئنان إلى صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
5. ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن الســلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسـة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدسـتور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

6. تأكيد مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة، إصدار قانون خاص ينظم كافة أمور إنشاء الصحف ووسائل الإعلام المختلفة والترخيص لها وضبط ممارساتها على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير وإنهاء التدخلات الإدارية من قبل السلطة التنفيذية في شئون الإعلام.
7. إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها، وتفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتطبيق نظام الموظف المحلي .
8. ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التغيير الديمقراطي الشامل وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت المصرية.
9. اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تتبنى مفاهيم " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل.
10. ضرورة تيسير وتنمية المشاركة الفاعلة في الشأن العام من كل مواطن ومواطنة، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته ببذل الجهد وإبداء الرأي واستعمال حقه الانتخابي في اختيار من يحكمه ومن يمثله في المجالس المنتخبة، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة

المجتمعية الكاملة في جهود التغيير الديمقراطي الشـــامل في مختلف المجالات بحيث يشـــارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أســـاليب العمل والأداء في كـافـة المواقع والمجـالات الحيـاتيـة وفق برامج وخطط تشـــارك في إعدادها وتنسـق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسـسـات المجتمع المدني جميعاً، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارســـة حقوقهم الســـياســـية وواجباتهم الانتخابية الكاملة. ويدخل في هذا الســـياق ضـــرورة تيســـير التصـــويت في كافة العمليات الانتخابية للمصـــريين المقيمين أو المتواجدين خارج البلاد عن طريق ســـفارات مصـــر وقنصـلياتها ومفوضـياتها في مختلف بلاد العالم، أو باسـتخدام تقنيات الاتصـالات الحديثة في التصويت الإلكتروني.

11. ضرورة تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات بدءاً من رئيس الجمهورية وتحديد مسـئولياتهم وأسـس ووسـائل محاسـبتهم ومســـاءلتهم عن نتـائج قيـادتهم.إن الاختيـار الـديمقراطي الحر للقـادة في كـل المواقع وعلى كل المســـتويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - ســـيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التغيير الديمقراطي الشامل.
12. تحقيق العـدالـة في توزيع الـدخـل وعوائـد التقـدم والتنميـة كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشـكلات تاريخية حين تسـتحوذ فئة قليلة على النصـيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصـــر، ويصـــير الارتداد إلى مواقف ليســـت أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.

ويرى الحزب أن أداة التغيير الديمقراطي الذي ينشده لمصر هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشـــفافة، والخضـــوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد.كما أن التغيير الـديمقراطي الشـــامل المنشـــود ينبغي أن يكون قـائمـاً على التحـديـث

والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي.

مبادئ أساسية لتحقيق التغيير الديمقراطي الشامل

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

- المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
- تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين لكل وظيفة عامة، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
- حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
- الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
- الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
- المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة

شـــاغلي الوظـائف العـامـة وممثليهم في المجـالس والنقـابـات وغيرهـا من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

- الاســتخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشــكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
- قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابيــة، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المســاعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
- تفعيل قوى الشــباب وتمكينه من ممارســة دور فعال في حل قضــايا المجتمع وبناء نهضته.
- تمكين المرأة من المشـــاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مســـيرتها ومشـــاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تعظيم الاســتفادة من جهود وقـدرات وموارد مؤســســـات المجتمع المـدني والمنظمـات غير الحكوميـة وتفعيـل مبـدأ " الشـــراكـة المنتجـة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
- المشــاركة في تصــميم وإدارة وتفعيل برامج التغيير الديمقراطي الشــامل بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصــة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويـــات وهيئـات ومؤســســـات المجتمع المـدني من الجمعيـات الأهليـة والنقـابـات والاتحـادات والروابط المهنيـة والمنظمـات غير الحكوميـة العـاملـة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسـسـات الصـحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق التغيير الديمقراطي الشامل

ينبه حزبنا إلى أن هناك محاذير ينبغي إدراكها بوضوح وتجنب الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التغيير الديمقراطي الشامل ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

- التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط. إن التغيير الديمقراطي الشامل الذي يستهدفه حزبنا هو عملية مصرية وجهد وطني صميم ينبع من فكر مصري خالص يستجيب لاحتياجات الوطن والمرحلة التاريخية التي يمر بها، ولا يخضع لضغوط أو توجيهات خارجية أياً كان مصدرها. إن المصلحة الوطنية لمصر وللمصريين هي الاعتبار الأساس في توجيه عملية التغيير الديمقراطي الشامل المستهدفة.
- التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل باعتباره فوره وقتية تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى. إن برنامج حزبنا يقوم على أساس إدماج التغيير المستمر والتطوير والتحديث في صلب الهياكل والمؤسسات الوطنية لمنع تراكم المشكلات وتردي الأداء كما هو حاصل ومشاهد الآن نتيجة تجميد عمليات التطوير والاستمساك بأفكار المحافظة على الاستقرار بوهم أنه سبيل تحقيق التنمية. إن حزبنا يؤمن بأن التغيير هو سنة الحياة، والتطوير ضرورة وطنية لا يمكن التهاون فيها، وينبغي أن توفر كل المقومات لإتاحة التغيير المستمر وجعله أسلوب حياة.
- التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الديمقراطي الشامل. إن ما يدعو إليه حزبنا هو تصميم إستراتيجية شاملة للتطوير والتغيير وإعادة البناء، تلمس كل جوانب الحياة في مصر، وتسهم في

إعادة صياغة وهيكلة كل مؤسسات المجتمع وفق الأسس والأصول العلمية المعاصرة.

- التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية. إن برنامج حزبنا للتغيير الشامل لا يكتفي بالمسكنات والحلول الوقتية للمشكلات، وإنما يتعامل مع أصولها ومصادرها الأساسية، ويعمل على اقتلاعها من الجذور ومنع ظهورها مرة أخرى.
- التعامل مع التغيير الديمقراطي الشامل من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل. إن برنامج حزبنا يتجه برؤية مستقبلية إلى إحداث تغيير شامل في الحياة المصرية يؤسس على قيم ومعطيات العصر الحديث ويتعامل مع ما أفرزته العولمة والثورة التقنية والتقدم العلمي من إنجازات ويحاول توظيفها في تحقيق التطوير السريع والراسخ، مع المحافظة على القيم الحضارية الرفيعة للمجتمع المصري.

مجالات التغيير الديمقراطي الشامل في برنامج الحزب

يتضمن برنامج حزبنا أفكاراً ومقترحات تستهدف تحقيق التغيير الديمقراطي الشامل في كافة مجالات الحياة المجتمعية في مصر على النحو التالي:

- تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية ونظم الانتخابات وتعميق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وتهيئة البنية السياسية في المجتمع وفق أصول ومبادئ التعددية.
- إعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتعميق أساليب الاختيار الديمقراطي بانتخاب القيادات على كافة المستويات.

- تحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصـــناعة، الســـياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات.
- تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤســـســـات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية.
- تغيير الهياكل والنظم التشـــريعية والقوانين واللوائح المنظمة لأمور الحياة والمجتمع.
- التحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض العربية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشـــرية المتكاملة،واســـتثمار الصـــحراء والتوســـع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
- تحديث أنماط ومســـتويات التوزيع الســـكاني وتحقيق التوازن الســـكاني في المجتمع.
- تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- تحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصـــحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.
- تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصـــحية والرعاية الطبية، وتطوير منظومة التأمين الاجتماعي ومد مظلته مع التأمين الصـــحي لتشـــمل كافة طوائف المواطنين وفق نظم تتوافق وقدراتهم الاقتصادية ومواقعهم لاجتماعية.
- تحديث البيئة ومكافحة أشكال التلوث والإهدار في الموارد خاصة الأرض الزراعية، وتطوير نظم وآليات المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية.
- تحديث المرافق العامة وترشـــيد اســـتخدامات الطاقة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.

- تحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.
- تحديث منظمات وآليات وقدرات مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني.
- التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالات والتحول إلى المجتمع الرقمي.

دور الدولة في إدارة برنامج التغيير الديمقراطي الشامل

يرى حزبنا إن الدولة ممثلة في الحكومة ومؤسسات الحكم الديمقراطية والمجالس التشريعية المنتخبة مسئولة عن إدارة عمليات التغيير المجتمعي الشامل، وعليها مباشرة المسئوليات التالية وتحمل تبعاتها:

- صياغة الرؤية المستقبلية لصورة الوطن المتفقة مع معايير التقدم ومستوياته التي تحققت في دول العالم الأكثر تقدماً، والمعبرة عن قيم المجتمع المصري وتقاليده وأصوله المحابية للتطور والتحديث.
- بناء إستراتيجية متكاملة للتقدم بمشاركة جادة من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع تتحدد فيها مسئوليات كل طرف ومعايير تقويم مساهماته وإنجازاته في تحديث الوطن.
- التطوير الإداري الشامل لهياكل المنظمات الحكومية والعامة المشاركة في برامج التغيير واستكمال قدراتها التقنية وتنمية كوادرها البشرية.
- بناء وتفعيل نظام للتخطيط الاستراتيجي، وصياغة مجموعة الخطط الإستراتيجية والبرامج التنفيذية المتوافقة مع الرؤية المستقبلية للوطن والأهداف الإستراتيجية المحددة.
- بناء وتفعيل نظام شامل للمتابعة وتقييم الأداء والإنجازات على المستويات الوطني والقطاعي والفردي.

- بناء وتفعيل آليات لتنمية وحفز مشـــاركة المواطنين والتنظيمات الأهلية وغير الحكومية في تنفيذ مشـــروعات التحديث وتقييم الإنجازات واقتراح مجالات التطوير.
- إعطاء المثل والقدوة في الالتزام بالقواعد والحرص على المال العام والتقيد بالشفافية الكاملة في كل القرارات والتوجهات.
- تفعيل عمليات الترابط والتشـابك بين منظمات الدولة ومؤسـسـاتها، وإطلاق الحرية والاسـتقلالية الإدارية للمؤسـسـات العامة في مختلف قطاعات اعمل الوطني، والمحاسبة على النتائج.
- تحديد معايير وآليات لمتابعة مشـــروعات التحديث وتوفير آليات للتدخل بالمساندة أو التقويم في حال تعثر البعض منها أو استخدام شعار التحديث في غير أغراضه.
- تشـــجيع وتقدير التجارب الناجحة والإنجازات الحقيقية على طريق التغيير الديمقراطي الشامل.

دور منظمات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي الشامل

يؤكد حزبنا على أهمية وخطورة دور مؤسـسـات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي الشـامل ، لذا يرى الحزب أن على المنظمات الأهلية والغير حكومية المبادرة إلى مباشرة المسئوليات التالية للمساهمة في برنامج التغيير الديمقراطي الشامل:

- إعادة ترتيب أوضاعها وتطوير هياكلها وتدعيم إمكانياتها للعمل في خدمة برنامج التغيير الوطني الشامل.
- السعي إلى استيفاء الشروط والمعايير المقبولة دولياً للوصول إلى مراتب التميز في الأداء.

- بناء إستراتيجية واضحة تعمل من خلالها لمساندة أهداف التغيير الديمقراطي الشامل في نفس الوقت الذي تحقق فيها أهدافها الذاتية.
- الالتزام بالتحديث والتطوير واستثمار التقنيات المتجددة في مباشرة أنشطتها.
- السعي إلى التكامل والتكاتف مع غيرها من المنظمات من أجل حشد الجهود والموارد وتجنب التكرار والتضارب في الأنشطة وتحقيق إنجازات يصعب تحقيقها بالعمل المنفرد لمنظمات منعزلة.

دور المواطن في إدارة التغيير الديمقراطي الشامل

يرى حزبنا أن تأكيد حقوق المواطنين ورفع مستواهم الاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي وتوفير فرص العمل المنتج لهم وضمان تكافوء الفرص بينهم هو الهدف الرئيس لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل، وفي ذات الوقت فإن الحزب يرى أن المواطنين مسئولون عن تفعيل هذا البرنامج والمشاركة الفاعلة في تأمين تنفيذه ونجاح تطبيقه. لذا يرى الحزب أن على كل مواطن مصري ومواطنة مصرية المشاركة في تحقيق التغيير الديمقراطي الشامل بالبلاد من خلال:

- الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة .
- الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية.
- المشاركة في تنفيذ مهام التغيير في موقع عمله وعلى مستوى الحياة الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة.
- المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيرية وعلى كل المستويات.

رؤية الحزب في منهجية إعداد وتفعيل برنامج التغيير الديمقراطي الشامل في مصر

يؤمن حزبنا بأهمية الإدارة الحديثة في ضمان الاستخدام الأفعل للموارد الوطنية وإنجاز الأهداف والنتائج التي يتطلع إليها المواطنون. لذا يركز حزبنا على استخدام منهجية إدارية متكاملة لتفعيل برنامج التغيير الديمقراطي الشامل في مصر على النحو التالي:

- يستهدف برنامج التغيير الديمقراطي الشامل تحقيق غايات وأهداف، ومن ثم فإن الخطوة الأولى في بناء البرنامج ينبغي أن تكون التحديد الدقيق والواضح لتلك لغايات والأهداف المرجوة واعتمادها كأساس للتخطيط والتوجيه في كافة مجالات النشاط في الدولة، وكذا اعتبارها المقاييس الأهم للتعرف على مستويات الإنجاز وتقويم النتائج.
- تجري صياغة البرنامج وتنفيذه في إطار المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتغير والمتطور، كما تتفاعل عوامل الثقافة والتطورات العلمية والتقنية، والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في تحديد فرص نجاح برنامج التغيير الديمقراطي الشامل. وبذلك فإن دراسة المناخ المصري والواقع المحيط بنا على المستويين الإقليمي والدولي يعتبر من المقومات الأساسية في بناء البرنامج واختيار عناصره.
- تلعب القيادة دوراً محورياً مؤثراً في صياغة أهداف وغايات الدولة وتحقيق ترابطها مع المناخ المحيط، وتفعيل عناصرها وقدراتها الذاتية. لذلك يهتم برنامج التغيير الديمقراطي الشامل الذي يقدمه حزبنا بقضية اختيار وتنمية وتفعيل القيادات على مختلف المستويات، ويقدم معايير وآليات مهمة واجبة التطبيق لتقييم أداء القادة والحكم على كفاءتهم .
- لا يتحقق التنفيذ المتفوق لبرنامج التغيير الديمقراطي الشامل بمحض الصدفة أو بإتباع منهجيات تعتمد العفوية والاستناد إلى الخبرة الذاتية للقادة، وإنما

تتطلب اعتماد منهجية إدارية متفوقة هي "الإدارة الإستراتيجيـــة" التي تحدد الأهداف وتخطط البرامج وتتابع الأداء وتوفر المساندة والدعم للقائمين بالتنفيذ على كافة المســتويات معتمدة فكر اللامركزية. لذا يؤكد برنامج الحزب على أهمية إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة وإدماج فكر الإدارة الإستراتيجية وآلياتها في كافة مجالات نشاطه.

- يتحقق النجاح في تنفيذ برنامج التغيير الديمقراطي الشـــامل من خلال تنظيم اسـتخدام ما يتوفر من موارد وتنسـيقها في عمليات مترابطة ومتشـابكة تتصـل بداياتها بنهاياتها ويمكن تخطيطها وتوقيتها ورقابتها للتأكد من صـــلاحيتها والاطمئنان إلى التزامها بمواصـــفات الجودة في كل ما يجري بها. ولذلك يؤكد حزبنا على ضرورة التزام منهجية " إدارة العمليـــات" باعتباره نمطاً إدارياً يكرس الترابط والتشـابك في عمليات الدولة ومن ثم يضـمن حسـن اسـتثمار الموارد وربط المدخلات بالمخرجات وفق أســس واضــحة وقابلة للقياس، وبذلك يتميز عـــــن الإدارة التقليدية التي كانت تكرس التقسيمات التنظيمية والمجموعات الوظيفية المنفصلة والمتباعدة.
- إن النجاح في تحقيق أهداف برنامج التغيير الديمقراطي الشـــامل يتحقق حين يعم الالتزام بالجودة بمعنى أداء العمل وفق المواصـــفات وبالمســـتوى الذي يرضي المستفيدين في كافة المجالات، وبذلك تصبـــح الجودة الشاملـة مطلباً أساسياً وشرطاً ضرورياً في كل ما يجري تنفيذه من عمليات التغيير.
- تعتمد نجاح تصميم وتنفيذ برنامج التغيير الديمقراطي الشامل على دقة ووفرة المعلومات والحقائق التي تصـف كل ما يجري داخل الدولة وخارجها، والتعامل الواعي مع تلك المعلومات والحقائق لاســتخراج المؤشـــرات الدالة على تقدم الأداء في مختلف مجالات النشاط، وتوقع المشكلات والتنبؤ بالفرص والمهددات. لذا يهتم برنامج حزبنا بقضية المعلومات وضرورة بناء وتفعيـل نظم المعلومات

الإدارية الشاملة وتحقيق الشفافية والمصداقية فيما يتم تداوله من معلومات حول معطيات التغيير وفعالياته والنتائج المتحققة وما قد يصادفه من معوقات.

- على العكس من الإدارة التقليدية، فإن برنامج التغيير الديمقراطي الشامل الذي يطرحه حزبنا إنما يسعى للتطوير والتحسين بصفة مستمرة وليس فقط عند مواجهة بعض المشكلات أو العقبات. لذا ينص البرنامج على تكوين آليات لضمان التطوير المستمر بما يتيح للدولة أن تكون دائما في موقف أفضل من غيرها، وأن يكون لها السبق في تطوير هياكلها وسياساتها ونظم العمل بها بما يكفل لها التفوق في تحقيق مستويات متعالية من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.
- إن الأداة الحقيقية والقوة الفاعلة في تحقيق غايات وأهداف التغيير الديمقراطي الشامل هم المواطنون ذوي المعرفة الذين يجب اختيارهم بعناية فائقة، وتوفر لهم فرص التنمية المستمرة والتدريب الهادف إلى زيادة مهاراتهم، وتستثمر قدراتهم الفكرية والمعرفية في تطوير الأداء وتمكنهم دائماr من السيطرة على مقدرات العمل وحرية الحركة والمشاركة في تحمل المسئوليات واتخاذ القرارات. لذا يتضمن برنامجنا اهتماماً خاصاً بقضية تنمية الموارد البشرية وتطوير نظم وآليات التعامل معهم من حيث الاختيار والتوظيف وإدارة الأداء وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وكل ما يتصل بتنمية قدراتهم وحفزهم على المزيد من الإبداع والعطاء في مواقعهم الوظيفية سواء بالحكومة والقطاع العام أو في القطاع الخاص والمنظمات الأهلية.
- يسعى برنامج الحزب للتغيير الشامل إلى تحقيق عوائد ومنافع متوازنة لمختلف أصحاب المصلحة ذوي العلاقة في المجتمع. فأصحاب رأس المال يجب أن يحصلوا على عوائد مناسبة تعادل المخاطر والتضحيات التي تحملوها

برصـــد أموالهم للاســـتثمار، كما يجب أن يحصـــل العاملين على أجور ومكافآت وحوافز وضـــمانات اقتصـــادية تعوّضـــهم عن جهودهم ومشـــاركاتهم في الإنتاج ، والمواطنون عموماً ينبغي أن يحصلوا على احتياجاتهم المعيشية بيسر وسهولة وبمســـتويات أفضـــل من الجودة وبتكلفة أقل ووفق الشـــروط والتوقعات التي يفضلونها.

المتطلبات الرئيسية لإدارة برنامج التغيير الديمقراطي الشامل

يؤمن حزبنا بقيمة العمل المؤسسي المنظم، وأن النجاح في تحقيق أهداف التغيير الديمقراطي الشـــامل وإدارة أمور المجتمع إنما يتطلب وجود حزمة من المقومات التنظيمية. لذا ينص برنامج الحزب على ضـــرورة توفير المتطلبات التالية التي سيسعى إلى إنشاءها بكل قوة:

1. بناء استراتيجي متـــــــــــكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للدولة ورؤيتها المستقبلية
2. منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل الدولة وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى قواعد وأسس اتخاذ القرارات.
3. هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
4. نظام متطور لتأكيد الجودة الشاملة يحدد آليات تحليل العمليـــــــات وأسس تحديد مواصفات وشروط الجودة ومعـــــدلات السماح فيها وآليات رقابة وضبط الجودة ومداخل تصحيح انحرافات الجودة وذلك في كافة مرافق الدولة وفعاليات المجتمع التي تختص الدولة بمراقبتها وضبط معدلاتها.

5. نظام معلومات متكامل يضم آليات لرصد المعلومات المطلوبة وتحديد مصادرها ووسائل تجميعها وقواعد معالجتها وتداولها وتحديثها وحفظها واسترجاعها، فضلاً عن قواعد وآليات توظيفها لدعم اتخاذ القرار.
6. نظام متطور لإدارة الموارد البشرية يبين القواعد والآليات لتخطيط واستقطاب وتكوين الموارد البشرية وتنميتها وتوجيه أداءها. كما يتضمن قواعد وآليات تقويم الأداء وأسس تعويض العاملين وفق نتائج الأداء.
7. نظام لإدارة الأداء يتضمن قواعد وآليات تحديد الأعمال والوظائف المطلوبة لتنفيذ عمليات الدولة، وأسس تخطيط الأداء المستهدف وتحديد معدلاته ومستوياته، وقواعد توجيه ومتابعة الأداء وتقويم النتائج والإنجازات.
8. نظام متكامل لتقييم الأداء الفردي وأداء مجموعات وفرق العمل ووحدات الأعمال الإستراتيجية والأداء المؤسسي بغرض تقويم الإنجازات بالقياس إلى الأهداف ومعايير الأداء المقررة.
9. قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج تؤكد فرص الدولة في تحقيق التغيير الديمقراطي الشامل.

دور ومسئولية الحزب في تنفيذ برنامجه للتغيير الديمقراطي الشامل

يلتزم الحزب بالدعوة إلى برنامجه وطرحه بين الجماهير لشرحه وبيان مقاصده وفوائده وكسب ثقة المواطنين به.

كما يلتزم الحزب باستثمار طاقات وخبرات أعضائه وذلك من خلال تكليف لجانه النوعية المتخصصة بدراسة تفصيلية لكل محور من محاور البرنامج وإعداد الخطط التفصيلية لتنفيذ محاور البرنامج الشامل للتغيير. كما ستكون موضوعات البرنامج محلاً للطرح والمناقشة في سلسلة الندوات العامة التي ينظمها الحزب، كما سترفع

على موقع الحزب في شـــبكة الإنترنت وتكون محلاً للحوار والنقاش مع أعضـــائه والمواطنين عامة.

وســوف يكون برنامج التغيير الديمقراطي الشــامل والخطط التنفيذية التفصــيلية المنبثقة عنه هي أســـاس البرنامج الانتخابي للحزب فور تأســـيســـه ودخوله حلبة الانتخابات.

الآليات الأساسية في تنفيذ برنامج الحزب

1. الرجوع إلى القاعدة الشـــعبية في جميع القضـــايا المصـــيرية، وضـــرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين.
2. المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضـوعي الصـادق والتحليل الأمين للأوضـاع والتقييم العـادل لتـأثير المتغيرات المختلفـة الـداخليـة والخـارجيـة على مجمـل الحـالـة المصرية.
3. ضـــرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، ومن ثم ضـــرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن القيم الوطنية والقومية.
4. تيسير المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلـب الأمر فتح أبواب المشـــاركـة المجتمعيـة الكـاملـة في جهود التطوير للمواطنين في مختلف المجالات.
5. الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المســـتويات ولفترات محددة لا تقبل التمديد.

الجزء الثاني

البرامج النوعيـــــــة

ا. برنامج التغيير الديمقراطي الشامل

يؤكد برنامج حزبنا أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن تتحقق إلا بالتغيير الديمقراطي الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين.

ويتضمن برنامج حزبنا للتغيير الديمقراطي الشامل مجموعة المبادرات التالية لتحقيق التطوير الديمقراطي الشامل في مصر:

ا. إعداد دستور جديد

ينادي الحزب بضرورة إعداد دستور جديد للبلاد تصوغه جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشامل ويجري صدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار. إن الدستور الجديد ينبغي أن يتخلص من المثالب الموجودة في دستور 1971 والتي نشأت في الأساس عن الرغبة في تعظيم دور وسلطات رئيس الجمهورية وافتقاد التوازن بين السلطات وسيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية فضلاً عن افتقاد آليات تداول السلطة واستمرار رئيس الجمهورية في موقعه لمدد غير محددة.

ويرى الحزب أن يأتي الدستور الجديد للبلاد محققاً لعناصر البناء الديمقراطي المنشود وشاملة ما يلي:

- مصر جمهورية برلمانية ديمقراطية، بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها مجلس الوزراء المنتخب انتخاباً ديمقراطياً ويكون مسئولاً أمام البرلمان ولا يستمر في أداء مهامه إذا سحب البرلمان ثقته منه.
- يتكون البرلمان من مجلس للنواب وآخر للشيوخ منتخبين انتخاباً حراً مباشراً ويمارسان السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا إذا تم إقراره من المجلسين،

كما يناقش موازنة الدولة ويقرها وله أن يعدل مشـــروعها الذي تتقدم به الحكومة، ويحسب الحكومة ويراقب تصرفاتها ويناقش الحساب الختامي.

- تأكيد ســـيادة القانون والنص على أن جميع أبناء الوطن متســـاوون في الحقوق والواجبات، وأنهم أمام القانون سواء، يخضعون لحكمه العادل من دون استثناء مهما تباينت أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الوظيفية.
- اســـتقلال القضـــاء، حيث يكون مجلس القضـــاء الأعلى- ويتم اختيار أعضـــاءه بالانتخاب - هو المختص بكافة أمور القضـــاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب، وفصـل ميزانية القضـاء عن وزارة العدل على أن يتولى مجلس القضـاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن ســـيطرة الســـلطة التنفيذية. كما يتطلب تحقيق اســـتقلال القضـــاء أن يتم تشـــكيل المحكمة الدســـتورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم، وأن يتم اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء الأعلى. ومن الضروري استكمال استقلال القضاء بإتباع التفتيش القضـــائي للمجلس الأعلى للقضـــاء، ومنع ندب القضـــاة إلى مواقع بالوزارات وهيئات السلطة التنفيذية.
- توفير ضمانات التقاضي وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وعدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عســـكرية، وإعادة محاكمة كل من ســـبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
- تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسـئولية الدولة عن تطوير سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضـــد الفقر، وتضـــمن توزيعاً عـادلاً للـدخـل القومي في ظـل إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستمر.
- تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسـياسـية والحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارســـة الشـــعائر الدينية،

وحريـة التعبير وتـداول المعلومـات، والإبـداع الأدبي والفني والبحـث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضـراب السـلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشـخصـي وسـلامة الجسـد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسـان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسـبب العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر. ويتم إلغاء كافة التشـريعات التي تنتقص من هذه الحقوق والحريات، والنص في الدسـتور على ضـمانات حماية هذه الحقوق والحريات وصـيانتها من تجاوزات السلطة التنفيذية.

- تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصـرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العـامـة فقط، والنص على انتهـاءهـا بـانتهـاء مبرر إعلانهـا، وأن يكون للبرلمان في أي وقت الحق في إلغاء جميع السـلطات الاسـتثنائية التي يكون قد منحها للحكومة كلها أو بعضـها أو الحد منها، والتأكيد على خضـوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.
- اعتماد نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسـيع صـلاحيات الوحدات المحلية، وأن تكون المجالس المحلية المنتخبة هي صـاحبة السـلطة الأعلى في نطاقها المحلي. كما ينص على أن تكون كافة مناصـب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها.
- إطلاق حرية التنظيمات السـياسـية والنقابية والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأسـاسـية للمجتمع والنظام والآداب العامة، وإلغاء كافة القيود على حرية تأسـيسـها وممارسـتها أنشـطتها في حدود الشـرعية القانونية ومبادئ الديمقراطية المؤكدة في الدستور.

- توفير ضـــمانات حرية ونزاهة الانتخابات وتأكيد حق المواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صناديق الانتخابات الشفافة، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتوافق مع المبادئ والأسس الديمقراطية المقررة في الدستور.
- تحرير الصـــحافة وأجهزة الإعلام من ســـيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها. ويرى الحزب ضرورة إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني. كذلك يرى الحزب ضـــرورة إطلاق حرية إصـــدار الصـــحف وإنشـــاء القنوات التليفزيونية الأرضـــية والفضـــائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصـــويب الممارســـات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها.

2. تفعيل دولة المؤسسات الديمقراطية

إن صياغة الدستور الجديد ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدســـتور واحترام غاياته ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من الســـلطة الشـــخصـــية للحاكم إلى ســـلطة المؤســـســـات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. إن الحزب يؤكد على أن تنتقل الســـلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشـــعب - المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة- ، ومستندة إلى قاعدة قانونية تحدد سندها وإطارها. إن الحزب يؤكد على انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن السلطة في البلاد

يجب أن تكون لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها،وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

3. ضمان حقوق الإنسان

يرى الحزب ضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 والاتفاقيات الدولية السبعة الرئيسية لحقوق الإنسان:

1.1. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في 1965

1.2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966.

1.3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 1966.

1.4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في 1979.

1.5. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والصادرة في 1984.

1.6. اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 1989.

1.7. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة في 1990.

1.8. تفعيل كافة الآليات العامة لحقوق الإنسان وأهمها حق تقرير المصير، منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق كبار السن، حقوق الأشخاص المعوقون، حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: حماية الأشخاص المعرضين للاحتجاز أو السجن، الحق في الصحة، الحق في العمل وفي شروط استخدام منصفة، حرية الاشتراك في نقابات، جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

1.9. ضـــرورة وضـــع حد نهائي لممارســـات العنف والتعذيب في تعامل الشـــرطة والأجهزة الأمنية مع المواطنين، ومساءلة مرتكبي العنف والتعذيب.

4. الإصلاح التشريعي

يرى الحزب ضـــرورة البدء ببرنامج شـــامل لمراجعة قاعدة التشـــريعات المصـــرية وتنقيتها من جميع التشـــريعات المقيدة للحريات والمعاكســـة لروح الديمقراطية وحقوق الإنســـان. كذلك ينبغي العمل من أجل ترجمة مبادئ ونصـــوص الدســـتور الجديد إلى تشـــريعات متوافقة مع روح الدســـتور وتســـتلهم غاياته الأســـاســـية من حيث تأكيد الديمقراطية وسيادة القانون وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان.

5. الإفراج عن المعتقلين السياسيين

إن ظاهرة اعتقال المعارضـــين والناشـــطين الســـياســـيين تخالف أبســـط القواعد الدســـتورية في المجتمعات الديمقراطية حيث الحق في الاختلاف مكفول للجميع وحرية التعبير عن الرأي مصـــونة. لذا يرى حزبنا ضـــرورة إلغاء الاعتقال الســـياســـي والإفراج عن جميع المعتقلين من دون أحكام قضـــائية، والعفو عن المســـجونين الســـياســـيين في غير قضـــايا العنف. وبالنســـبة للمحكوم عليهم من محاكم عســـكرية ينبغي إعادة محاكمتهم أمام القضاء الطبيعي.

6. تحقيق تكافؤ الفرص

لجميع المواطنين الحق في فرص متكافئة لشـــغل الوظائف وعضـــوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون، والاســـتفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة واســـتخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمة المواطنين ورفاهيتهم، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضـــييق عليهم في الفرص والحقوق الدســـتورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.

7. تأكيد الشفافية

تتحتم ممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل ممارسات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

8. تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني

يرى الحزب ضرورة رفع يد السلطة التنفيذية تماماً عن النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وكفالة حرياتها في التأسيس والممارسة من دون عوائق وبمجرد الإخطار. ويتطلب الأمر إلغاء القانون رقم 100 لسنة 1993 الخاص بالنقابات المهنية وتعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لإلغاء كافة القيود المفروضة فيه وتأكيد حقوقها في الممارسة الديمقراطية. كما يجب إلغاء كافة أشكال التدخلات الإدارية من جانب مؤسسات الدولة في تشكيل النقابات ومجالسها وإجراء الانتخابات بها، وتحريم فرض الحراسة على النقابات أو حل مجالسها المنتخبة شرعياً إلا في حدود القانون ومن دون التعارض مع الحقوق الدستورية التي تحمي حرية العمل النقابي.

9. تفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية

ويتحقق ذلك بإلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون. ويجوز للجهة الإدارية الاعتراض على تأسيس حزب ما في غضون مدة لا تزيد عن 30 يوماً في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع القيم الأساسية للمجتمع المنصوص عنها في الدستور.

10. تأكيد تداول السلطة

وذلك هو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيـــــــة، وضرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بانتقال السلطة سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية من دون احتكارها لحزب أو آخر، وضرورة تحديد مدة شغل المناصب القيادية في الدولة وعدم جواز تجاوزها. وعلى سبيل التحديد ينادي الحزب بضرورة النص في الدستور الجديد أن مدة رئيس الجمهورية 4 ســنوات تجدد لمدة واحدة فقط. وفي حالة تعديل الدستور الحالي يجب إلغاء تعديل سنة 1980 الذي أدخل على المادة 77 وإعادتها إلى ما كانت عليه من حيث النص على أن مدة رئيس الجمهورية تجدد لمدة واحدة فقط مع تخفيض فترة الرئاسة إلى4 سنوات بدلاً من 6 سنوات كما هي في النص الحالي.

11. تطوير النظام الانتخابي

يرى الحزب ضــرورة بحث نظم الانتخابات المختلفة وتقييم التجارب الســابقة في مصر على أن تشترك في تلك الدراسات كافة الأحزاب والقوى السياسية في البلاد، والاتفاق على شــكل النظام المقترح على أن يجري اســتفتاء الشــعب على نظام الانتخاب الأفضل وهل يكون بالدوائر الفردية أم القائمة النسبية وشروطها. وفي ذات الوقت يجب فصــل جميع الهيئات والآليات ذات الصــلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

12. ضمان حرية ممارسة الحقوق الانتخابية للمواطنين

يرى الحزب ضرورة رفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات وهيئات السلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية

الكاملة. وتأكيد الإشـــراف القضـــائي التام على العمليات الانتخابية بدءاً من القيد في الجداول الانتخابية وحتى أعمال الفرز وإعلان النتائج وذلك من خلال تشـكيل هيئة قضـائية دائمة مسـتقلة ينتخب أعضـاؤها من بين أعضـاء الهيئات القضـائية ويكون غير قابلين للعزل. كما يتطلب حسـن إدارة العمليات الانتخابية إعادة ترسـيم الدوائر الانتخابية وفق التقسيم الإداري الطبيعي.

2. برنامج إعادة صياغة دور الدولة

يؤكـد برنـامج حزبنـا أن نمط الـدولـة المركزيـة ومـا تقوم بـه من مهـام تغطي كـافـة مجالات الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية، وما تتمتع به من ســـلطات لا محدودة و الذي سـاد مصـر في السـتينيات وحتى منتصـف السـبعينيات من القرن الماضـي متأثراً بالفكر الناصـري وتوجهاته الشـمولية لا يصـلح للواقع المصـري الآن، كما أنه لا يتفق مع التوجهات الـديمقراطيـة التي ينبني عليهـا برنـامجنـا للتغيير الـديمقراطي الشـامل. كذلك يرى حزبنا عدم صـلاحية النهج الذي تطورت بموجبه وظائف الدولة في عصـــر الانفتاح الاقتصـــادي وبتأثير فلســـفة التحول نحو القطاع الخاص وطرح برنامج لخصـخصـة شـركات القطاع العام واتجاه الدولة إلى الانسـحاب من مجالات الاستثمار في الصناعة وقطاعات الإنتاج المختلفة، وسعيها للتخلص من مسئولياتها في قطاعات الخدمات المختلفة والذي تصاعد مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

إن برنامج حزبنا للتغيير الشـــامل في مصـــر يرى أن الدولة ممثلة في ســـلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسئولة عن القيام بوظائف إستراتيجية رئيسية لا يجوز لها أن تتنازل عنها تحت أي دعاوى للتطوير، وأن الأخذ باقتصـاديات السـوق لا يمنع من وجود دولة قوية فاعلة لها من الصـــلاحيات ما يتيح لها القدرة على تحديد التوجهات الإستراتيجية للمجتمع وتوجيه مسارات التنمية الوطنية الشاملة الأفضل

لتحقيق مصـــالح المجتمع وحماية موارده وتنميتها، وتأمين مســـتقبل الأجيال القادمة.

ويرى حزبنا أن مســئوليات الدولة في العصــر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأســاســية لإدارة المجتمع وفق قواعد الحوكمة وآلية مراجعة النظراء التي التزمت بها مصــر حين شــاركت في إنشــاء اتفاقية الشــراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد]، والتي تنص على أن مسـئولية الدولة هي توفير السـياسـات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المســـتدامة والتكامل الاقتصـــادي الإقليمي بما يحقق أعلى مســـتويات الرفاهية الاقتصــادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين. وبذلك تتبلور مسئوليات الدولة في وضع الإستراتيجيات والنظم والآليات المحققة للتطوير والنمو في مختلف مجالات العمل الوطني، وأن تراقب تنفيذها وتضـــبط العلاقات بين طوائف المجتمع المختلفة المشاركة في العمل الوطني على كافة الأصعدة.

وفي ضـــوء ما ســـبق، يرى حزبنا أن مجالات إعادة صـــياغة دور الدولة في المجتمع الديمقراطي المستهدف تتركز فيما يلي:

1. الإدارة الإستراتيجية لشئون الوطن

إن الدور الأساس للدولة هو إدارة شئون الوطن الإستراتيجية متمثلة فيما يلي:

- تحديد الأهداف والغايات الإســـتراتيجية المحققة لتطلعات وآمال المواطنين والمتوافقة مع القيم والأسس الحضارية للمجتمع المصري.
- توضيح السياسات العامة الحاكمة لتصرفات الدولة والمجتمع بأفراده وشرائحه المختلفة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسـياسـية والعلمية وغيرها.
- بناء الإستراتيجيات الكبرى للتنمية الوطنية الشاملة وترجمتها إلى برامج وخطط توضح معايير تخصيص الموارد الوطنية وتحدد أسس توزيع مسئولية تنفيذها

بين كلاً من أجهزة الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وأفراد المجتمع.

- استصدار التشريعات وتصميم النظم والآليات اللازمة لضبط وتنسيق حركة المجتمع ومؤسساته في ممارسة كافة الأنشطة الحياتية وفق التوجهات الديمقراطية ومن دون الإخلال بقواعد المنافسة والحريات العامة المصونة بالدستور.
- متابعة الأداء الوطني العام وتقييم الإنجازات وتطوير البرامج والخطط والسعي لتنمية الموارد الوطنية لتحقيق مستويات الإنجاز الوطني المأمولة.
- إدارة الأموال العامة بتحصيل الضرائب ومختلف أنواع الإيرادات العائدة إلى الحكومة، وتنسيق الإنفاق العام بما يحقق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- دعم ومساندة مؤسسات وأفرد المجتمع في القيام بأدوارهم في عمليات التنمية الوطنية الشاملة، وتوفير الخدمات والموارد التي يصعب عليهم اقتناؤها أو لا يوجد مبرر اقتصادي لتكرارها في مؤسسات مجتمعية متعددة.
- إدارة العلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم.
- الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين وحماية التراب الوطني ضد أي مصادر للعدوان المباشر أو غير المباشر.

2. تنمية وضبط توجهات الاقتصاد الوطني في ظل آليات السوق

يقوم اقتصاد السوق على فكرة اللامركزية في إدارة الموارد الاقتصادية،وهو نظام متكامل للتنسيق بين القرارات الاقتصادية الصادرة من وحدات متعددة من المستهلكين والمنتجين دون حاجة إلى جهاز مركزي بيروقراطي لتحقيق هذا التنسيق. وليس معنى ذلك عدم وجود سلطة سياسية تضبط "السوق وتمنع انحرافها". فالسلطة السياسية والتدخل الحكومي - وان كان لا يتم بالتدخل مباشرة في القرارات الاقتصادية لمختلف الوحدات - فهو يحرص على توفير التربة المناسبة

لنجاح هذه الســـوق في أداء وظيفتها كما يتدخل لمنع الانحرافات عندما تتعارض آثارها مع المصـــلحة العامة. فالدولة لا تتدخل باعتبارها "لاعبا "وإنما باعتبارها" حكما" يضـــع قواعد اللعبة ويتأكد من مراعاة الجميع لهذه القواعد. ومع ذلك فقد تمارس الدولة تأثيراً مباشـــراً في نظام الســـوق من خلال الموازنة. فالدولة عادة هي أكبر المشترين وأحيانا البائعين في السوق، ومن هنا فهي تؤثر أيضا وأحيانا بشكل مباشر في التوازن في الأسواق.

ويرى الحزب أن للدولة أدوارا في ثلاث مجالات محورية ينبغي عليها الاهتمام بها- فضـــلاً عن مســـئولياتها المعتادة في جميع المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية والمجتمعية بعامة:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير الرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي

فالدولة باعتبارها المسئولة عن سلامة أداء الاقتصاد الوطني ونتائجه، فإنها تباشر نشاطها الأساسي من خلال ما تضعه - بالتوافق مع السلطات التشريعية - من القوانين المنظمة للنشـــاط الاقتصـــادي في مختلف المجالات وبما يراعى تحقيق المصالح العامة. كذلك فالدولة تضع السياسات النقدية والمالية وتحدد مجالات الإنفاق العام والضـــرائب وتقرر أولويات المشـــروعات العامة وبما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة والحرص على ضمان تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة ومحاصرة التضخم. إن الدولة مسئولة عن وضع الإطار المؤسسي اللازم لكفاءة عمل نظام السوق، بمنع الاحتكار ووضع الضمانات لحماية المستهلك, ووضع الشروط والمواصفات لجودة الإنتاج وسلامته, وهى تقدم الحوافز لتشجيع الاستثمار ومنع الانحرافات.

ويتطلب هذا الدور ممارســـة الدولة لدورها الســـيادي. فهي المنظم للنشـــاط الاقتصـــادي بشـــكل عام. ويفترض هذا الدور التنظيمي إلى جانب وضـــع القواعد والشروط لممارسة مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية، الإشراف والرقابة للتأكد من

عدم الخروج على تلك القواعد. كذلك تتخذ الدولة السياسات الماكرواقتصادية في الإنفاق والضرائب بما يحقق أكبر درجة من الاستقرار العام. وينبغي على الدولة أن تضع الإطار القانوني المناسب لضمان الحرية الاقتصادية واحترام حقوق الملكية والتعاقد. كما توفر الدولة البيانات والمعلومات اللازمة لحسن اتخاذ القرارات وتضمن سلامة البيانات التي ينشرها الأفراد والشركات حماية للمواطنين. وتعمل الدولة على تقليل تكاليف المعاملات بما ييسر مجالات أعمال المستثمرين.

2. القيام بتوفير السلع والخدمات العامة

وأما الوظيفة الثانية فإنها تنصرف إلى مجال الإنتاج وليس فقط الرقابة والإشراف. فالدولة توفر السلع والخدمات العامة التي لا يمكن لغيرها من مؤسسات المجتمع توفيرها. فالخدمات العامة من أمن ودفاع وعدالة هي الوظائف التقليدية للدولة, والتي توفر الأمن للمواطنين. ولكن الدولة تقوم أيضا بتوفير البنية الأساسية المادية المناسبة من طرق ومواصلات وموانى ومطارات وموارد للطاقة على العمل على توسيع فرص التعليم وخدمات الصحة العامة. وقد أصبحت البيئة وحمايتها من أهم واجبات الدولة, وكذا تشجيع البحث العلمي بكافة أشكاله، وحتى إذا عهدت الدولة إلى القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني بإدارة بعض تلك الخدمات العامة، فإن ذلك يتم في إطار القواعد والمعايير التي حددتها هي وفي ظل رقابتها وإشرافها. كذلك فقد أصبح توفير شبكة للضمان الاجتماعي ومحاربة الفقر والأمراض المتوطنة من أهم مسئوليات الدولة.

3. تحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول

وأخيرا تأتى الوظيفة التوزيعية. فالدولة مسئولة عن تحقيق العدل والإنصاف بين المواطنين. فلا يكفى توفير المساواة في الفرص أو المساواة أمام القانون, بل إن التفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات لا يؤذى فقط الشعور بالعدالة وإنما هو ضار بالتنمية الاقتصادية وعبء عليها. فالتنمية الاقتصادية تتطلب إحساسا

بالمشـــاركة في منافع وأعباء التنمية. أما التوزيع غير العادل، وبما يؤدي إليه من تركيز المزايـا والنـافع في فئـة أو طبقـة وبمـا بفرض من الأعبـاء والتكـاليف غير المتعادلة على فئة أو طبقة أخرى، فإنه يضـــر أبلغ الضـــرر بقضـــية التنمية ويهدد الاستقرار الاجتماعي للجماعة.

3. تأكيد وحماية سيادة القانون

وذلك بأن يعاد للدولة هيبتها وللقانون ســطوته ولســيادة الشــعب مكانتها، وأن تكون حقوق الإنســان والحرية والتعددية الفكرية والحزبية وديمقراطية المشــاركة أهداف وجوهر اختيارات الدولة في كل ما يصـدر عنها من تصـرفات. إن دولة القانون هدفها حماية مقومات الاســتقرار والعدالة والمســاواة والحرية والتقدم والتنمية المستدامة في البلاد، والمحافظة على أسس التعايش السلمي والتعاون والمشاركة في قضايا السلام على الصعيد الدولي.

4. تنمية وتأمين المشاركة الديمقراطية

إن دور الدولة في المجتمع الديمقراطي الذي يســعى حزبنا إلى إقامته يجب أن يواكب المتغيرات التي تشــهدها مصــر والعالم المحيط بها، ومن ثم فإنه من الضـروري إشـراك كافة الأطراف المعنية التي تمثل المجتمع المدني في الممارسـة الديمقراطية بهدف تفعيل دوره دون أن يؤدّي ذلك إلى قلب موازين القوى ومواقع القرار والى تغليـب وجهـات نظر أقليـة على توجهـات ورغبـات الأغلبيـة. إن دولـة المشــاركة الديمقراطية تتيح الفرص المتعادلة لكافة طوائف المجتمع وفعالياته للمشــاركة في مناقشــة قضــاياه واختيار مســيرات التنمية والتطوير، وتحمل مســئوليات التنفيذ والحصــول على أنصــبة متكافئة من عوائد التنمية ومنجزات العمل الوطني على كافة الأصـعدة. إن دور الدولة الديمقراطية ينبغي أن يزيح كافة المعوقات التي تعترض سـبيل الراغبين من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

في المشـاركة بالعمل السـياسـي، والنشـاط الاقتصـادي، والعمل النقابي والحزبي وغيرها من الفعاليات التي تسهم في دفع مسيرة الوطن.

5. مواجهة تحديات العولمة

يرى حزبنا أن التحوّلات الدولية الراهنة تطرح على الدولة جملة من التحديات التي تمسّ طبيعتها وجملة صـلاحياتها وأدوارها – بل وتهدد مفهوم سـيادة الدولة في ذاته-. فقد تصـاعدت في السـنوات الأخيرة ظاهرة التدخل الأجنبي في السـياسـات الاقتصـادية الوطنية عبر الهيئات الاقتصـادية والمالية الدولية مثل صـندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها مما يهدد السيادة الوطنية ويشل من قدرة الدولة على تطوير سياساتها الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتي تتوافق مع احتياجات مواطنيها وفقاً للأولويات والمعطيات الوطنية. ويؤكد برنامج حزبنا على ضـرورة تأهيل الدولة المصـرية [ممثلة في الحكومة والمجالس التشريعية ومؤسسات الحكم المختلفة] مستعينة بمنظمات المجتمع المدني ذات العلاقـة لتكون أكثر قـدرة على مواجهـة ضـغوط ومتطلبـات التعـامـل مع تلـك المنظمات العولمية والدول الكبرى التي تقود حركتها وتوجهها لخدمة مصـالحها. وينبغي أن تركز الدولة الديمقراطية المستهدفة في مصر على تأكيد الولاء للاعتبارات والأهـداف الوطنيـة في جميع تعـاملاتهـا مع ممثلي العولمـة، وإدارة شـبكـة من التحالفات مع الدول الصديقة والمتعاونة من أجل تقوية المركز التفاوضي للبلاد في علاقـاتهـا مع المنظمـات الـدوليـة والشـركـات متعـديـة الأمميـة والـدول الكبرى المسـيطرة. كما يجب العمل على تعظيم القدرات الوطنية في شـتى المجالات لتقليل الاعتماد على الغير وتقوية القدرات الوطنية على الوفاء باحتياجات التنمية والدفاع عن المصالح الوطنية.

6. تخطيط وتأمين توفر الخدمات الإستراتيجية

يرى حزبنا أن الدور الرئيس للدولة الديمقراطية هو تأمين حصـــول المواطنين على الخدمات المحورية التي يحتاجونها من مقدمي الخدمات Service Providers في القطاع العام أو الخاص أو في القطاع الأهلي وفق أكثر الأساليب كفاءة وأعلاها جودة وأميزها في الجدوى الاقتصـــادية، وذلك في مجالات التربية والتعليم والصـــحّة والتشـغيل وتحقيق الأمن والإسـكان وتوفير المرافق الأسـاسـية من ماء صـحي للشـرب وخدمات الصـرف الصـحي والنقل الآمن وغير ذلك. إن حزبنا يرى الدولة كيان لا غنى عنه مؤكدا على ضـرورة إدخال إصـلاحات علي مؤسـسـاتها وهياكلها حتى تتمكن من مجابهة التحديات المتسارعة وتضمن للمواطنين فرص الاستقرار والعمل والتربية والصـحة في كنف الالتزام بالديمقراطية والحريّة. إن الدولة الديمقراطية وفق برنامج حزبنا للتغيير الشـامل هي في الأسـاس كيان يعنى بالتخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات وتحديد المعايير التي يلتزم بها مقدمو الخدمات في مختلف القطاعات، وتتولى من خلال هيئاتها وأجهزتها التأكد من التزامهم بتلك السياسات والمعايير حماية للمواطنين وتأكيداً للعدالة والمساواة بين مقدمي الخدمات في مختلف القطاعات.

7. التوفيق بين متطلبات التنمية واعتبارات الأمن

يرى حزبنا أن ضـمان تلازم التنمية مع النظام والأمن مسـئولية أسـاسـية للدولة الديمقراطية من خلال وضـع قواعد ضـبط النشـاط الاقتصـادي وتحديد الحقوق والواجبات لمختلف الأطراف المشـاركة في جهود ومشـروعات التنمية سـواء من المواطنين أو غيرهم من المستثمرين الأجانب والشركات متعدية الأممية وممثلي المنظمات الدولية ذات العلاقة. إن التنمية الاقتصـادية تحتاج إلى قواعد ثابتة واستمرارية في المنظومات التشريعية كما أن التنمية الاجتماعية تحتاج إلى العدالة والمسـاواة باعتبارها ضـمانة للاسـتقرار الاجتماعي، وهذا يفرض أن توجه الدولة

الديمقراطية عناية خاصة لضمان هذه المقومات، وسد الثغرات التي قد يتسلل منها الفساد والمفسدون لتشويه نتائج التنمية وإفراغ منجزاتها من مضامينها وحرمان الجماهير من الحصول على أنصبتها العادلة من تلك المنجزات. إن الدولة الديمقراطية القوية المستهدفة في برنامج حزبنا للتغيير الشامل هي الدولة المستندة إلى القوانين العادلة والواضحة، والتي تتعامل في كل ما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعايير شفافة وتلتزم المصداقية وتتجنب تغليب مصالح فئة على مصالح فئات أخرى.

8. حماية الخصوصية الثقافية للمجتمع

إن الدولة الديمقراطية المستهدفة عليها واجب وطني هو المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع المصري، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى إدارة التحول إلى مجتمع المعلومات والعمل على سد الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المتقدم. وعلى الدولة الديمقراطية تطوير علاقاتها بالأفراد وطوائف المجتمع ومؤسساته في إطار هذا المجتمع المعلوماتي الجديد خاصة ما يتعلق بالجوانب الأخلاقية المتمثلة في ضمانات سرية المعلومات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن مسئوليتها في توفير البنية التحتية ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لبناء مجتمع المعلومات. إن الدولة الديمقراطية مسئولة عن أن تكفل للفرد حقوقه وتقيه من الاستعمالات السيئة والمُغرضة لتقنيات المعلومات الحديثة، والمحافظة على المصلحة الوطنية دون المساس بمبدأ حرية انسياب المعلومة والنفاذ إليها حيث إن الحرية والمبادرة هي أساس قوة الدفع والخلق والابتكار التي تتميّز بها المجتمعات المعاصرة التي قطعت شوطاً بعيداً في استثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات والاستفادة من منجزاتها.

9. إدارة العلاقات الدولية في عالم متغير

إن التحوّلات الجذرية التي شهدها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي أفضت إلى اختلال هيكل العلاقات الدولية لصالح الدول الكبرى ومراكز القوى العالمية، فضلاً عن تغييرات مهمة في المفاهيم الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. كما أفرزت العولمة حالات من تشابك العلاقات الدولية واتجاه كثير من الدول إلى إقامة تكتلات إقليمية، وذلك إلى جانب بروز دور المجتمع المدني والمنظمات والهيئات الغير حكومية في العلاقات الدولية وعدم اقتصارها على الحكومات . كل ذلك يراه حزبنا معطيات مستجدة تحتم إعادة بناء هيكل العلاقات المصرية مع دول العالم المختلفة وفق رؤية جديدة تعتمد الفكر الوطني وتوجهات الإستراتيجية الوطنية والمصالح والأهداف الوطنية أساساً في تشكيل علاقات مصر مع دول الجوار ومختلف دول العالم في الدوائر الإقليمية والدولية المختلفة.

إن إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر ودول العالم ينبغي - وفق برنامج حزبنا - أن تخضع لعمليات تحليل إستراتيجي تستهدف التعرف على الفرص والمهددات، وتحدد مواطن الضعف والقوة في المركز المصري تجاه كل دولة أو مجموعة من الدول، وتصمم الإستراتيجية المناسبة في كل حالة بما يعظم فرص تحقيق المصلحة الوطنية مع الحفاظ على مستويات معقولة من حرية الحركة ومرونة القرار بحسب تطورات الأوضاع.

ويرى حزبنا ، أن إدارة العلاقات الدولية لمصر مهمة وطنية جامعة لا ينبغي أن تنفرد بها جهة واحدة كوزارة الخارجية مثلاً أو أن ينفرد رئيس الجمهورية باتخاذ القرارات فيها من دون مشاركة أو مراجعة من أطراف أخرى في السلطتين التنفيذية والتشريعية. إن إدارة العلاقات الدولية لمصر ينبغي أن تكون عملاً وطنياً مشتركاً تتحمل مسئوليته على مستوى التخطيط الإستراتيجي والمتابعة والتقييم مجموعة من الوزارات المعنية تتبلور في النهاية في مجلس الوزراء مع إعطاء دور مركزي

لممثلي الشـــعب في المجالس التشـــريعية المنتخبة لإقرار ما تقترحه الســـلطة التنفيذية ومراقبة نتائجها.

وفي الأسـاس فإن كفاءة وفعالية إدارة العلاقات الدولية لمصـر سـوف تتحدد بمدى قوة و تماسك جبهتنا الداخلية، و بالتالي من خلال تحقيق نظام سياسي ديمقراطي وتقدم اقتصـــادي وتوازن اجتماعي و إحياء ثقافي، إلي جانب تطوير و تحديث قدراتنا الدفاعية العسكرية.

ولا بد من الإشـارة إلى الدور المفصـلي لقضـية إدارة العلاقات المصـرية الإسـرائيلية باعتبارها الأسـاس في تحديد موقف إسـرائيل من قضـايا الصـراع العربي الإسـرائيلي عامة، وفي رأي حزبنا أن خيار الســـلام وتطبيع العلاقات مع إســـرائيل يعتمد على التطبيق الكامل لقرارات الشـرعية الدولية بانسـحاب إسـرائيل من كافة الأراضـي التي احتلتها في يونيو 1967، وقيام دولة فلسـطينية عاصـمتها القدس، وحق عودة اللاجئين، وانضـمام إســرائيل لاتفاقية منع انتشــار الأســلحة النووية، وبالتالي فإن التعايش المشترك والتعاون الإقليمي مع إسرائيل أمران مقبولان فقط عند تحقيق السـلام الشـامل و العادل. كما يرى حزبنا أنه لا بد من مراجعة معاهدة السـلام بين مصــر وإســرائيل الموقعة في كامب ديفيد عام 1979 وإعادة تحديد موقفنا منها في ضـوء الخرق الإسـرائيلي المسـتمر لكافة تعهداتها وعدم التزامها بقرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. إن الالتزام بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ينبغي أن يكون من طرفي المعاهدة لا أن يقتصر على مصر دون إسرائيل.

يرى حزبنا أنه في جميع الحالات، ينبغي أن تلتزم الســـياســـة الخارجة المصـــرية بالمحافظة علي علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضـية مشـتركة من المصـالح و الضـمانات المتبادلة. كما أن مصـــر مطالبة في جميع مواقفها الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان

وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

وعلى منظومة إدارة العلاقات الدولية المصرية إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتثمير العلاقات مع الدول العربية، الإسلامية، الأفريقية، ودول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول الحياد الإيجابي، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم. كما ينبغي العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.

3. برنامج التطوير الاقتصادي الشامل

إن عنصراً أساسياً في برنامج الحزب للتغيير الشامل هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو

تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار والمخاطر التي تهدد حرية المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن. إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرّم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير. وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في

الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئوليته الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!]. إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

ولقد حددت وثائق الحزب المبادئ والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها, وفى ضوءها تمت صياغة البرنامج الاقتصادي للحزب. ومع إدراكنا أن تلك المبادئ والأهداف تتميز بدرجة كبيرة من العمومية والتجريد وبما يوفر لها درجة عالية من الثبات والاستقرار،فإن برنامج الحزب وإن كان يتقيد بها, إلا أنه يتحدد, في المقابل, بالظروف والأوضاع القائمة في محاولة لتغييرها أو لإصلاحها, ولذلك فإن برنامج الحزب الاقتصادي إنما يتعلق برؤيته لما ينبغي القيام به في المجال الاقتصادي خلال

الفترة القادمة, وفى ظل الظروف والأوضـــاع القائمة أو المتوقعة في محاولة عملية لتحقيق مبادئ الحزب وأهدافه.

المحاور الرئيسية للبرنامج الاقتصادي للحزب

في ضوء هذه التوجهات الإستراتيجية، تتحدد المحاور المهمة التالية لتحقيق انطلاقة اقتصادية كبرى تعوّض ما فات من فرص وما تم إهداره من موارد نتيجة السياسات والقرارات الاقتصادية غير الصحيحة التي اتخذت خلال السنوات الماضية:

1. بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن إحداث تنمية اقتصـــادية شـــاملة في البلاد تحقق الاســـتخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضـل مسـتويات الرفاهة الاقتصـادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء إستراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

- الغايات والأهداف الإســـتراتيجية للتنمية الاقتصـــادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.
- قطاعات الاقتصـاد الوطني المسـتهدف تنميتها ومجالات الاسـتثمار الأفضـل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
- خطط وآليـات تنميـة الموارد الوطنيـة من مصـــادر الثروة الطبيعيـة وأســـس اسـتثمارها ومعايير ترشـيد اسـتخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
- خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

- أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص الوطني والأجنبي،والقطاع الأهلي.
- تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.
- تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
- تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

2. تطوير البنية المؤسسية لإدارة موارد الدولة

يرى حزبنا أنه توجد حالياً بعض المثالب في البنية المؤسسية لإدارة موارد الدولة لا تتناسب مع دولة ديمقراطية ولا تتفق مع المبادئ المستقرة في هذا المجال الحيوي. فمن الصعب دون إعمال هذه المبادئ أن تتحقق سلامة إدارة مالية الدولة أو شفافيتها وبالتالي المساءلة عن انحرافاتها. ولذلك فإن العمل على تعديل هذه البنية المؤسسية وبما يتفق مع المعايير والتقاليد الديمقراطية أمر لا مناص منه لأي إصلاح اقتصادي. ويركز برنامج الحزب على تطوير الأمور التالية:

1.2 دور مجلس الشعب في تعديل الموازنة

تشترط جميع دساتير الدول الديمقراطية – وحتى بعض الدول غير الديمقراطية- موافقة ممثلي الشعب في البرلمان على الموازنة بشقيها في الإيرادات والنفقات، وبذلك تتحقق لهم الرقابة على نشاط الحكومات. والمقصود بهذه الموافقة أن نكون جادة وحقيقية. وقد نصت الدساتير المصرية منذ دستور 1923 على هذا الأمر، على أن الوضع تغير بعد قيام الثورة، فقد جاءت الدساتير – وكذا الإعلانات الدستورية –

وقصرت حقوق المجالس الشعبية على الموافقة أو عدم الموافقة وأغفلت من ذلك حق هذه المجالس في التعديل بالإضافة والحذف. وربما كان القصد من وراء حرمان المجالس التشـــريعية من حق تعديل الموازنة, ما هو معروف من أن الموازنة كل متكامل ومتوازن, وأن أي إخلال ببعض العناصـــر قد يخل بالتوازن الكامل لها, ولذلك فإنه لا يمكن إجراء تعديلات جزئية دون أن يكون لها آثار إجمالية على باقي أجزاء وثيقة الموازنة.

ورغم ما في مثل هذه الحجة من بعض الصـــحة إلا أن حرمان مجلس الشـــعب من حق في تعديل الموازنة يؤدى في العمل إلى إفراغ معنى الموافقة عليها من ممثلي الشعب، وبحيث تصبح هذه الموافقة شكليه خالية من أي مضمون. فالجزء الأكبر من أية موازنة في العالم هو أمور مقبولة لاخلاف حولها, وإنما يدور الخلاف عادة على بنود قليلة تثير الجدل. ولذلك فإنه مع حرمان ممثلي الشـــعب من حق تعديل الموازنة، فإنهم يجدون أنفسهم في موقف بالغ الصعوبة. إذ يضطرون في الغالب إلى الموافقة على الموازنة رغم ما فيها من عيوب وتجنب رفضـها تجنباً للتأثير السـالب على عمل الحكومة وحتى لا يمتنع تنفيذ البنود السليمة بها.

ولذلك فإن الحزب يرى ضرورة منح مجلس الشعب حق التعديل في الموازنة تأكيداً لحقه في الرقابة على التصرفات المالية للحكومة.

2.2 بدء السنة المالية

كانت الســـنة المالية في مصـــر منذ الاحتلال البريطاني تبدأ في أول يوليو وتنتهي في نهاية يونيو. ومع الثورة اسـتمرت لفترة على نفس المنوال ثم عدلت السـنة المالية لتبدأ من أول يناير اتفاقا مع الســـنة الميلادية ثم عادت من جديد إلى أول يوليو. والآن, وقد اتجه الإنتاج في معظم الدول إلى الاقتصـاد الصـناعي والخدمي, وبالتالي, تحرر إلى حد بعيد من الخضوع للظروف الجوية والمناخية، فإن معظم المؤسسات الاقتصادية تحدد بدء السنة المالية بأول يناير مسايرة للسنة الميلادية.

على أن قضـية بدء السـنة المالية للموازنة تتعلق بأمر عملي بالغ الأهمية.. وبالنظر إلى أن السـنة المالية تبدأ حاليا في أول يوليو، فقد جرت العادة أن تعرض الموازنة على مجلس الشـعب للموافقة عليها خلال شـهر يونيو ومع اقتراب الدورة عمله من الانتهاء بحلول الإجازة الصيفية. ويترتب على ذلك - غالبا - أن تناقش الموازنة, وهى أهم أعمال الرقابة الشـعبية على أعمال الحكومة، في وقت يتأهب أعضـاء البرلمان للإجازة السـنوية وحيث يتغيب الكثير منهم. ولذلك فإن الموافقة على الموازنة لا تأخذ حقها من المناقشـة بسـبب هذا الاعتبار العملي ضـمن أمور أخرى، ولذلك يرى الحزب إعادة بداية السنة المالية إلى أول يناير. وإذا أضيف هذا التعديل إلى استعادة مجلس الشـعب حقه في تعديل الموازنة، فسـوف تصبح مناقشـة الموازنة أمرا أكثر جدية. وفى مثل هذه الحالة فمن الممكن أن تقدم الموازنة إلى المجلس خلال شهري نوفمبر وديسمبر للمناقشة، مما يعطيها ما يستحق من حيوية وجدية.

3.2 الحساب الختامي

الموازنة هي تقدير للإيرادات وترخيص بالنفقات خلال السنة المالية القادمة. ولذلك فإن أرقامها ليسـت حقائق بقدر ما هي تقديرات وافتراضـات. ولذلك فإن التقييم الحقيقي لمدى جدية إعداد الموازنة وسـلامة الالتزام بما جاء فيها، إنما يتحقق من خلال مراجعة الحسـاب الختامي والذي يعده الجهاز المركزي للمحاسـبات. ولذلك فإن موافقة مجلس الشـعب على الموازنة - رغم أهميتها - تظل ناقصـة مالم يصاحب ذلك, وبنفس الجدية مراجعة الحساب الختامي. وقد جرت العادة في مصر على أن يتأخر عرض الحسـاب الختامي على مجلس الشـعب مما يفقده الكثير من جدواه. ولذلك يرى الحزب ضـرورة عرض الحساب الختامي للسـنة المالية السـابقة على مجلس الشـعب قبل عرض الموازنة الجديدة عليه لإقرارها حتى يتمكن من معرفة كيفية تنفيذ الموازنة السابقة، وما نفذ منها وما لم ينفذ. وإذا تم تعديل بداية السـنة المالية إلى أول يناير وبحيث تعرض الموازنة على المجلس خلال شـهري

نوفمبر وديسمبر، فإننا نرى أن يعرض الحساب الختامي عند بداية الدورة التشريعية خلال شهر أكتوبر, وبما يمهد الأرضية لمناقشة الموازنة بشكل أكثر جدية وواقعيه.

4.2 عمومية الموازنة ووحدتها

هناك عدد من المبادئ الأساسية المستقرة والتي تضمن تحقيق المساءلة والشفافية الكاملة للموازنة. وللأسف فإن عدداً من هذه المبادئ قد تم تجاهله في مصر منذ مدة وإن تزايدت حدة هذا التجاهل خلال السنوات الأخيرة، مما جعل الموازنة - بصورتها القائمة - غير كافية لإعطاء صورة حقيقية عن نشاط الحكومة, بل في كثير من الأحيان ما تكون النتيجة هي صورة مشوهة وغير حقيقية وأحيانا كاذبة.

ومن أهم المبادئ التي استقرت في علم المالية العامة هو مبدأ وحدة وعمومية الموازنة. والمقصود بذلك هو أن ترصد جميع الإيرادات والنفقات التي تقوم بها الحكومة ووحداتها المختلفة في وثيقة واحدة هي الموازنة، أما أن يجرى توزيعها في وثائق متعددة أو حسابات منفصلة تحت مسميات مختلفة - وبعضها لا يعرض أصلا على مجلس الشعب - فهذا خروج عن مبدأ وحدة وعمومية الموازنة, ويترتب عليه أن تعرض على المجلس صورة جزئية ومشوهة عن حقيقة ما تحصله الحكومة من مختلف الجهات أو ما تقوم بإنفاقه على أوجه الإنفاق المختلفة.

وقد شاع خلال السنوات الأخيرة إنشاء صناديق خاصة تدرج بها إيرادات من مصادر محلية أو أجنبيه ويتفق منها مباشرة على أوجه متعددة دون أن يمر ذلك بالموازنة. كذلك فإن مفهوم الموازنات المستقلة والملحقة والذي قام - في الأصل - لإعطاء بعض المؤسسات مزيداً من المرونة في التصرفات المالية تحول في العمل إلى أسلوب لتحصيل موارد - تأتي من مصادر أجنبية في أكثر الأحيان- وإنفاقها بعيداً عن رقابة أو إشراف السلطة التشريعية. وليس الأمر متعلقا فقط بضرورة وحدة

وعمومية الموازنة لاعتبارات الرقابة والإشـراف، بل إن تعدد الوثائق وما في كل منها من إيرادات ومصـروفات يفقد القدرة على معرفة الأولويات, حيث تضـيع وسـط العديد من الوثائق والمصـالح والمؤسـسـات, وكل منها يضـع أولوياته بعيداً عن الآخر.

ولذلك فإن الحزب يرى أن احد الشـروط الأسـاسـية لحسـن الإدارة المالية لموارد الدولة هو العودة إلى الالتزام بمبدأ وحدة وعمومية الموازنة، وأن تظهر كافة إيرادات الدولة ومصـروفاتها في وثيقة واحدة, وهى الموازنة. وإذا كانت دواعي الاسـتقلال المالي والإداري تتطلب منح درجات أكبر من المرونة والاسـتقلال في موازنات بعض المصـالح والهيئات، فلا بأس أن يقرر لها موازنات مسـتقلة أو ملحقه, على أن نكون كلاً متكاملاً مع الموازنة العامة وتصـدر معها وترفق بها كأحد التقسـيمات النوعية للموازنة العامة.

5.2 الدومين العام والدومين الخاص

تمتلك الدولة العديد من الأصـول بعضـها يقع ضـمن الملكية العامة من طرق وكباري ومطارات وموانئ وجسـور وقناطر وغير ذلك من المرافق المخصـصـة للمنفعة العامة, وهى غير قابلة للتصـرف فيها للغير الأمر الذي يتنافى مع أداء غرضـها في المنفعة العامة, وتتحدد طبيعة هذه الملكية العامة وشـروط اسـتخدامها بما ينفق مع طبيعة المرفق والمنفعة العامة التي يوفرها، ويعهد بإدارتها والإشراف عليها إلى جهة إدارية مسئولة تضع الشروط والمواصفات المطلوبة للانتفاع بها وبما يتفق مع طبيعة الخدمة المقصـودة- ويجوز في النظام الاقتصـادي الحر أن تعهد الدولة بإدارة بعض هذه المرافق العامة إلى القطاع الخاص وإن ظلت ملكيتها والإشـراف عليها وقواعد تشـغيلها محكومة بما تحدده الدولة رعاية لمصـالح المجتمع-.

من جانب آخر، تمتلك الدولة أراض وعقارات وغير ذلك من الأصـــول باعتبارها ملكيه خاصـــة، لا تختلف عن الملكية الخاصـــة التي يعرفها القانوني المدني للأفراد والأشـخاص الطبيعيين، ولذلك يجوز التصـرف فيها بكل أنواع التصـرفات القانونية من إيجار وبيع وغير ذلك. ولكن النقطة الأســاســية في هذا الصــدد ليســت طبيعة الملكية- فهي ملكية خاصة - وإنما في شكل المالك وهو الدولة وهي شخص قانوني ويمثلها وزارة المالية. وحيث أن الوزارات هي أجهزة للدولة وليس لها شـــخصـــية قانونية، وبالتالي فما قد تشـرف عليه من أراض كانت مخصـصـة لمرافق عامة مثل المطارات أو المعســـكرات ثم لم تعد هناك حاجة إلى هذه الخدمات العامة لا يعتبر ملكية خاصـة لتلك الوزارات، ومن ثم لا تملك التصـرف فيها بالبيع لصـالحها بعيداً عن الموازنة العامة، حيث أنها تكون مملوكة للدولة وحدها.

ويعتبر تصـرف تلك الوزارات فيما يقع تحت إشـرافها من الدومين الخاص خروجاً على مفهوم وقواعد إدارة الدومين الخاص ومبدأ وحدة الموازنة، إذ يترتب على هذه الممارســات أن تتحول أصــول مملوكة للدولة، وبالتالي لمصــلحة الشــعب, إلى أن تصبح مخصصة لوزارة أو هيئة ويتم التعامل فيها لمصلحة العاملين في هذه الوزارة أو الهيئة دون غيرهم أو تتصرف فيها بالبيع لفئة دون غيرها من المواطنين, بمقولة أنها ملكية خاصـــة لها. لذا يرى الحزب منع هذه التصـــرفات وإلزام أجهزة الدولة المختلفة إعادة تلك الأصـــول إلى وزارة المالية للتصـــرف فيها وفق إســـتراتيجية ومعايير موضوعية تتفق وأهداف الدولة وتحصل عوائدها للخزانة العامة.

3. توفير المقومات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد السوق

يمثل اقتصــاد الســوق أحد ركائز الفكر الديمقراطي الليبرالي، وبالتالي فهو أحد أهم الأهداف التي يســعى حزبنا إلى تحقيقها, ولذلك فمن الطبيعي أن يتضــمن برنامج الحزب الاقتصــادي توضــيحاً لرؤيته في هذا الخصــوص، حيث نرى أن قيام اقتصــاد الســـوق لا يتحقق بمجرد نقل ملكية وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص تحت

مسمى الخصخصة مثلاً, فالأمر يتطلب توفير بنية أساسية قانونية ومؤسسات للرقابة والإشراف وتوفير الشفافية في المعلومات بما يهيئ المجتمع لمباشرة النشاط الاقتصادي الخاص بشكل منضبط. ويعتبر الاستقرار القانوني ووضوح المراكز والحقوق القانونية- بشكل كامل لا لبس فيه - أمرا لا غنى عنه في هذا الصدد. كما أن استمرار حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية لا يمكن أن يساعد على نمو وازدهار نشاط القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، ولا يكفى القول بأن هذه القوانين والأحكام الاستثنائية لا تطبق إلا حين التعامل مع تهديدات الإرهاب أو لمكافحة تجارة المخدرات، فمجرد وجودهما يعتبر سيفا مسلطا على الرقاب يمكن استخدامه في أي وقت من الأوقات.

كذلك يجب تأكيد وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية وضمان احترامها واحترام العقود والتعهدات. وهناك حاجة إلى تطوير نظم الشهر والتوثيق العقارى والمعاملات، وتفعيل نظام السجل العيني للعقارات والذي استمر الحديث عنه لما يقرب من نصف قرن.

ومع ما تحقق من تقدم في مجال الحاسبات الالكترونية فإن ميكنة هذه العمليات تساعد كثيراً على ضبط المعاملات وتقليل حالات الغش والفساد وسرعه المعاملات. كذلك فإن الاستقرار القانوني لا يمكن أن يتحقق دون قضاء مستقل يتمتع بالنزاهة والاستقلال. وهناك حاجة إلى توفير الضمانات لسرعة الفصل في القضايا وجديه تنفيذ الأحكام. والى جانب توفير الاستقرار والوضوح للحقوق والمراكز القانونية هناك قوانين أساسية لحماية المستهلكين وتوفير المعايير والمواصفات للإنتاج بما يضمن رعاية مصالحهم وصحتهم، وضمان توفير المنافسة ومحاربة الاحتكارات وتنظيم الأسواق المالية ومنع التضارب في المصالح عند اتخاذ القرارات.

ولا يمكن أن تنجح السـوق مالم يكن هناك انسـياب للمعلومات والبيانات الكافية والصادقة والمستمرة. ولا يقتصر الأمر على ما يصدر من هيئات عامة وحكومية بل لابد أن تضـمن القوانين سـلامة البيانات المالية التي تصـدرها الشـركات والمشـروعات مما يضـع مسـئولية كبيرة على عاتق جمعيات ونقابات المحاسـبة والمراجعة.

وهكذا فإن الانتقال إلى اقتصـاد السـوق ليس مجرد عملية خصـخصـة وبيع وحدات القطاع العام، بقدر ما هو منظومة كاملة من السياسات والإجراءات.

4. تطوير السياسات الاقتصادية

إن جوهر الدور الاقتصادي للدولة هو صياغة وتنفيذ مجموعة السياسات المناسبة بغرض تحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصـادية. ويرى حزبنا أهمية توضـيح السياسات الاقتصادية التالية لخطورة تأثيرها على المسار الاقتصادي للوطن:

1.4 السياسة النقدية

إن حماية قيمة النقود يعتبر ركنا أسـاسـيا لنجاح اقتصـاد السـوق. ولا يتعلق الأمر فقط باسـتقرار الأسـعار- وبالتالي قيمة النقود- في الحال، بل ينبغي أن يكون هناك توقعاً معقولاً لتطور الأسعار في المستقبل. ويرى الحزب ما يلي:

- يجب تطوير السـياسـات النقدية للسـيطرة على نمو عرض النقود والتأثير في تكلفتها من خلال تحديد أسـعار الفائدة لتوفير الاسـتقرار النقدي وبالتالي المحافظة على استقرار الأسعار.
- يجب استخدام حزمة السياسات النقدية للمساعدة في دفع الاستثمار ومحاربة الكسـاد وتأمين اسـتقرار ميزان المدفوعات أو غير ذلك من الأهداف وبما لا يتعارض مع الهدف الرئيسي في الاستقرار النقدي.

- أن السياسة النقدية هي مسئولية أساسية للحكومة، وبالتالي يناط وضعها بالسلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والوزراء [مادة 138 من الدستور] ويسأل عنها الوزراء أمام مجلس الشعب [مادة 126]. ولا يعفي الحكومة من هذه المسئولية ما نص عليه قانون البنك المركزي من أن "ينسق البنك المركزي مع الحكومة في تحديد أهداف السياسة النقدية من خلال مجلس من سبعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية"، فمسئولية السلطة التنفيذية عن السياسات العامة مقررة بمقتضى الدستور ولا يجوز التخلي عنها لأي مجلس أو هيئة أخرى.
- لما كان تنفيذ السياسة النقدية هي مسئولية البنك المركزي الأولى, فإن الحزب يرى أن يتمتع بأكبر قدر من الاستقلال في تنفيذه لهذه السياسة وفقا لأهدافها المحددة، وأن يتم اختيار أفضل العناصر لشغل المناصب في البنك ليس فقط في منصب المحافظ وإنما أيضا بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين به, وتوفير أكبر قدر من الاستقلال والضمانات للبنك بإعادة النص على عدم قابلية المحافظ للعزل، وربما باشتراط عرض ترشيح أسماء المحافظ والمديرين على مجلس الشعب للموافقة أو على الأقل للمناقشة لتقديم تصوراتهم عن السياسة النقدية.
- إن تزايد الأعباء على البنك المركزي وتعدد مسئولياته في مجالات كثيرة- بعضها لا شأن له بأعمال البنوك - قد يؤدي إلى عدم حصول السياسة النقدية على ما تستحقه من اهتمام وتركيز من جانب البنك المركزي. لذا يرى حزبنا ضرورة إعفاء البنك المركزي من الأعباء الأخرى غير المتصلة بنشاطه الأساسي، حيث جاء قانونه الأخير ليلقى عليه عبئاً جديداً في وضع نظام جديد للتأمين على الودائع والإشراف على تنفيذه، وهى وظيفة مستقلة تماما عن أعمال البنوك وتمثل نوعاً من أعمال التأمين ينبغي تخليصه من أعباءها.

2.4 السياسة المالية

إن مبدأ توازن الموازنة ووضـــع حدود للعجز ومديونية الدولة هو أحد الضـــوابط الرئيسـية لفاعلية السـياسـة المالية. ويرى الحزب أن تسـتهدف السـياسـة المالية للدولة أن يكون لها دوراً فاعلاً وأن يكون حجم الموازنة حجما معقولا في حدود 40 % من الناتج الإجمالي لإعطاء الدولة وزنا كافيا للتأثير في الحياة الاقتصـادية وحتى لا تهيمن الدولة على الاقتصاد.

كما يرى الحزب أن اسـتمرار العجز في الموازنة وتفاقمه يؤدى- في الغالب- إلى مزيد من التضـــخم وانفلات الاســـتقرار الاقتصـــادي. ومن ثم ومع قبول مبدأ العجز في الموازنات، فإن ذلك يجب إن يظل في الحدود المعقولة وبحيث لا يجاوز نسبة معينة من الناتج الإجمالي في حدود 3 - 5% من الناتج الإجمالي والتي تمثل الحد الأقصـى المقبول للعجز دون تعريض التوازن الاقتصادي للاختلال.

ويرتبط بعجز الموازنة حجم الدين العام والذي بلغ في 2006/2005 ما يقرب من 594 مليار جنيه بنسـبة 100.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصـل نسـبة الدين الحكومي من إجمالي الدين العام المحلي إلى 68.4 %. وفي نهاية الأمر فإن هذا الدين العام المحلي تتم تســـويته عن طريق الاقتراض، ســـواء من البنك المركزي- وبالتالي بإصـدار النقود- أو من السـوق والقطاع المصـرفي بشـكل عام, وقد بلغت صافي مديونية بنك الاستثمار القومي والأرصدة من السندات والأذون وأرصدة أذون الخزانة في 2006/2005 ما يقرب من 558.5 مليار جنيه، وبذلك فإن الدين العام المحلي يمثل ضـغطا على الاقتصـاد. فهو يمثل ضـغطا تضـخيما في حالة الاقتراض من البنك المركزي، وهو يمثل ضـغطا على الاسـتثمار بمزاحمة الاسـتثمار الخاص، والاسـتيلاء على قدر من المدخرات المتاحة. ولذلك يرى الحزب ضـرورة لوضـع حداً على حجم الدين العام بحيث لا يتجاوز60 % من الناتج الإجمالي، حتى لا يصبح نمو هذا الدين بعدها خطرا على اسـتقرار الاقتصـاد، ويتطلب تحقيق هذا الهدف العمل

على زيادة موارد الدولة وترشـــيد الإنفاق العام من دون التأثير ســـلباً على معدلات النشاط الاقتصادي أو الركون إلي سياسات انكماشية.

3.4 السياسة التكنولوجية

يرى الحزب أنه – في إطار استكمال منظومة السياسات الاقتصادية – :

أهمية تطوير سياسة تكنولوجية تهيئ مصر للتوافق مع أوضاع الاقتصاد العالمي المعاصر وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمامها إلى عضويتها وما ترتب على ذلك من تضـييق حرية الدول في تشـكيل تجارتها الخارجية. لقد أصـبح التطوير التكنولوجي وتنمية القدرة التنافسـية للمنتجات المحلية هو السـبيل الأهم في تنمية الصـادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، ومن ثم تصـبح إدارة العلاقات الاقتصـادية الخارجية وتحسـين موقف الميزان التجاري وميزان المدفوعات رهناً بقدرة تكنولوجية متزايدة تدعمها وتوجهها سـياسـة تكنولوجية وطنية واضـحة جوهرها هو زيادة التطوير التكنولوجي للإنتاج وأسـاليبه لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة المسـاهمة في الاقتصـاد العالمي عن طريق زيادة الصـادرات. فالتطوير التكنولوجي هو جوهر التقدم الاقتصـادي، وسـواء كانت تطبيقاته في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

ويرى حزبنا ضرورة التعامل مع مصادر التكنولوجيا في العالم المتقدم مما يستدعى تكوين رؤية شـاملة لما يجرى فيه من تطورات تكنولوجية وتطبيقاتها في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات، وتصميم السياسات والمعايير المناسبة التي تساعد في انتقاء التكنولوجيات الأكثر ملائمة لظروفنا والتي تعد بأعلى مردود اقتصـادي. ويتطلب تفعيل تلك السـياسـات والإسـراع في تنمية التكنولوجيا الوطنية إتباع ما يلي:

- تمهيد التربة المحلية وإعداد البيئة المناســبة للتطوير التكنولوجي، من تطوير المعاهد التعليمية ومراكز البحوث والتدريب وذلك بدور فاعل للدولة إلى جانب ما يقوم به القطاع الخاص في هذا المجال.
- دراســة أوضــاع الصــناعات المختلفة في مصــر وتحديد احتياجاتها للتطوير التكنولوجي في ضــوء الموارد المحلية المتاحة وفرص التعاون التكنولوجي مع مراكز الصناعة المتطورة في العالم.
- بحث مجالات الصــناعات الجديدة والمتقدمة في البيولوجيا، المعلومات والاتصــالات وغيرها من الصــناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، وتحديد موقف مصر منها وإمكانيات ومتطلبات الدخول فيها.
- دراسة قضية الطاقة في مصر في ضوء المعلومات عن قرب انتهاء عصر الطاقة الأحفورية – من فحم وبترول وغاز – وضرورة التحول إلى مصادر جديدة للطاقة ومنها الطاقة النووية.
- الأخذ بمعايير الجودة والمواصــفات العالمية في مختلف الصــناعات والمنتجات والخدمات ضماناً لفتح الأسواق العالمية أمام منتجاتنا.

5. إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي

يرى حزبنا أن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انســحاب الدولة من " إدارة الاقتصــاد الوطني" وفقاً لإســتراتيجية وطنية شــاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنســق أدوار مختلف اللاعبين في الســاحة الاقتصــادية. وفي هذا الصــدد يرى الحزب ضــرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الإســتراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ويرى الحزب ضرورة إنشاء أمانة فنية متخصصة للمجلس القومي للتخطيط الذي أنشـــئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وذلك لإعداد الدراســـات وتجميع المعلومات الضـرورية لقياس معدلات التنمية واقتراح أسـس ومعايير إدارة الاقتصـاد القومي بما يكفل رصد المحاور التالية في أداء الاقتصاد الوطني:

- تحديد المســـتويات المطلوبة من الخدمات الأســـاســـية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
- وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
- وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصـادية مع العالم الخارجي، تنمية تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.
- وضـع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصـادية مع العالم العربي، ودعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية.
- تحديد أسـس ومعايير توجيه الأداء الاقتصـادي وكفالة أفضـل الظروف لتحسـين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافســـية لقطاعات الاقتصـــاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشـــكلات. ويأتي في هذا الســـياق تحديد الإطار المؤســـســـي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي، ورصـــد ومتابعة المتغيرات الاقتصـــادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصـــادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصـــادي المســـتهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعيـة والبشـــريـة والتقنيـة اللازمـة للوصـــل إليـه. كـذلـك يهتم

المخططون بضمان توفير عوامل الاستقرار الاقتصادي والقضاء على مصادر تبديد وإهدار الموارد الوطنية.

- دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.
- دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة الوطنية المتمثلة في نهر النيل، والبحيرات، والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.
- دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.
- إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي توضح مدى التقدم الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى الأهداف المحددة في الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحققه الدول الأخرى المماثلة لنا في أوضاعها وظروفها.

إن الحزب حين يؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الشامل كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، يدرك تماماً أننا لا نريد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما يتجه الحزب إلى المعنى الحقيقي للتخطيط كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي- وحتى بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي- ، كما يدرك الحزب أن التخطيط المقصود هو من النوع التأشيري مع ترك آليات وقوى السوق

تتفاعل بحرية لتحديد الاختيارات وترشد المستثمرين إلى القرارات المناسبة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية.

من جانب آخر، يرى الحزب ضـرورة الأخذ بالتطورات العالمية في استـخدام مؤشـر التقـدم الحقيقي Genuine Progress Indicator (GPI) والـذي يـأخـذ في الاعتبـار تأثير المتغيرات التالية على مؤشــر الناتج المحلي الإجمالي GDP: معدلات الجريمة وانهيار الأسـر، العمل التطوعي داخل الأسـرة، نمط توزيع الدخل، معدل اسـتهلاك الموارد الوطنية، تكلفة التلوث، تدمير البيئة طويل الأجل، التغير في نسـبة الوقت المخصص للترويح والترفيه، تكلفة الحماية الشخصية، قصر مدة العمر الافتراضي للسـلع الاسـتهلاكية المعمرة والمرافق العامة، الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وذلك بقصـد بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها مؤشـر GDP التقليدي.

6. إعادة هيكلة القطاع المصرفي

كان إنشاء بنك مصر بمبادرة الاقتصادي المصري الكبير محمد طلعت حرب باشا علامة فارقة باعتبارها بداية تحرير الاقتصـاد المصـري وتخليصـه من السـيطرة الأجنبية. ومنذ تأميم البنوك في 1961 كان الجهاز المصـرفي مصـرياً خالصـاً ومملوكاً ملكيـة تـامـة للـدولـة، ومركزاً في ثمـانيـة بنوك أربعـة بنوك تجـاريـة، وأربعـة بنوك متخصـصـة. وقد تبدل هذا الوضـع حيث نشـأت بنوك مملوكة لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فضلاً عن فروع البنوك الأجنبية.

إن قرارات بيع بنوك القطاع العام - حيث طرح بنك الإسـكندرية للبيع، وكان قد تم التصرف في حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي- تمثل خطراً على الكيان الاقتصـادي الوطني خاصـة مع وضـوح تزايد سـيطرة البنوك العربية [الخليجية] والأجنبية على الجهاز المصرفي المصري، ونظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشـروعات الاقتصـادية، فضـلاً عن

تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شـــراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

لذلك يرى الحزب ضـرورة مراجعة شـاملة لأوضـاع الجهاز المصـرفي المصـري بهدف تحديد الحدود الآمنة التي لا يجب تعديها في بيع البنوك المصرية لغير المصريين، و ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يحقق الأهداف التالية:

- تأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة في مصر، ويقتضي هذا ضرورة تسجيل جميع البنوك العاملة في مصر لدى البنك المركزي المصــري من دون اســتثناء. وتأكيد ضــرورة ممارســة البنك المركزي للسلطة المخولة له في التفتيش على البنوك بصفة مستمرة.
- تحديد الحجم الأمثل للقطاع من حيث عدد البنوك ودرجة الانتشار ونمط الملكية والإدارة ونوع النشاط[تجاري، صناعي، عقاري...].
- تحديد الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي في ملكية القطاع المصــرفي المصري.
- تحديد الحجم الأمثل للبنوك المملوكة للقطاع العام من حيث العدد ودرجة الانتشار ونوع النشاط.
- مراجعة الضــوابط المنظمة لعمل القطاع من حيث نســبة الاحتياطي، ونســبة الســيولة، ومعيار كفاية رأس المال، والحد الأقصــى للتمويل الممنوح للعميل الواحد، والضــوابط المتعلقة بتمويل بعض أفرع النشــاط أو طبقاً لنوع العملة، والحد الأقصى لنسبة المساهمة في المشروعات.
- تطوير وتحديث أنماط الإدارة والتكنولوجيا المســتخدمة في البنوك والارتفاع بكفاءة العنصــر البشــري بما يكفل رفع قدرة القطاع في مباشــرة الوظائف الأساسية لخدمة تمويل التنمية وفي مقدمتها تعبئة الموارد التي يمكن إتاحتها للتوظيف، تمويل قطاع الأعمال، وتوفير وسائل الدفع وتسوية المعاملات

7. تفعيل إستراتيجية متكاملة للتصنيع

إن قطاع الصـــناعة هو القطاع الواعد لنهضـــة اقتصـــادية شـــاملة، فقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي في 2007/2006 بالأسعار الجارية 306 مليار جنيه بنسبة 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الاســتثمارات المنفذة بالقطاع في 2005/2004 ما يقرب من 7.8 مليار جنيه، بينما حققت الصـــادرات الصـــناعية في نفس الفترة 30.7مليار جنيه على حين كانت الواردات الصـــناعية 41 مليار جنيه. كذلك بلغ متوسط نمو الإنتاج الصناعي بالأسعار الجارية في 2006/2005 نسبة 7.8 %.

إن قطاع الصناعة هو أساس بناء اقتصاد قوي يتمتع بقدرات تنافسية عالية تسمح بتوفير منتجات مصـرية عالية الجودة ومواكبة للمعايير والمواصـفات الدولية، ومن ثم تكون قادرة على النفاذ في الأسـواق الأجنبية فضـلاً عن وفائها بمتطلبات السـوق المحلي وتقليل الحاجة إلى الاستيراد.

من جانب آخر، فإن الصناعة قادرة على تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى وقيادة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية بما لها من خصـــائص تتغلب بها على محدودية الموارد، وقدرتها على اســـتيعاب التقنيات الجديدة وتطبيق مســـتحدثات العلم الحديث بأسرع مما يتوفر لقطاعات أخرى كالزراعة مثلاً.

لذا فإن الانطلاقة المســتهدفة لمصــر ينبغي أن تتضــمن بناء إســتراتيجية وطنية للتنمية الصـناعية المسـتدامة تسـتهدف إحداث تغيير هيكلي في الاقتصـاد الوطني يتم بمقتضـــاه زيادة مســـاهمة الصـــناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشـــغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للصناعة باعتباره ضرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافســـة الآتية من دول حققت معدلات عالية في

التقدم الصناعي. ومن المهم التأكيد على أن يشمل تحديث الصناعة المصرية كافة جوانبها التقنية والإدارية والتمويلية والتسويقية.

ويرى الحزب أن تتجه الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية في الأساس إلى زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وتوفير الحوافز المناسبة لتوجيه نسب متزايدة من المدخرات المحلية إلى مجالات التصنيع. إن الاستثمار السنوي في الصناعة يبلغ ما يقرب من 120 مليار جنيه والمطلوب مضاعفته على الأقل لإحداث طفرة كافية في معدل مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي الذي يراوح نسبة ال20% حالياً. وبذلك يكون على الدولة – ممثلة في قطاع الأعمال العام – القيام بدور واضح في تنفيذ إستراتيجية التصنيع بتخصيص جانب من حصيلة برنامج الخصخصة لإنشاء صناعات جديدة، حيث لا يمكن الركون فقط إلى مبادرات القطاع الخاص لإنجاز خطة التصنيع. ومن المهم دراسة إمكانيات وجدوى التعاون الإقليمي في إنشاء الصناعات الجديدة بما يسهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول المتعاونة معها في مجال نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وكذا في الحصول على شروط أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

وتعتبر إعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية من أهم التحديات التي يجب على إستراتيجية التنمية الصناعية التعامل معها، حيث تسود المصانع متناهية الصغر التي تفتقر إلى أبسط مقومات الصناعة الحديثة ولا تنتج سوى منتجات رديئة لا ترقى لأي مستوى تصنيف معروف. وتبلغ نسبة هذه المصانع والتي لا تعدو أن تكون مجرد ورش حرفية صغيرة ويشار إليها أحياناً " بمصانع تحت السلم " ما يقرب من 87%، بينما تمثل المصانع الصغيرة 5%، والمصانع المتوسطة 3% والمصانع الكبيرة 5% وذلك من إجمالي عدد المنشآت الصناعية البالغ ما يقرب من 25000 منشأة. إن هذا النمط لهيكل المؤسسات الصناعية يوضح بجلاء أسباب انحسار دور الصناعة المصرية وعدم قدرتها على الانطلاق، لذا يكون تعديل

هذا الهيكل بالسعي لزيادة أعداد المصانع المتوسطة والكبيرة هو أساس جوهري في إستراتيجية الانطلاقة الصناعية المستهدفة لما تتمتع به تلك المؤسسات من قدرة على تجميع وتوظيف الموارد والإمكانيات المالية والتكنولوجية والخبرات الإدارية، فضلاً عن القدرة على التعامل مع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى في العالم والتحالف معها أو الاستعانة بها في تطوير منتجاتها وأساليبها التكنولوجية.
من جانب آخر، لا بد من إعداد خطة خاصة لتجميع المصانع الصغيرة ومتناهية الصغر ممن تتوفر لديهم بعض المقومات الصناعية المعقولة في كيانات أكبر وتنظيم برامج لتطويرها والانتقال بها إلى مستوى أفضل من حيث القدرة الإنتاجية ونوعية المنتجات. وفي هذا المجال يرى الحزب ضرورة تركيز إستراتيجية التنمية الصناعية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، وزيادة مساهمتها في خلق فرص العمل، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومعالجة مشكلة الطاقات المعطلة.
ومن المهم إعادة دراسة مشكلة توطن الصناعة المصرية وسوء توزيعها على مناطق مصر، ففي الوضع الحالي تتركز 41% من المؤسسات الصناعية في القاهرة الكبرى و17% في محافظات الدلتا و17% في الإسكندرية و15% في منطقة القناة ومعنى ذلك أن 89% من الإنتاج الصناعي يتركز في وشمال البلاد، بينما يسهم جنوب مصر بنسبة 11% من الإنتاج الصناعي الكلي. إن إعادة تخطيط التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية أمر في غاية الأهمية ليس فقط بهدف المساعدة على سرعة تنمية الصعيد، ولكن أيضاً للمساهمة في تخفيف الضغط السكاني على محافظات الشمال ومعالجة الآثار السلبية للممارسات الملوثة للبيئة نتيجة عدم الالتزام بالقواعد والنظم المتعارف عليها للمحافظة على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث الصناعية.

كذلك ينبغي أن يهتم واضـــعو إســـتراتيجية الانطلاقة الصـــناعية الجديدة بمراعاة التوازن بين الاتجاه إلى الصـــناعات كثيفة رأس المال التي تعتمد التقنيات الآلية الحديثة، والصناعات كثيفة العمالة التي تفتح فرصاً أوسع لاستيعاب القوة العاملة ومن ثم تسـهم في تخفيض مشـكلة البطالة. كما ينبغي الأخذ بمفهوم متسـع لفكرة الصـناعة لا يقصـره على الصـناعات التحويلية أو الاسـتخراجية، بل لا بد من التطرق إلى الصـــناعات الجديدة ذات المحتوى المعرفي العالي مثل الصـــناعات الإلكترونية والبيولوجية وصـــناعات المعلومات والاتصـــالات فتلك هي التي تحقق أعلى قيمة مضافة في الهياكل الصناعية الحديثة.

ولا يجب الانحصـار في حيز زيادة الطاقات الإنتاجية في القطاع الصـناعي، بل لا بد من توفير متطلبات الانطلاق أيضـــاً لصـــناعات الخدمات وثيقة الصـــلة بالصـــناعات الســـلعية. ويأتي في المقدمة صـــناعات النقل البري والنهري والبحري والســـكك الحديدية. ومن المعروف أن من أهم معوقات تصـــدير المنتجات المصـــرية إلى الأســـواق الإفريقية هو نقص إمكانيات أســـطول النقل البحري الوطني وضـــرورة الاعتماد على السفن الإسرائيلية لنقل المنتجات المصرية إلى موانئ أفريقيا.

من جانب آخر، ينبغي أن تركز الإســـتراتيجية الوطنية للتنمية الصـــناعية على إعادة تأهيل الصـناعات المصـرية التي لمصـر فيها ميزات تنافسـية وهي: صـناعات الغزل والنسـيج والصـباغة والتجهيز، صـناعة الملبوسـات الجاهزة عدا الأحذية، الصـناعات الغذائية، صـناعات الكيماويات الأخرى، وصـناعة المشـروبات. كما ينبغي البحث في أسـباب انهيار الميزات التنافسـية التي كانت صـناعات الأثاث والصـناعات الجلدية تتمتع بها والعمل على استعادة قدراتها التنافسية.

لقد تراكمت عبر السـنوات الماضـية العديد من الدراسـات والمشـروعات البحثية التي تناولت مشـــكلات تلك الصـــناعات وقدمت الاقتراحات المناســـبة لتطويرها وتمكينها من اســـتيعاب التطورات التكنولوجية وبناء قدرات تنافســـية تســـتطيع

بموجبها العودة إلى الأسواق العالمية والمنافسة للحصول على حصة معقولة منها. وللأسف فإن هذه الدراسات حبيسة الأدراج حيث لا توجد آلية محددة تتولى ترجمتها إلى برامج تنفيذية محددة المدة، فضلاً عن انشغال الدولة عن قضية التنمية الصناعية وعدم التركيز عليها باعتبارها قضية حيوية لمستقبل البلاد. وبذلك نحن نرى أن مفهوم التنمية الصناعية لا يجب أن يقتصر فقط على إنشاء المصانع الجديدة سواء كان عددها 1000 مصنع تزيد أو تقل، ولكن أيضاً العناية بتأهيل المصانع القائمة وتشغيل ما بها من طاقات عاطلة والمحافظة على ما تراكم بها من خبرات صناعية وإدارية وكوادر بشرية مدربة. إن الاهتمام بإعادة تأهيل الصناعات القائمة إلى جانب كونه يتطلب استثمارات أقل ووقت أقصر من محاولة إقامة مصانع جديدة، فإنه يسهم بسرعة وكفاءة في الوفاء باحتياجات السوق المحلي والحد من الضغوط الاستيرادية.

ولا يمكن أن توضع إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية من دون وضع برنامج حاسم لتخليص الصناعة المصرية من ضرورة الاعتماد على إدخال مكوّنات إسرائيلية في منتجاتها حتى تستطيع التأهل للدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب. لقد أوضحت التقارير المنشورة عن نتائج تطبيق اتفاقية الكويز أن صادرات المنسوجات والملابس في عام 2005 – بعد تطبيق الكويز – بلغت 612.3 مليون دولار أمريكي مقابل 561.1مليون دولار في 2004 بنسبة زيادة 9.1%، وأن ما تمتعت به الصادرات المصرية من إعفاء جمركي يصل في المتوسط إلى18% قد استهلك جانباً مهماً منه يصل إلى 5% نتيجة الارتفاع النسبي في تكلفة المنتجات المصرية وأحد أسابها ارتفاع أسعار المكونات الإسرائيلية التي تصل إلى 11% في المتوسط من إجمالي المكونات. كما جاء في صحيفة الأهرام بتاريخ 3 أكتوبر أن عدداً من الشركات التي تعاملت في إطار اتفاقية الكويز لم تستطع تطوير أساليبها بالتوافق مع متطلبات الجمارك الأمريكية وأن 11 مصنعاً منها قد صنفت في دائرة

المخاطر العالية، وتم تقديم شـــكاوى ضـــد 6 مصـــانع أخرى لعدم اســـتيفائها المستندات المطلوبة. والدرس المستفاد من هذه المعلومات أن التعاون المصري الإســـرائيلي من خلال تلك الاتفاقية لم يســـهم بقدر واضـــح في زيادة الصـــادرات المصرية إلى السوق الأمريكية، كما لم يساعد في التطوير التقني أو الإداري للمصانع المشاركة في هذا المجال ، لذا فإنه من الضروري مراجعة نتائج توقيع هذه الاتفاقية – والتي لم تعرض على مجلس الشـــعب قبل توقيعها - وتقييم تأثيراتها طويلة المدى على كفاءة الصـــناعة المصـــرية، وتقدير الأضـــرار الناشـــئة عن الاعتماد على مكوّنات إسرائيلية في المنتجات المصرية لضمان الدخول إلى السوق الأمريكية من دون رســـوم جمركية، وفي نفس الوقت الانصـــراف عن محاولات تحســـين الإنتاجية والارتفاع بمواصـفات المنتجات ومسـتويات الجودة والسـعي لطرق أسـواق أخرى واعدة مثل أسواق دول الاتحاد السوفييتي القديم ودول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن الأسـواق الإفريقية والعربية. إن تأكيد الجانب الوطني في حماية الصـناعة المصـرية من تغلغل العنصر الإسرائيلي وضمان بناء قدراتها التنافسية الذاتية يجب أن يكون في مقدمة الاعتبارات وبغض النظر عن بعض الفوائد الوقتية المتمثلة في المحافظة على مستوى الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية أو حتى زيادة تلك الصادرات. إن التطوير لبناء القدرات التنافســـية للصـــناعة المصـــرية من دون الاعتماد على المكوّن الإســـرائيلي كجواز مرور إلى الأســـواق الأمريكية هو تحد لا بد للصـــناعة المصـــرية أن تجتازه، وعلى الحكومة المســـئولية الأســـاس في دعم هذا التطوير ومساندته.

وثمة بعد مهم في تكوين الإســـتراتيجية الجديدة للتنمية الصـــناعية هو ضـــرورة الاهتمام بتطوير مشـروعات التصـنيع الزراعي، ومواجهة منافسـة الواردات الأجنبية من السـلع الغذائية ذات الأصـل الزراعي. ولا شـك أن منتجات الألبان والخضـروات والفواكـه المحفوظـة واللحوم المصـــنعـة وغيرهـا هي من أهم متطلبـات الوفـاء

باحتياجات الأمن الغذائي للمصـريين التي يجب أن تكون على قائمة أولويات برامج التنمية الصناعية.

ومن أجـل توفير أفضـــل الفرص لإعـداد وتنفيـذ الإســـتراتيجيـة الوطنيـة للتنميـة الصناعية نرى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية:

1. إعادة إنشـاء وزارة متخصـصـة للتنمية الصـناعية تكون مسـئولة عن التخطيط الإســـتراتيجي لتنمية الصـــناعة المصـــرية، ودراســـة المقومات اللازم توفيرها لتحقيق مشـــروعات تنمية صـــناعية قادرة على المنافســـة العالمية، ومســـاندة جهات التنفيذ المختلفة في القطاعين العام والخاص على تخطي ما قد يصادفهم من معوقات. كذلك تهتم وزارة التنمية الصـــناعية بتطوير المناخ التشـــريعي المنظم لمختلف شـئون الصـناعة المصـرية وأسـس التنظيم الصـناعي. وتؤكد وزارة التنمية الصناعية على تطبيق المواصـفات العالمية ونظم الجودة الشـاملة في جميع المؤسسات الصناعية المصرية.
2. ويؤدي إنشـــاء الوزارة الجديدة أن يتم إلغاء هيئة التنمية الصـــناعية منعاً للازدواجية والتضـارب في الاختصـاصـات، كما يقترح دمج الشـركات القابضـة للصـــناعة في شـــركة واحدة تتولى مســـئوليات إعداد والإشـــراف على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى ومتابعة أداءها لحين أن تصل إلى مستوى متقدم يسـمح بطرحها للبيع للمصـريين، ثم تعود الشـركة القابضـة لإنشـاء المزيد من المشروعات الصناعية باستثمار حصيلة البيع.
3. ضرورة تطوير ودعم بنك التنمية الصناعية وإنشاء المزيد من فروعه في المناطق الصـناعية الأسـاسـية بالبلاد ليكون آلية مهمة في توفير التمويل بشـروط ميسـرة للمشروعات الصناعية، وتبني تمويل ومساندة المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر.

4. مراجعة شاملة لهيئات ومؤسسات التعليم الصناعي والتدريب المهني وتوحيد الإشـــراف عليها في هيئة واحدة للتعليم والتدريب الصـــناعي تتبع وزارة التنمية الصـــناعية، ويكون لها فروع في مختلف المحافظات، وأن تنشـــئ لها وحدات تدريب متطورة في داخل المؤسسات الصناعية الكبرى.
5. تطوير مركز تحديث الصـــناعة ليكون المركز الوطني لدعم الصـــناعة يتولى إجراء دراســـات التطوير الصـــناعي ورعاية المشـــروعات البحثية ومســـاندة التجارب الصناعية الهادفة إلى تطوير منتجات أو أساليب صناعية جديدة، وتوفير التمويل اللازم لمسـاندة كافة مشـروعات تحديث المؤسـسـات الصـناعية القائمة ومدها بالخبرات الوطنية والأجنبية. ويتم تمويل المركز الوطني من حصـــيلة الرســـوم المفروضة على إصدار تراخيص المؤسسات الصناعية، والاعتماد الذي تخصصه له الدولة في الموازنة العامة، ونسبة من أرباح بنك التنمية الصناعية.

إن الانطلاقة الصـــناعية المســـتهدفة تعني في المقام الأول التحديث إعادة هندســـة وهيكلة النظام الصـــناعي ومؤســـســـاته باســـتثمار كافة الخبرات والطاقات الوطنية وكذا الالتحام بمصادر الخبرة العالميـــــة. وفي جميع الأحوال فإن الهدف هو التوافق مع متطلبات السوق المحلي والخارجي وفق معايير الجودة والمواصفات المعتمدة عالمياً.

وعلى الحكومة دور مهم في دفع حركة إعادة تأهيل وتحديث الصـــناعة المصـــرية مع الأخـذ في الاعتبـار تحقيق التوازن بين مصـــالح الأطراف المختلفـة المشـــاركـة في العمليات الصـناعية. فالمسـتثمرون ورجال الأعمال يحصـلون على تيسـيرات إدارية في أعمال الترخيص وإجراءات إنشـــاء الصـــناعات المختلفة، وتوفر لهم مصـــادر التمويل ذات التكلفة المناســـبة، ويتمتعون بإعفاءات جمركية على ما يســـتوردونه من خامات ومســـتلزمات إنتاج حال دخولها في منتجات يعاد تصـــديرها. كذلك لا بد من الاهتمام بتطوير نظم الإدارة وأســـاليب الإنتاج ودفع الكليات الجامعية ذات

الصلة ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الاهتمام بقضايا ومشكلات الصناعة وتوفير المحفزات الضرورية لتشجيع مشروعات البحث والتطوير R&D التي تعتبر الأساس في أي نهضة صناعية.

إن مسئولية الدولة هي التوجيه الإستراتيجي للصناعة ورفع المعوقات وتوفير المساندة للمؤسسات الصناعية، وتشجيع القائمين عليها للاندماج في السوق العالمي والأخذ بمعطيات التقنيات الحديثة والدخول في شراكات وتحالفات إستراتيجية مع مؤسسات صناعية أجنبية توفر لها الدعم التقني، وكذا مع مؤسسات تجارية توفر لها قنوات انسياب منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

وفي ذات الوقت يقع على عاتق التجمعات الممثلة للصناعة وفي مقدمتها اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المتعددة في نطاقه أن تعمل على التجميع المنظم للموارد والقدرات وتنظيم برامج بحثية وتطويرية مشتركة، وتيسير ومتابعة التطبيق، والعمل على خلق وتنمية ثقافة الصناعة الحديثة ونشرها في المؤسسات الصناعية المصرية.

8. تفعيل إستراتيجية متكاملة للتنمية الزراعية

يمثل قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني ومصدراً مهماً للناتج القومي الإجمالي حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ما يقرب من 8.4 مليون فدان وتبلغ إجمالي المساحة المزروعة [المساحة المحصولية] 14.9 مليون فدان، ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 13.9% مقارناً ب 22.7 % في الهند. وبلغت قيمة الصادرات الزراعية 4.9 مليار جنيه في 2006/2005 ، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع الزراعية في نفس الفترة 12.9 مليار جنيه بفجوة قدرها 8 مليار جنيه.

وقد عانت الزراعة المصرية عبر السنوات الماضية عدداً من المشكلات يأتي في مقدمتها انحسار مساحات الأراضي ذات الرتب الإنتاجية المرتفعة وزيادة مساحات

الأراضـي منخفضـة الإنتاجية. وهذا ما يؤدي إلى تدني محصـلة الاسـتثمار الزراعي الموجه في زراعة تلك الأراضـي ذات الإنتاجية المنخفضـة. من جانب آخر، لم يتم إجراء تصـنيف فيزيقي جديد للأراضـي المصـرية لتحديد مراتبها من حيث الإنتاجية منذ أجري آخر تصنيف طبيعي للتربة المصرية [1965-1973].

وتمثل مشـكلة تفتت الحيازات الزراعية واحدة من أهم التحديات في سـبيل تطوير وتنميـة القطـاع الزراعي حيـث بلغ عـدد الحـائزين للمسـاحـة المزروعـة في 2000/1999 حوالي 3.5 مليون حائز بمتوسـط 2 فدان و7 قيراط لكل حائز. وتبلغ نسبة الحائزين لأراضـي مساحتها أقل من فدان واحد 43.2% وارتفعت نسبة تلك الحيازات الأقل من فدان بنسـبة 32.9% كما تتضـح مشـكلة القطاع الزراعي من تدني نسـبة الاسـتثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاسـتثمارات المنفذة في عام 2005/2004 حيث بلغت 10.6% بقيمة 9 مليار جنيه. ويعمل بقطاع الزراعة والصيد ما يقرب من 6 مليون مشتغل بنسبة 31.8 % من إجمالي عدد المشتغلين في 2005/2004 مقارنة ب 67% في الهند.

ويرى الحزب ضـرورة العمل على تنمية وتحسـين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاسـتهلاك المحلي وكذلك للتصـدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضـافة وفرص العمل بالتوسـع في أنشـطة إنتاجية تسـتند إلى الزراعة في مجالات التصنيع الزراعي.

ويركز الحزب على ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف ما يلي:

1. مراجعة برامج اسـتصـلاح الأراضـي الجديدة في سـيناء وجنوب الوادي على وجه الخصـوص وإعادة تصـميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، حيث يلاحظ أن نسبة الأراضي الجديدة التي دخلت طور الإنتاج فعلاً خلال السنوات الماضية لا تتعدى 60%. ويقع في مقدمة هذا المطلب مراجعة وتقييم مشـروع توشـكى والتحقق من إجمـالي الاسـتثمـارات المنفـذة بـه والعـائـد المتحقق حتى الآن،

ومعدلات النمو المستهدفة ونوعية المحاصيل والمساحات الفعلية التي تمت زراعتها ومستوى إنتاجيتها، كل ذلك من أجل اتخاذ قرار صريح ومؤسس على التقييم العلمي الموضوعي لجدوى الاستمرار في هذا المشروع أو مجالات التطوير والتعديل الواجبة من أجل تحسين اقتصادياته وإنقاذ ما تم استثماره هناك..

2. التعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد].
3. تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها.
4. الحسم في مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي.
5. العناية باستثمار وتوظيف الطاقات العلمية والموارد البحثية المصرية في مجالات الزراعة، وتوجيهها للعمل من أجل تحسين مستوى الإنتاجية في أغلب المحاصيل المصرية التي لا تزيد في المتوسط عن 45-60% من المستويات العالمية.
6. التوسع في نظام الحملات القومية الذي تنفذه أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع وزارة الزراعة والمحليات لتحسين إنتاج الحاصلات الزراعية الأساسية وخاصة القمح، الذرة، الحبوب الزيتية.
7. الاهتمام بتكوير برنامج وطني لتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم.
8. ضرورة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والقطن على سبيل التحديد وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً

لاستقرار زراعة هذين المحصولين الأساسيين، وحفزاً للمزارعين على التوسع في زراعتهما مما يقلل الحاجة إلى اســـتيراد القمح ويوفر فائضـــاً مهماً من القطن لأسواق التصدير.

9. تطوير برنامج وطني لمعالجة مشـــكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره يتضمن العناصر التالية:

- تجميع الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة بضم صغار الملاك في تعاونيات زراعية بمســاحات كبيرة تســمح بتحســين اقتصــاديات الإنتاج واســتخدام الميكنة وتقنيات الزراعة الحديثة.
- تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتعديل قانون التعاونيات لتأكيد استقلاليتها الإدارية باعتبارها منظمات شعبية.
- إعداد برنامج متكامل للنهوض بقدرات الجمعيات الإدارية وتفعيل مشاركتها في رسم السياسات الزراعية.
- دراســة مشــكلة أســلوب الإيجار وتأثيره الســالب على الإنتاج حيث ما يزال هناك ما يقرب من ربع المســاحة المزروعة تســتغل عن طريق الإيجار الذي يمثل حالات متنوعة من تخلف العلاقات الإنتاجية في القطاع الزراعي.
- التركيز على تجميع الحيازات الزراعية في الأراضـــي الجديدة بتشـــجيع قيام شركات مساهمة للاستثمار الزراعي هناك، وتشجيع المزارعين الأفراد على المساهمة فيها بما يملكونه من حيازات باعتبارها مساهمة عينية.

10. ويتكامل مع جهود تجميع الحيازات وبرامج التطوير المختلفة ضرورة التوسع في الميكنة الزراعية واستخدام تقنيات الزراعة الحديثة في المساحات الكبيرة.

11. الاســتغناء عن الاســتعانة بالخبرات غير المصــرية خاصــة الإســرائيلية، وتنمية الاعتماد على الخبرات الزراعية المصـــرية في زيادة إنتاجية الأراضـــي الزراعية بالتوسع في برامج استخدام البذور المحسنة، وتحسين أنظمة الري والصرف،

وتعليم وتدريب المزارعين، فضلاً عن ترشيد استخدام الأسمدة والحرص في اختيار نوعياتها وتجنب الأنواع المسرطنة منها.

12. مراجعة السياسات الزراعية المتعلقة بالتركيب المحصولي والإنتاج الزراعي للتركيز على تحقيق أهداف وطنية مهمة تتبلور في ضمان الأمن الغذائي لمصر، والتوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية مع تحقيق درجة من التوازن بين إنتاج الغذاء للإنسان والحيوان وبين الإنتاج للتصدير وتوفير مواد خام للصناعة، وتنظيم استغلال الموارد المائية، كذلك ينبغي العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب للمنتجات الزراعية، وتنظيم الإنتاج من خلال دورة زراعية ملائمة. إن الهدف الأساس لبرنامج التنمية الزراعية ينبغي أن يكون تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية والإنتاج الحيواني.

13. تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية. إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد يمثل تحدياً محورياً لا بد لقطاع الزراعة الوطني أن يواجهه باستخدام تقنيات الإنتاج والتسويق المتقدمة.

14. الإعداد لمواجهة احتمالات العجز المائي مع تنفيذ برامج التوسع الزراعي، والسعي إلى دراسة الاستخدام الأمثل لمخزون المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف والزراعة في المناطق الصحراوية والجافة وغيرها من تقنيات تساعد في توفير موارد مائية متجددة والمحافظة على المياه المتاحة وترشيد استخدامها.

15. إعادة هيكلة قطاع الائتمان الزراعي على أسس اقتصادية وإدارية واضحة، وإعادة تنظيم أساليب توزيع الأسمدة والمبيدات وغيرها من المستلزمات الزراعية التي تنظم الدولة تداولها.

16.مراجعة أوضـاع كليات الزراعة في الجامعات المصـرية ومدى كفاءتها في مواجهة متطلبات تطوير القطاع الزراعي وقدراتها التعليمية والبحثية، والبحث في أسباب عزوف الطلاب عن الالتحاق بها. إن كليات الزراعة ومعاهدها العليا ينبغي أن تتحول إلى مصـادر مسـتمرة لتزويد القطاع الزراعي بالموارد البشـرية المؤهلة والمدربة للعمل في كافة المجالات الزراعية، كما يجب أن تكون مصـدراً متجدداً للمعلومات الزراعية والمواد الإرشـادية للمزارعين، مع تطوير قدراتها لتصـبح بيوت خبرة استشارية للجمعيات التعاونية والشركات الزراعية.

9. تطوير نظم وآليات التجارة الداخلية

تمثل شـبكة التوزيع والتجارة الداخلية مكونا محورياً في هيكل الاقتصـاد الوطني إذ يتم من خلالها توزيع منتجات قطاعات الصـناعة والزراعة والواردات المختلفة. وتعتبر كفاءة منظومة التجارة الداخلية مؤشراً على كفاءة انسياب السلع من مصادر الإنتـاج والاسـتيراد إلى منـاطق الاسـتهلاك النهـائي للمسـتهلكين المختلفين والمشترين الصناعيين.

ويرى الحزب ضـرورة إعطاء عناية كافية لتطوير هذه المنظومة وضـبط أداءها رعاية للمسـتهلكين وحماية لهم من الاسـتغلال وأشـكال الاحتكار والتحكم في الأسـعار وألوان الغش التجاري والتدليس التي تنتشـر في مواقع كثيرة من هذه المنظومة. فضـلاً عن ذلك، فإن تطبيق قواعد صـارمة للالتزام بالجودة وخدمات ما بعد البيع يشكل مطلباً مهماً لحماية مصالح المستهلكين.

وفي إطار إعادة تنظيم وتطوير هيكل التجارة الداخلية، وأخذاً في الاعتبار تضـاؤل دور الدولة في السنوات الأخيرة وانسحابها من كثير من مجالات التجارة الداخلية بدعوى

إعمال اقتصاديات السوق وإطلاق المبادرات الخاصة، يرى الحزب ضرورة الاهتمام بالأمور التالية:

1. إعادة إنشاء وزارة متخصصة للتجارة الداخلية حيث أن إدماجها في وزارة التجارة والصناعة قد صرف الاهتمام بأمور تنظيم الأسواق الداخلية وضبط حركة الأسعار والتفتيش الفعال على الأسواق وذلك لحساب الاهتمام بأمور التجارة الخارجية. ويقع في صميم أعمال وزارة التجارة الداخلية إجراء دراسات تخطيط الاستهلاك وتحليل ومتابعة ميزانية الأسرة، والتعرف على أنماط الاستهلاك السائدة واتخاذ الإجراءات العلمية لترشيد الاستهلاك باستخدام وسائل الإعلام والتوعية الاقتصادية.
2. إعادة تفعيل شركات تجارة التجزئة المملوكة لقطاع الأعمال العام ونشرها في المناطق الفقيرة والمتوسطة الدخل لخدمة جموع المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل، مع العناية بمستويات الجودة، على أن تدار هذه الشركات إدارة اقتصادية محترفة وتخضع لمعايير الإدارة العلمية في اختيار القائمين عليها ومحاسبتهم بالنتائج، وتطبيق نفس نظم وآليات الإدارة في القطاع الخاص عليها.
3. وقف إجراءات خصخصة شركات التجارة الداخلية في قطاع الأعمال العام، والنظر في تمليكها للمواطنين من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية بعد إعادة هيكلتها وتخليصها من السلبيات الإدارية وتضخم العمال وغيرها من المشكلات المتراكمة عبر سنوات إهمال الدولة لها وتقاعسها عن تطويرها. ويرى الحزب أن ما تم من بيع لشركة عمر أفندي - وأياً كانت المبررات الحكومية، وبغض النظر عن الاختلاف حول قيمة الصفقة وهل توازي القيمة الحقيقية لذلك الصرح - إنما تمثل إهداراً لحلقة مهمة في نظام التوزيع والتجارة الداخلية كان يلعب دوراً واضحاً في تيسير المواطنين على احتياجاتهم ومنفذاً مهماً لتسويق المنتجات الوطنية. إن ما قد تعرضت له هذه الشركة وغيرها من شركات التجارة الداخلية

التابعة لقطاع الأعمال العام من إهمال وشـــح في الاســـتثمارات وضـــعف في القيادات والنظم والتقنيات الإدارية والتســـويقية، كلها أســـباب لا تبرر التخلص منها بالبيع للأجنبي، بل تؤكد ضرورة تحويلها إلى القطاع الخاص المصري وإعادة هيكلتها إدارياً ومالياً وتوفير القيادات الصـالحة لها لتظل عنصـراً مهماً وفاعلاً في منظومة التجارة الداخلية الوطنية.

4. تطوير نظام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتشجيع المواطنين على الانضمام إليها والتعامل من خلالها لاقتضـــاء احتياجاتهم المختلفة والمشـــاركة في إدارتها من خلال انتخاب ممثلين لهم في مجالس الإدارة. ويؤدي هذا إلى تمتع المواطنين أعضـاء الجمعيات الاسـتهلاكية بمزاياها من حيث انخفاض معدلات الربح التي تســـعى إليها ومن ثم انخفاض أســـعار البيع فيها بالقياس إلى المتاجر غير التعاونية، وكذا فإنهم يحصـلون على نصـيب في الأرباح في نهاية السـنة المالية كعائد على جملة مشـــترياتهم. إن تنمية الحركة التعاونية خاصـــة في المناطق الشـعبية يمثل منطلقاً مهماً لتوفير الرعاية المسـتهدفة لمتوسـطي ومحدودي الدخل ويمكن أن يكون آلية مهمة في ترشـيد وتطوير نظام الدعم السـلعي لهؤلاء المواطنين بربط الســـلع المـدعمـة على الجمعيـات التعـاونيـة وتوزيعهـا على الأعضاء المسجلين بها مما يضمن وصول الدعم إلى المستحقين.

5. إنشـــاء شـــركات مســـاهمة للتســـويق الداخلي تتولى ســـد العجز في الوظائف التسويقية في منظومة التجارة الداخلية ومنها:

- تطوير الأسواق العامة في القرى والأحياء والمناطق الشعبية وتنظيمها بتوفير مساحات كافية من الأرض لها، وتنميط منشآتها ومدها بالخدمات اللازمة من مياه وإنارة وثلاجات لحفظ السـلع القابلة للتلف ووسـائل للأمان والحراسـة. ويتم تخصـيص منافذ البيع فيها بمسـاحات مختلفة تناسـب قدرات صـغار البائعين ونوعيات الســـلع المعروضـــة من فواكه وخضـــراوات وغيرها مما

يعرض في تلك الأســـواق على أن تتولى إدارتها جمعيات تعاونية منتخبة من البائعين وأصحاب الأعمال مستأجري المنافذ بها .

- تجميع منتجات الوحدات الإنتاجية متناهية الصغر والصغيرة والأسر المنتجة وغيرها من وحدات الإنتاج اليدوي والحرفي، وتنســيق إعداده للتســويق الداخلي والتصـــدير الخارجي. وكذلك توفير التمويل ومســـتلزمات الإنتاج والتدريب المهني وتطوير وسائل الإنتاج لتلك الوحدات الإنتاجية.
- تنظيم معـارض متنقلـة تجوب البلاد خـاصـــة في القرى والأحيـاء ومنـاطق محدودي الدخل التي لا يتواجد بها أســـواق دائمة أو فروع كافية للجمعيات التعاونية الاسـتهلاكية لعرض المنتجات المحلية وتسـويقها وتوفير احتياجات المواطنين وتجنيبهم مشـــقـة الانتقـال للمراكز الحضـــريـة للحصـــول على احتياجاتهم.

6. تطوير الغرف التجارية واعتبارها شريك مهم في مراقبة الأسواق وضبط العلاقات بين عناصــر الســوق المختلفة، والإشــراف على حل اختناقات الســوق وتنظيم التعامل في السلع محدودة العرض.
7. إصدار تشريع شامل لتنظيم إنشاء الشركات العاملة في حقل التجارة الداخلية، والمحال التجارية على اختلاف أنشــطتها، وتحديد معايير الجودة والاشــتراطات الصـــحية الواجبة الاعتبار في كل نوع من تلك المحال، وتحديد العقوبات في حالة مخالفة تلك الشـــروط والمعايير. كما يتضـــمن القانون المقترح تحديد حقوق المستهلكين وضمانات وإجراءات حمايتها ضد الاستغلال أو الغش أو التدليس.

10. تطوير نظم وآليات التجارة الخارجية وتنمية الصادرات

إن ضآلة الصادرات المصرية بالمقارنة باحتياجات الاقتصاد إلى الاستيراد تعتبر من أخطر ما يعانى منه الاقتصاد المصري على المدى البعيد ،وتظل مشكلة الصادرات وضعفها قضية حيوية تستحق اهتماما خاصا، بالإضافة إلى أن إعداد إستراتيجية

لتنمية الصادرات وخاصة المنتجات الصناعية تعتبر مدخلاً مهماً لتسريع التنمية الاقتصادية.

1. ضرورة بناء إستراتيجية للتصنيع من أجل التصدير

ويرى الحزب، أنه في ضوء تجربتنا التاريخية وفى ظل اقتصاد عالمي تتراجع فيه الحدود والقيود تبدو فيه التكنولوجيا سيدة الموقف, فإن الخلاص الاقتصادي لمصر يتطلب إستراتيجية للتصنيع بعيد المدى في ظل اقتصاد مفتوح والتركيز على الصادرات الصناعية وبشكل يضمن استمرار نجاحها في عالم من المنافسة ومع مسايرة التطورات التكنولوجية والمساهمة فيها. ويتطلب هذا سياسات تعليمية وتدريبية مناسبة وتوفير الحوافز الكافية للصناعات المحلية والأجنبية لولوج المجالات الصناعية المختلفة مع الحرص على تطوير مزايا تنافسية لهذه الصناعات. وبطبيعة الأحوال فإن ترجمة هذه الإستراتيجية على القطاعات المختلفة يتطلب دراسات مستقلة للأخذ في الاعتبار طبيعة كل صناعة وخصائصها الذاتية وظروفها الدولية. ولكن الهام في هذه المرحلة هو التأكيد على أنه لامناص من إعطاء التطوير الصناعي الأولية في التنمية الاقتصادية، وعلى أن يكون ذلك على أساس من المزايا النسبية وفى جو من المنافسة، وبحيث تصبح الصناعات التصديرية هي قاطرة النمو التطور الاقتصادي.

وينبغي عند تصميم هذه الإستراتيجية أخذ المتغيرات التالية في الاعتبار:

1. تضاؤل قدرة مصر التنافسية في مجال إنتاج وتصدير الأقطان منذ ظهور الألياف الصناعية وزوال أهمية الأقطان طويلة التيلة التي تميزت بها مصر، مما أدى إلى تدهور حصيلة الصادرات الزراعية المصرية.
2. تغير الأوضاع العالمية والاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية وسيطرة منظمة التجارة العالمية وانتهاء عصر المبادلات القائمة على المقايضة والصفقات المتكافئة التي اعتمدت مصر خلال الستينيات حين تركزت تجارتها الخارجية مع الاتحاد

السـوفييتي القديم ودول الكتلة الشـرقية بموجب اتفاقيات للتجارة والدفع لم يعد لها مكان الآن في ظل قواعد تحرير التجارة الدولية.

3. ضـرورة التعامل مع العالم الخارجي في سـوق مفتوح تقوم على الاعتبارات الاقتصادية في التكلفة والعائد.
4. أن الاقتصاد المصري الإنتاجي - زراعي وصناعي - غير مهيأ للتبادل على أسس تجارية تنافسية، فالزراعة تراجعت تحت الضغط السكاني ولم تعد كافية لسد الاحتياجات الغذائية. والمحاصيل الزراعية القابلة للتصدير محدودة، وخاصة في مواجهة قيود شديدة من معظم الدول الصناعية في وجه الواردات الزراعية من الدول النامية. والإنتاج الصناعي غير مهيأ للمنافسة العالمية بعد أن عاش طويلا في ظل حماية عالية بعيدا عن المنافسة.
5. التأكيد على أن النجاح الصناعي من أجل تنمية الصادرات يتطلب السيطرة الكاملة على التكنولوجيا والارتفاع بالإنتاجية إلى أقصى ما يمكن، ومحاولة الدخول إلى كافة أسواق العالم خاصة للدول المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً حيث يعتبر هذا هو المحك الأساسي للقدرة التنافسية للصادرات المصرية. إن السبيل الوحيد لاكتساب القدرة التصديرية المستدامة هو المنافسة في أكبر الأسواق وأكثرها ديناميكية وتطورا.
6. عدم إهمال أسواق الدول الأقل نمواً - الدول الفقيرة في أفريقيا مثلاً – حيث يمكن توجيه جانب من منتجاتنا الزراعية والصناعية إلى تلك الأسواق بمستويات جودة وأسعار تتناسب مع قدرتها على الاستيعاب.
7. مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي اللازم لصناعات مختلفة، فإنه عند صياغة إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ليس من الضروري التركيز على تصنيع كامل السلعة. فلم يعد من المقبول إن تقوم كل دولة بإنتاج كامل السلعة بكل مكوناتها. بمعنى أن يكون تصنيع المكوّنات الأكثر

نمطية هو البداية المنطقية في انطلاق برامج التصـنيع، ثم التطور تدريجياً لمزيد من تصـنيع السـلع بكاملها وفق مقتضـيات السـوق والقدرات الإنتاجية المتاحة. وبطبيعة الأحوال، فإن الدخول في صـــناعة مكونات الصـــناعة يتطلب مراعاة المواصـــفات والمعايير الدولية للإنتاج, كما يتطلب - عادة- الدخول في تحالفات واتفاقات مع الشـــركات العالمية والتي تســـيطر على الصـــناعات المختلفة. ولا يخفى إن التعامل مع الشركات العالمية متعدية الجنسيات والتي تسيطر على معظم التكنولوجيات المتقدمة يتطلب استراتيجيات واضحة تحقق التوازن بين المصالح الوطنية وبين توفير الحوافز المناسبة لتشجيع هذه الشركات العالمية لإقامة والتعامل مع الشركات الصناعية المحلية لإنتاج مكونات الإنتاج.

2. ضرورة تطوير إستراتيجية تسويقية متكاملة

لا يكفى اختيار فروع الإنتاج الصناعي لتطوير الصادرات الصناعية، بل أن التسويق يعتبر عنصرا أساسيا في نجاح الصادرات. ومن هنا أهمية تطوير الشركات التجارية الدولية أو إقامة تحالفات مع شـــركات تجارية عالمية من أجل فتح الأســـواق أمام المنتجات المصرية. وفي هذا المجال يرى الحزب ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

- دراسـة الأسـواق المختلفة وتحديد أكثرها احتمالاً لقبول المنتجات المصـرية، والتعرف على احتياجاتها والمواصـفات الأقرب للقبول بها، وأفضـل الأسـاليب لدخول كل سوق منها.
- إعادة هيكلة الأجهزة والهيئات المتصـلة بعمليات التصـدير وتوحيدها في كيان متكامل يتمتع بالاستقلالية الإدارية وحرية الحركة ويتعامل بمنطق الشركات الخاصـــة، على أن يضـــم هذا الكيان الوظائف التي يمارســـها مركز تنمية الصـــادرات، نقطة التجارة، مركز معلومات التجارة الخارجية، هيئة المعارض والأسـواق – فيما يتصـل بنشـاط التجارة الخارجية، وهيئات التفتيش والرقابة على الصادرات.

- إنشاء مراكز ترويج الصادرات المصرية في مناطق العالم الواعدة كنقاط ارتكاز تباشر مهام الترويج ونشر المعلومات عن الصادرات المصرية، وتعمل على تنمية العلاقات التجارية مع المستوردين وقطاعات الاقتصاد المحلي في تلك الدول، والتدخل لحل أي مشكلات تصادفها الصادرات المصرية هناك.
- تنشيط دور التمثيل التجاري وتحميله مسئوليات ومهام واضحة ومحددة في فتح الأسواق وتنمية فرص التصدير، وتنسيق أنشطته مع مراكز ترويج الصادرات المصرية في الدخول التي توجد بها.
- أخذ المبادرة في إنشاء شركات تجارية كبرى تعمل على تسويق منتجات الشركات الصناعية المصرية المتوسطة والصغيرة، كما تقدم خدماتها للشركات الصناعية الكبرى التي ترى الاستعانة بخدماتها المتخصصة لتنمية صادراتها خاصة إلى الأسواق الجديدة.

3. ضرورة تطوير آليات لتمويل الصادرات

إن النجاح في ميدان الصادرات الصناعية يتطلب أيضاً توفر تسهيلات تمويلية مناسبة. وتملك معظم الدول الصناعية مؤسسات مالية للمساعدة في تمويل وضمان ائتمان الصادرات. وقد بدأت مصر هذه التجربة بإنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات ثم الشركة المصرية لضمان الصادرات وكان ذلك، بإمكانيات متواضعة. وبعد فترة رأينا أن نشاط البنك كاد يتحول إلى نشاط تجارى لا يختلف عن أنشطه البنوك التجارية العادية. ومنذ فترة قصيرة أعلن المسئولون عن نية الحكومة في خصخصة هذا البنك ليباع كبنك تجارى شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى. وبذلك تفقد الدولة ذراعا لتمويل الصادرات. لذلك يرى الحزب ضرورة تدعيم هذا البنك وتقوية دوره في تمويل الصادرات وإعادته للتركيز على هذا الدور، والتخلي كليا عن فكرة التخلص منه بالخصخصة أو تركه ينسلخ من مجاله الأساسي وهو تمويل الصادرات والانكفاء إلى أعمال البنوك التجارية المعتادة.

II. تطوير قطاع النقل

يرى حزبنا ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتطوير قطاع النقل وإدراجه ضمن القطاعات ذات الأولوية العالية في برامج الإصـــلاح والتحديث، حيث تدل الأحداث على حالة التردي الشـــديد الذي آل إليه هذا القطاع، رغماً عن انعكاســاته المباشــرة على أداء مختلف القطاعات الاقتصـادية وأنشـطة الخدمات وأعمال الأمن في البلاد. إن لقطاع النقل أثره الكبير في تفعيل اتســـاق واندماج القيم والعادات والتقاليد لمختلف التجمعات الســـكانية في الدولة، مما يســـهم في تكوين ثقافة مجتمعية متناغمة تســـاعد على ســـرعة التحول الاقتصـــادي والتنمية الاجتماعية المنشـــودة. ويتبلور برنامج الحزب في مجال النقل في العناصر الرئيسية التالية:

1. التمويل

يمكن توفير الإمكانات الضـرورية لإقامة البنية الأسـاسـية للنقل، من طرق وخطوط سـكك حديد ومطارات ومجاري مائية وموانئ ومرافئ، وكذا لإعداد الحجم المناسـب من وحدات النقل المتحركة من طائرات وســـفن وســـيارات، من الموارد المتاحة للمجتمع، إذا كان هناك رشـــداً في تحديد أولويات اســـتخدام موارد الموازنة العامة للدولة للوفاء بالاحتياجات الأســـاســـية من تعليم وصـــحة ونقل وإســـكان... . هذا بالإضـــافة لما يمكن أن يســـاهم به القطاع الخاص في توفير إمكانات النقل، على أن يكون ذلك في إطار خطة وطنية إســـتراتيجية للنقل بمختلف صـــوره ومجالاته - برياً وبحرياً وجوياً ونهرياً - وذلك بأن يمنح القطاع الخاص امتياز تشـــغيل في بعض المناطق،وفقاً لضـوابط دقيقة تحدد مسـتوى الخدمة وتوقيتاتها ومناطق تشـغيلها وأسعارها. وتفرض هذه الضوابط إما بشكل مباشر كما إذا تضمنتها عقود الامتياز، وإما بشـــكل غير مباشـــر كما إذا تمت عن طريق اشـــتراطات تحددها تراخيص التشغيل أو الأجهزة المحلية ذات العلاقة.

2. النقل الداخلي

إن إهمال السكك الحديدية والنقل المائي الداخلي أدى إلى أن أصبح أكثر من 95% من حركة نقل البضائع تتم على الطرق و4% تستخدم السكك الحديدية و1% فقط يتم بالنقل النهري. وهذا هو السبب الرئيسي في قصور شبكة الطرق الحالية ووصول معدلات الحوادث على الطرق في مصر إلى أعلى المعدلات العالمية، وتبديد إمكانات متاحة للنقل على المستوى الوطني.

ويرى حزبنا أن السكك الحديدية والنقل المائي إذ يعتبران – في معظم الأحيان – أرخص وسائل النقل الداخلي، كما أنهما متاحان جغرافياً لكافة المناطق الصناعية والزراعية ومصادر الأنشطة الخدمية والتجمعات السكانية في مصر، فيجب تطوير نمط النقل بحيث يتم نقل 40% من إجمالي البضائع على المستوى الوطني بالسكك الحديدية، و40% بالنقل النهري، و20% بالسيارات [نقل بري]. وهذا يعني حل مشكلة النقل على شبكة الطرق المحدودة من جهة، ومن جهة أخرى خفض متوسط تكلفة النقل على المستوى الوطني.

3. النقل الجوي

يتبنى برنامج حزبنا تدعيم النقل الجوي بأسطول طائرات حديثة ومطارات قادرة على التعامل مع التطورات المستمرة في أحجام ونوعيات حركة النقل الجوي محلياً وعالمياً، مع إعطاء عناية خاصة لأسطول نقل البضائع جواً، حيث أن توفير خطوط نقل جوي منتظمة لنقل البضائع يؤدي إلى تنشيط حركة الصادرات المصرية بما يتيح استخدام طائرات ذات طاقة تحميلية عالية، ومن ثم تكلفة أقل لوحدة المنقول [طن/ كيلومتر]، وكذلك توفير مستوى أعلى للخدمة نتيجة للتقاطر الأسرع لخدمات النقل الجوي لمختلف الجهات الخارجية.

4. النقل داخل المدن

تتفاقم مشكلات النقل داخل المدن، وخاصة في القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات، وهو ما يرفع من تكلفة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية والخدمية،

ويخفض من مستوى دخل الأفراد العاملين حيث أن عبء رحلة العمل - من حيث تكلفة الانتقال بوسائل المواصلات المختلفة فضلاً عن الوقت المستغرق والجهد المستنفذ في الرحلة إلى مكان العمل ومنه إلى محل الإقامة – تعتبر خصماً غير مباشر من الأجر الذي يحصل عليه الفرد من عمله، ومن ثم خفضاً للدخل الصافي للفرد، إلى جانب كون تكلفة النقل العالية هي من أسباب ارتفاع تكلفة الإنتاج.

وتعود معظم مشاكل النقل إلى عدم تطبيق أساسيات تنظيم النقل داخل المدن. ويظهر هذا بشكل واضح من التداخل الحاصل على بعض المسارات بين خدمات هيئة النقل العام وشركات النقل الجماعي الخاصة والحافلات الصغيرة المملوكة للأفراد. وفي المقابل نجد ندرة لخدمات النقل الجماعي في مناطق كثيرة.

من جانب آخر، يتزايد القصور في كم ومستوى الخدمة التي يقدمها خطا مترو الأنفاق، وكذا يتدهور مستوى الخدمة للخط الرئيسي لمترو مصر الجديدة من روكسي إلى منطقة وسط القاهرة. ومن الواضح – أساساً – أن خطوط المترو ذات طاقة نقل ضخمة وفعالة يمكن تطويرها وبتكلفة منخفضة نسبياً، لتسهم في حل مشكلة النقل والمرور بالقاهرة.

وبصفة عامة، فإن مشاكل النقل في مصر ترجع إلى غياب منظومة علمية سليمة للنقل، بل كثيراً ما تستخدم أساليب وحلول مخالفة لما استقر عليه العلم وأكدته التجارب الناجحة في دول العالم.

لكل ما سبق، يؤكد حزبنا على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة للنقل بمختلف مجالاته تحدد أولويات استخدام الاستثمارات المتاحة لقطاع النقل على أساس حساب التكلفة/ العائد لمختلف البدائل المطروحة، واختيار البدائل التي تعد بأعلى قيمة مضافة. وتؤمن تلك الإستراتيجية تكامل خدمات النقل بمختلف وسائله بما يحقق للراكب أو البضائع المنقولة رحلة مناسبة من " الأصل" إلى " المقصد" وبأقل تكلفة وأعلى مستوى من جودة الخدمة ومعامل الأمان.

12. ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

1. برنامج إدارة الأصول العامة

يرى الحزب أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ويرى الحزب ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.

3. تحديد وحصـــر الأصـــناف الراكدة في المســـتودعات الحكومية على مختلف المســـتويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشـــر قوائم الأصـــناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضـــع قواعد ملزمة بضـــبط عمليات المشـــتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصـــناف الراكدة قبل إقرار شـــراء أصـــناف جديدة، وتنسـيق المشـتريات الخاصـة بمختلف الجهات الحكومية من الأصـناف المشـــتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشـــتريات من نفس المواد ومن ثم ضـــياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصـناف الخردة والكهنة وفق معايير تضـبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصـــر الأراضـــي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتســـجيلها، ودراســـة مدى صـــلاحيتها للاســـتخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول .
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاســـتفادة من تلك الأصـــول ســـواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصـــص الحصـــيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ويرى الحزب تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

2. إعادة هيكلة برنامج الخصخصة

يرى الحزب أن برنامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصـادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصـخصـة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شـهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسـط حوالي 19 عملية في السـنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سـنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشـركات المتبقية في برنامج الخصـخصـة 164 شـركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصـخصـة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

1. يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم " برنامج إدارة الأصول" والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصـول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسـيلة الوحيدة للخصـخصـة فهنـاك منح عقود الإدارة أو الاسـتغلال لفترة محـددة يعـاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمسـتثمر رئيس، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شـكل أسـهم. وقد يكون البيع متاحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسـبة للأجانب. وقد تطرح الشـركات للإيجار أو تدمج بعض الشـركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشـاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من

الشـــركات المملوكة للدولة، بل يجب دراســـة بدائل أخرى لفصـــل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

2. ومن ســـلبيات البرنامج الحالي مســـألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشـــركات المطلوب خصـــخصـــتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.
3. عدم وجود معايير واضـــحة تحكم اختيار وتحديد شـــركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الإستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شـيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشـــركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضـــرورة وضـــع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشـــركات المشـــتركة مثل البتروكيماويات والأســـمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصـــلاح والبيع." ، كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصـــول بأنه موجه حســـب الطلب. فالبيع ليس قاصـــراً على مجموعة محددة ســـلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فإن أي شركة يمكن بيعها." .

4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشـــركات بأي ســـعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاســـتثمار على شـبكة الإنترنت المشـار إليـــــــه"على الرغم من التحدي الكبير الذي يصـاحب عمليات بيع الشـــركات الخاســـرة، إلا أن العديد من الصـــفقات التي تمت خلال الشـهور التسـعة الماضـية قد تضـمنت شـركات خاسـرة. وتعتزم وزارة الاسـتثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشـــركات الخاســـرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شـــركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضـــع في الاعتبار التكـاليف النـاتجـة عن رفض أحـد عروض البيع ممـا يؤدي إلى الاحتفـاظ بـأحـد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
5. عدم وجود معايير متفق عليها وشـفافة لتقييم الشـركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو ســياســـة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشـــركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيـان تهـدر تقـارير الجهـاز المركزي للمحـاســـبـات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
6. كـذلـك فقـد جرى في بعض الحـالات تكليف نفس الجهـة للقيـام بعمليـة تقييم الشـركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشـتر رئيس ، وهذا يتيح فرصـاً لتضـارب المصـالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسـريب معلومات عن القيمة المقدرة للشـركة إلى بعض المشـترين ومن ثم يتقدمون بعروضـهم وهم على معرفة مسـبقة بالسـعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصـة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشـــراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصـــلات بجهة التقييم والترويج.

7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

ويرى الحزب أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده, وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير

القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس. وفي هذا الصـــدد يؤكد الحزب أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتته وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك, والمواعيد المحددة لذلك, والمعايير المتخذة أســاســاً للتقييم, وأســاليب البيع ومبررات ذلك, وشـــروط الأهلية للتقدم للشـــراء, وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط, وغير ذلك من الاعتبارات.
2. ضـرورة عرض برنامج الخصـخصـة على مجلسـي الشـعب والشـورى بعد عرضـه للنقاش العام وإتاحة الفرصـة لكل أصـحاب المصـلحة في المجتمع من المشـاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشـــروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشـــتراط ضـــرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاســـبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
3. التركيز على بيع الشـــركات الخاســـرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضـــح تجارب كثيرة في مصـــر وغيرها من الدول التي خاضـت تجربة الخصـخصـة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسـين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
4. التركيز على بيع حصـــص الدولة في الشـــركات المشـــتركة مع البدء بالحصـــص الصـــغيرة، ويفضـــل أن يكون البيع عن طريق البورصـــة بشـــرط مراقبة أوضـــاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسـة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصـول على أفضـل العروض. ويجب التشـديد على أنه بالنسـبة للأسـهم المقيدة في البورصـة فلا يجب أبداً أن

يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا يجوز خصخصتها لأهميتها الإستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة.وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.
6. يجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها.
7. يشدد الحزب على حصر بيع الشركات ذات الأهمية الإستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الإستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية.

وبشـــكل عـام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصول العامة بشكل عام – إلى المصريين.

8. ينبغي التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع
والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
9. ينبغي الحرص على توافر المشـروعية لبرنامج الخصـخصـة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفه وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمســـاواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناســـب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
10. ينبغي التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضـــيف إلى الطاقات الإنتاجية وتســـهم في تطوير البنية الأســـاســـية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المســـاهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز اســـتخدام الحصـــيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

13. تطوير وترشيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اتجهت الدولة منذ الســـبعينيات من القرن الماضـــي إلى التحلل من النظام الاقتصـــادي الشـــمولي القائم على تكريس دور القطاع العام واعتماد التخطيط المركزي وتعطيل آليات الســـوق والذي ســـاد في مصـــر في الحقبة الناصـــرية تحت شعرات الاشتراكية والكفاية والعدل. وعمدت الدولة في الحقبة الساداتية إلى ترويج

سـياسـة "الانفتاح الاقتصـادي" والعودة إلى الاندماج في الاقتصـاد العالمي وإتباع آليات السـوق كمنهجية أسـاسـية في إدارة الاقتصـاد الوطني. وفي هذا السـياق فقد تبلور الاتجاه نحو تقليص دور القطاع العام والاعتماد بالأسـاس على القطاع الخاص الوطني ورأس المال الأجنبي لتحمل الجانب الأكبر من تمويل وتنفيذ الاسـتثمارات في خطط التنمية الاقتصادية.

وعبر السـنوات التالية تأكد التوجه نحو اقتصـاد السـوق والالتزام بمفاهيم الحرية الاقتصـادية مع بدء برنامج الإصـلاح الاقتصـادي في أوائل الثمانينات من القرن الماضـي ونتيجة لانضـمام مصـر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1994، مما أدى إلى تصـاعد دور القطاع الخاص في الاقتصـاد الوطني وفي جميع المجالات. فقد انسـحبت الدولة من الاسـتثمار في مجالات الإنتاج وعمدت إلى التخلص من شـركات القطاع العام وفق برنامج الخصـخصـة وذلك ببيعها إلى عناصـر من القطاع الخاص المصري أو المستثمرين العرب والأجانب. كما دفعت الدولة كثير من شركات قطاع الأعمال العام للتحول لتعمل تحت مظلة القانون رقم 159 لسـنة 1981 باعتبارها شركات في القطاع الخاص.

وقد سـمح للقطاع الخاص بامتلاك مسـاحات شـاسـعة من الأراضـي في مناطق التوسـع والتعمير بمنطقة شـمال خليج السـويس والمدن الجديدة وغيرها لإقامة مشـروعات جديدة. كما فتحت أبواب الخدمات الأسـاسـية من تعليم وصـحة ونقل وتوكيلات ملاحية أمام القطاع الخاص فأقيمت الجامعات والمعاهد الخاصـة والمسـتشـفيات ومؤسـسـات العلاج الخاصـة، وسـيطر القطاع الخاص على ميدان التوكيلات الملاحية وأعمال التخليص وخدمات الموانئ. كما أقرت الدولة مشـاركة القطاع الخاص في تشـغيل خطوط جديدة للسـكك الحديدية وأعمال المطارات، بل وعهدت بإدارة مطار القاهرة إلى شركة خاصة ألمانية.

ويؤيد برنامج حزبنا هذا التوجه إلى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وتأكيد دور القطاع الخاص واعتباره شريك أساسي في إدارة وتفعيل الاقتصاد الوطني ولكن من موقع المسئولية والالتزام بضوابط ومعايير تستهدف حماية الاقتصاد القومي والحرص على مصالح المستهلكين والعاملين والتطبيق الكامل لأخلاقيات العمل وقيمه التي تركز على الأمانة والجودة وأداء الحقوق لأصحابها. ويرى الحزب أنه وبرغم التيسيرات الكبيرة والتشجيع اللا متناهي من الدولة للقطاع الخاص، إلا أنه لا تزال هناك سلبيات في أداءه ينبغي العمل على تلافيها من خلال تشريعات وضوابط تصدرها الدولة وتتولى التأكد من الالتزام بها. ويقع في مقدمة هذه التشريعات والضوابط ما يلي:

1. التطبيق الحاسم لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتتبع حالات الاحتكار المشتبه بها كما في صناعة الحديد والصلب والأسمنت واتخاذ إجراءات واضحة لإنهائها.
2. حصر كافة حالات أفراد القطاع الخاص الذين استولوا على قروض من البنوك وقاموا بتهريبها والهروب إلى الخارج، واتخاذ إجراءات حاسمة لاسترداد تلك الأموال ومعاقبة المتورطين في تلك الجرائم.
3. حصر وتصفية حالات المقترضين من القطاع الخاص الذين تعرضوا لحالات من التعثر لأسباب تخرج عن إرادتهم ولا توجد بالنسبة لهم شبهة التورد في أعمال غير قانونية.
4. التأكيد على ضبط تصرفات شركات القطاع الخاص في مجالات التوظيف والالتزام بقانون العمل وسد الطرق على محاولات التحايل للتهرب من التزاماتها نحو العاملين لديها.
5. التأكيد على التزام شركات القطاع الخاص بالتطبيق السليم لقانون التأمينات الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات الصحيحة الخاصة بالرواتب وغيرها التي

تتخذ أســـاســـاً لتحديد النســـب التي تتحملها تلك الشـــركات في التأمين على العاملين لديهم.

6. إلزام شركات القطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وتفعيل دور الأجهزة الحكومية المعنية في متابعتها.
7. ربط ما تحصـــل عليه شـــركات القطاع الخاص من مزايا ضـــريبية أو جمركية أو مســـاعدات حكومية بالتزامها بالاســـتثمار في خلق فرص عمل لأبناء مصـــر المتعطلين.
8. إنشـــاء "الصـــندوق الوطني لتنمية الموارد البشـــرية" لتخطيط وإدارة منظومة وطنية من مراكز ومعاهد التدريب المهني والحرفي لإعداد ورفع كفاءة العاملين في مختلف المهن والحرف اللازمة للنهضة الصناعية والإنتاجية في البلاد. على أن يتم تمويل هذا الصندوق بما تقدمه الدولة من اعتماد وكذا بتخصيص نسبة من الأرباح الصافية لشركات القطاع الخاص وفق شرائح يحددها القانون المنشئ للصندوق.

من جانب آخر، ينبه الحزب إلى خطورة الاتجاه الســـائد الآن من تغلغل رجال أعمال في العمل السياسي سواء في الحزب الوطني الديمقراطي أو بتعيينهم في مناصب وزراء بدعوى الاســـتفادة من خبراتهم ونجاحهم في أعمالهم الخاصـــة لتطوير العمل ودفعه في الوزارات التي يعهد إليهم بها وما يؤدي إليه هذا الأســـلوب من ســـلبيات أهمها :

1. احتمالات الخلط بين المصـــالح الخاصـــة بالوزير ومتطلبات العمل العام مما قد يهدر فرصاً مهمة لتحقيق المصلحة العامة.
2. يلجأ كثير من رجال الأعمال حين تعيينهم وزراء أو في مناصـــب قيادية في الجهاز الحكومي إلى الاستعانة بمساعديهم في شركاتهم الخاصة مقابل مكافآت عالية

تتجاوز مستويات الرواتب الحكومية مما يؤدي إلى تعطيل كفاءات موجودة فعلاً في الجهاز الحكومي ويترتب علية مضاعفة أعداد العاملين ورفع تكلفة الأداء.

3. إن شركات الوزراء والمسئولين الحكوميين من رجال الأعمال تتعامل مع الدولة ومؤسساتها بصفة مستمرة ولا يمكن القول أنها توقفت عن هذا التعامل بتعيين صاحبها في منصبه العامً. إن تلك الشركات تتعامل بحكم كونها شركات خاضعة للقانون المصري وتباشر نشاطها على أرض مصر مع مصالح حكومية مثل الضرائب، الضرائب على المبيعات، التأمينات الاجتماعية، الجمارك، الحجر الصحي، الرقابة على الواردات والصادرات، هيئة الاستثمار، هيئة سوق المال، هيئة المجتمعات العمرانية، هيئات الصرف الصحي والأجهزة المحلية المختلفة، وهي في تلك التعاملات قد تتعرض لمواقف تحتاج فيها إلى تدخل لحمايتها مما تظنه تعسفاً أو للاستزادة من مميزات تعتقد أنها من حقها، كما قد تقع تلك الشركات في مخالفات تضعها تحت طائلة القانون بناء على طلب تلك الجهات الحكومية. وفي جميع تلك الحالات قد يلجأ مديرو تلك الشركات لاستغلال اسم الوزير للتخلص من تلك الأعباء أو للحصول على مزايا لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا وجود صاحب الشركات في منصبه الكبير.

ويرى الحزب أنه في حالة الرغبة في الاستعانة برجال الأعمال في مناصب وزارية أو مواقع قيادية في الدولة ينبغي التقيد بالضوابط التالية:

- عرض أسماء رجال الأعمال المرشحين لمناصب وزارية على الرأي العام من خلال الإشارة بوضوح إلى اتجاه النية لتعيينهم وزراء وذلك أثناء فترة المشاورات التي تسبق صدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة، واستطلاع ردود الأفعال لدى الرأي العام ومؤسسات الدولة المختلفة بالنسبة لهذا الترشيح. ويعتبر هذا الإجراء بديلاً - وإن لم يكن كاملاً - عن عرض الترشيح على مجلس الشعب - كما في الدول الديمقراطية والتي نسعى أن تكون مصر من بينها

[ترتيب مصـــر على مقياس درجة الديمقراطية حســـب تقدير بعض المنظمات الدولية المتخصـــصـــة هو 112 من بين 140 دولة وبمتوســـط 1.5 من 7] - والاطمئنان إلى تقبل الرأي العام لهذه الأسماء قبل التعيين.

- توفير الشـفافية الكاملة بتوضـيح ممتلكات ومسـاهمات رجل الأعمال المرشـح وزيراً في الشركات ومؤسسات الأعمال والمكاتب الاستشارية الوطنية والأجنبية من خلال تقديم إقرار الذمة المالية.
- فور أداءه اليمين الدسـتورية يودع الوزير [رجل الأعمال سـابقا] في أمانة مجلس الشـعب بياناً تفصـيلياً معتمداً من مراقب حسـابات قانوني - معتمد من الجهاز المركزي للمحاسبات - بالشركات والمؤسسات الخاصة التي يملك فيها أنصبة ونسـبة هذه الأنصـبة إلى إجمالي حقوق الملكية فيها، وكافة المناصـب التي كان يشـغلها في هذه الشـركات والمؤسـسـات بما في ذلك عضـوية مجالس الإدارة والجمعيات العامة، وإقراراً يفيد اسـتقالته من كافة هذه المناصـب وتجميد كافة علاقاته بتلك الشركات والمؤسسات.

14. تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

يرتكز برنامج الحزب في شـأن التعامل مع قضـية قطاع الأعمال العام على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شـــريحة مهمة في الاقتصـــاد الوطني حيث تتركز فيه اســـتثمارات كبيرة، فضـــلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكسـاب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السـوق والاعتماد بصـفة أسـاسـية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشـــاركته في التنمية الاقتصـــادية هو أمر لازم لا يمكن

التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشـــروعاتها الإســـتراتيجية وتحقيق ضـبط وتوازن الاقتصـاد الوطني والسـيطرة على جموح الأسـعار، فضـلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على اســـتمراره لا ينبع من أســـباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضـوعي بقدرته على الإسـهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصـــول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شـــركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شـــركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصـــلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشـــراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشـــركات القابضـــة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصـــفتها صـــاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مســـاهمين أفراد أو من شـــركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.
6. أن شـــركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشـركات الصـادرة عن وزارة الاسـتثمار شـأنها في ذلك شـأن جميع الشـركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضـــوء التطور الذي شـــهده الاقتصـــاد الوطني،والتغييرات التي لحقت بهياكله وآلياته في الاتجاه نحو إعمال اقتصـاد السـوق وآلياته، يرى حزبنا إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصـر شـركات قطاع الأعمال العام والمسـاهمات في شـركات مشـتركة وتقييم مدى جدوى اسـتمرارها في نطاق الملكية العامة [سـواء بالكامل أو بنسـبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الإستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شـركة بالنسـبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصـادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشـــركات القابضـــة القائمة حالياً في شـــركة واحدة بمســـمى " الشـــركة المصـــرية القابضـــة للاســـتثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشـــركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسـهم الشـركات التابعة والحصـص المملوكة في الشـركات التابعة، وتضـــع خطة للتعامل في هذه الأســـهم وفق اعتبارات اقتصـــادية واســـتثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. تلغى القوالب التنظيمية لجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شـركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شـركة حرية تامة في تنظيم أوضـاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسـويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.

6. تنظيم شركات قطاع الأعمال العام وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:
- إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة،و تنشيط الوظائف الإستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
- تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

- حل مشـكلات المخزون السـلعي المتراكم ووضـع أسـس سـليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.
- تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.
- حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها .
- مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضـاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضـبط تكلفة العمل باعتبارها من المكوّنات الرئيسـية لتكلفة الإنتاج.
- تحريك المشـروعات تحت التنفيذ والتي تمثل اسـتثمارات معطلة وغير منتجـة، والسـعي إلى تـدبير الاسـتثمـارات والموارد اللازمـة لإنهـاء تلـك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
- تأكيد المعايير الاقتصـادية والإدارية السـليمة في تحديد سـياسـات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها.
- تأكيد الأسـس الاقتصـادية وشـروط التنافسـية في التعامل بين شـركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم " الشـركة المصـرية القابضـة للاسـتثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشـركات والتي نص عليها القانون وأسـند إليها اختصـاصـات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسـابات الأرباح والخسـائر وتوزيع الإرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشـركة، وإقرار مشـروع الخطة العامة للشـركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القـانون، والترخيص بـاسـتخدام المخصـصـات في غير الأغراض المخصـصـة لها، واقتراح تصـفية أو إدماج الشـركات أو تقسـيمها على أن تعتمد

تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

15. مراجعة أوضاع الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية

كانت فكرة الهيئات العامة محاولة لحل مشكلة تراخي الأداء في المصالح والإدارات الحكومية وعدم قدرتها على الحركة السريعة والتعامل بمنطق يتوافق ومتطلبات السوق حين تتعامل في تقديم خدمات وإدارة مرافق مهمة للمجتمع. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم 61 لسنة 1963 بإصدار قانون الهيئات العامة والذي نص على أنه يجوز " بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة، لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية".

والأصل أن للهيئات العامة خصائص تميزها عن التنظيمات الحكومية التقليدية تتمثل في كونها كيان قانوني مستقل وشخصية اعتبارية قائمة بذاتها ومنفصلة عن الوزارة أو الجهة الإدارية التي تتبعها، وأن لها أن تتعاقد وتجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وأنها تضع لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجري عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وذلك في حدود الأحكام المنصوص عليها في قانون الهيئات العامة وفي قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها، ويقوم على إدارتها مجلس إدارة له كل السلطات اللازمة لتسيير أعمالها وإقرار كافة التصرفات التي تحقق الأغراض والأهداف التي قامت من أجلها، كما يكون لها موازنة مستقلة يجري

إعدادها على نمط يتفق وطبيعة نشـــاط الهيئة ومتطلباتها ومن دون التقيد بالنظم والقواعـد الحكوميـة المتبعـة في إعـداد الموازنـات بأجهزة الـدولـة، ولهـا حق ترحيـل فوائض الموازنة من عام إلى آخر، ويكون لها حســابات مســتقلة في المصــارف التي يحددها مجلس إدارتها، وتتعامل في كافة احتياجاتها من خلال تلك الحسـابات تودع فيها إيراداتها وتســحب منها للصــرف على الأنشــطة المختلفة، كما تضــع لنفســها الهيكل التنظيمي المناسب ويصدر بقرار من مجلس الإدارة.

تلك الخصـــائص كانت تبدو كافية في الإطار التجريدي بعيداً عن الواقع العملي لتهيئة الظروف المناسـبة لأداء متميز حيث لا يحد الهيئة العامة سـوى قدرة وكفاءة المسـئولين عنها. ولكن الواقع أوضـح أن التطبيق الفعلي لقانون الهيئات العامة قد أفرغه من مضــمونه وأهدر تلك الخصــائص المتميزة، مما أحال الهيئات العامة إلى أجهزة حكومية تقليدية تعاني من ذات القيود والمعوقات التي تحيط بالجهاز الإداري للدولة من كل جانب. وأوضـــحت دراســـة موقف الهيئات العامة أن قيداً مهماً طرأ على أداءهـا من خلال أســـلوب الوزير المختص في التعـامـل مع الهيئـة ومجلس إدارتهـا، وأن كثيراً من قرارات مجـالس الإدارة كـانـت تتعطـل في التنفيـذ نظراً لعـدم اعتمادها من الوزير المختص.كما اتجه التطبيق إلى التخلص من بعض القيود التي يفرضــها القانون رقم 61 لســنة 1963 في شــأن ضــرورة وجود رئيس مجلس إدارة متفرغ للهيئة حيث اتجه بعض الوزراء إلى اســتصــدار قوانين خاصــة عند إنشــاء الهيئات العامة وابتدع لها مسمى جديد هو " الهيئة القومية" يرأس الوزير المختص مجلس إدارتهـا ورأينـا كثيراً من الهيئـات العـامـة يتم تحويلهـا إلى هيئـات قوميـة بقوانين خاصة.

من جـانـب آخر، فقـد تم في التطبيق الفعلي تعطيـل المميزات المتعلقـة بتحرر الهيئات العامة في إعداد موازناتها ووضــع نظم العمل ولوائح العاملين بها على غير نمط الإدارة الحكومية، ووجدت الهيئات العامة نفسها خاضعة لثلاثة قوانين محورية

تلف الإدارة الحكومية كلها بقيود لا فكاك منها، وتلك القوانين هي قانون الموازنة العامة رقم 53 لسنة 1973 وقانون الخطة رقم 70 لسنة 1973 وقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978، وذلك فضلاً عن خضوع الهيئات العامة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن اعتماد هياكلها التنظيمية وجداول الوظائف بها وإنشاء وتمويل الوظائف الجديدة.

ويرى حزبنا أن نمط الهيئة العامة [أو الهيئة القومية] كإطار تنظيمي قد أصابه الكثير من الخلط والتشويه بحيث لم يعد معبراً عن النمط المتميز المستهدف من إصدار قانون الهيئات العامة، كما أنه لا يعبر عن حقيقة الأوضاع الإدارية للوحدات المتخذة شكل هيئات عامة وقومية، ولا يعكس حقيقة ما تقوم به من أنشطة. كما نرى أن كثيراً من الوحدات المتخذة شكل هيئات عامة لا يوجد ما يبرر استمرارها على هذا الوضع وأنها أقرب في طبيعتها إلى التكوينات الحكومية التقليدية في إطار وزارات قائمة. كما أن كثيراً من الهيئات تباشر أنشطة تقع في دائرة " الأعمال " وأنشطة الإنتاج السلعي أو إنتاج وتوزيع الخدمات، الأمر الذي يحتم تطوير أوضاعها لتكون شركات حتى تستقيم أوضاعها وتخضع لمعايير المحاسبة والتقويم السليمة.

إجراءات تطوير أوضاع الهيئات العامة والقومية

1. إصدار قانون جديد للهيئات العامة يحل محل القانون رقم 61 لسنة 1963 يتضمن المبادئ والأسس والضمانات التي تكفل تحقيق استقلال الهيئات العامة مالياً وإدارياً، ويوفر لها الضمانات الحقيقية لتمكينها من تحقيق أهدافها في نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ويضع المعايير والآليات المناسبة لمتابعة أداءها وتقويم إنجازاتها.
2. التركيز على طبيعة الهيئة العامة باعتبارها وحدة قائمة على إدارة مرفق قومي عام، أو القيام بأنشطة ذات نفع عام ولها طابع قومي وفقاً لأسس الإدارة

والاقتصـاد السـليمة. ويحقق هذا التحديد معياراً واضـحاً لاختيار الوحدات التي تتخذ شـكل الهيئة العامة، ويسـاعد في اسـتبعاد الوحدات التي لا يتناسـب نمط الهيئة العامة مع طبيعة نشاطها.

3. ضرورة إعمال اللامركزية الإدارية وفصل الهيئات العامة عن الوزارات التي تتصل بطبيعة نشـاطها، وأن يكون لمجلس إدارة الهيئة أوسـع السـلطات والصـلاحيات لمباشـــرة أعمالها وتحقيق أغراضـــها من دون إعادة إخضـــاعها لما يكبل تلك الصلاحيات ويعطلها في الواقع.
4. التأكيد على حق الهيئة العامة في مباشـرة تصـرفات مهمة بقراراتها مباشـرة من دون الحـاجـة إلى الحصـــول على موافقـات جهـات أخرى، من ذلـك مثلاً حق الاســـتيراد لما تحتاجه من مواد ومعدات وغير ذلك في حدود موازنتها، وحق التصــرف في مواردها من العملات الأجنبية لأغراض مباشــرة نشــاطها في ضــوء القواعد التي تحددها لوائحها الداخلية وفي إطار قوانين النقد الأجنبي المعمول بها.
5. وضـع خطة متكاملة لتصـحيح أوضـاع الهيئات العامة القائمة وقتذاك تتضـمن الإجراءات التالية:

5.1. تحويل الهيئات العامة والقومية التي تمارس أنشـطة اقتصـادية إلى شـركات تخضـع لأحكام قانون الشـركات ، كما تنطبق عليها إجراءات الخصـخصـة إذا توفرت فيها الشروط والمعايير المقررة للخصخصة.

5.2. إلغاء الهيئات العامة التي لا تباشـــر أنشـــطة اقتصـــادية أو خدمية تتفق والمعايير التي نص عليها القانون الجديد، ومن ثم لا يوجد ما يبرر استمرارها في شكل الهيئة العامة والأجدر أن تعود اختصاصاتها إلى الوزارات التي سبق سلخها منها.

5.3. لا يبقى في شكل هيئة عامة سوى الهيئات القائمة على إدارة مرافق عامة قد لا يناسبها نمط الشركات ، أو تقوم على تقديم خدمات جماهيرية لها طابعها القومي المتميز ولا يمكن للإدارات الحكومية التقليدية في الوزارات المعنية القيام بها بالكفاءة والمرونة المطلوبة.

5.4. مراعاة التدقيق عند إنشاء هيئات عامة جديدة ضرورة انطباق المعايير التي تحدد طبيعة الأنشطة التي تتخذ شكل هيئات عامة.

15. تحسين مناخ الاستثمار

فى ضوء التحول إلى اقتصاد السوق، ينبغي التنويه إلى ضرورة تطبيق حزمة من الإصلاحات من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي تشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على زيادة استثماراته. ويرحب الحزب بما قامت به الحكومة من إعادة النظر في قوانين الضرائب وتخفيض معدلاتها، وتخفيض التعريفة الجمركية وترشيد تبويبها وتخفيض أو إلغاء العديد من رسوم التسجيل في الشهر العقارى أو رسوم الدمغة.

ومع ذلك فإن الحديث عن توفير "مناخ الاستثمار" المناسب يجاوز ذلك ويتطلب إصلاحات أكثر راديكالية وجرأة. فنقطة البدء في الإصلاح هو توفير دولة القانون، بما يترتب على ذلك من احترام كامل الحقوق والتحديات، ووضوح المراكز القانونية، والاطمئنان إلى الاستقرار القانوني وخضوع الجميع للقانون العادي للمنازعات واستبعاد القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ. ولا يخفى أن مجرد استمرار حالة الطوارئ يقدم قرينه للمستثمر على أن الأوضاع السياسية والاجتماعية غير مستقرة، وأن القوانين العادية لا تكفى لضمان هذا الاستقرار علماً بأن الاستقرار هو أول وأهم ما يسعى إليه المستثمر. فالدولة بتمسكها بالقوانين الاستثنائية إنما تجهض - بفعلها - شعور الاطمئنان باستقرار الأوضاع لدى المستثمرين. ويرتبط

بالاستقرار القانوني استقلال القضاء ونزاهته وسرعة الفصل في المنازعات والقدرة على تنفيذ الأحكام بسهولة ويسر.

وإلى جانب الاستقرار والقدرة على التنبؤ والتوقع المعقول للتغيير في الأوضاع القانونية، فإن المستثمر يسعى إلى تقليل تكلفة المعاملات بقدر الإمكان. وكان الاعتقاد السائد أنه يكفى أن تكون اليد العاملة رخيصة والضرائب قليلة أو معفى منها حتى تتدفق رؤوس الأموال وتزيد الاستثمارات. وقد أوضحت التجربة أن هذه المزايا قد لا تكون كافية أو قد يلغي أثرها أمور أخرى. فانخفاض الأجور غير مؤثر إذ أن العبرة هي بالإنتاجية. فقد تكون الأجور متدنية، ولكن الإنتاجية هزيلة أو منعدمة، وعلى العكس فارتفاع الأجور قد يلغيه ارتفاع أكبر في الإنتاجية، وقد ترجع الإنتاجية إلى مستوى التدريب وأخلاقيات العمل والوقاية وتقاليد التنظيم. ولكنها تتأثر قطعا بالمناخ العام للروتين الحكومي ومدى توافر الخدمات المكملة وغير ذلك. كذلك فإن انخفاض معدلات الضرائب، أو حتى الإعفاء منها قد لا يكون كافياً لإغراء المستثمرين إذا كانت تكاليف المعاملات الأخرى تفوق المزايا الضريبية الممنوحة. ولذلك فقد عمدت المؤسسات الدولية - مثل البنك الدولي وغيره - إلى وضع مؤشرات لتكلفة المعاملات التي يتعرض لها للمستثمر لبدء مشروعه وممارسة نشاطه الإنتاجي من ذلك مثلا ما يتحمله المستثمر من وقت وجهد ومال لتأسيس شركته واستكمال الإجراءات القانونية لقيامها وبدئها النشاط, وما يتطلبه الأمر من إجراءات لنقل الملكية وتسجيل العقود, وتعيين الموظفين أو ما يترتب عليه من أعباء عند إنهاء عملهم, وما هي التسهيلات الائتمانية التي يمكنه الحصول عليها من البنوك, وسرعة الحصول عليها, أو إجراءات إنهاء الشركة وتصفيتها أو تحويل الأرباح, أو حصيلة التصفية. فالمشروع - أي مشروع - في تعامل يومي مع الجهاز الحكومي وهو يستخدم الخدمات العامة من طرق ووسائل اتصال وبريد ويتعامل مع عشرات المصالح الحكومية للحصول على التراخيص والموافقات، فهو يتعامل

مع الجمارك، ومصلحة الضرائب ومكاتب العمل وربما وزارات الصناعة أو الصحة، والقائمة طويلة. وهذه الإجراءات والعمليات تمثل تكلفة المعاملات بالنسبة لكل مشروع. فالمشروع يمكن إن يسيطر على ما يتم داخله، فهو يختار أفضل الآلات المناسبة، وهو المسئول عن تصميم المصنع, وهو يضع النظم الداخلية للحسابات وهو يختار الموظفين والعمال, وهو يضع نظم الرقابة على الجودة, وهو يقوم بالتسويق.. الخ. ولكن المشروع مضطر في النهاية إلى التعامل مع البيئة المحيطة به من حكومة، وموردين، واستخدام مرافق عامة. وفى هذا المجال الخارجي يمكن أن ترتفع أو تتدنى تكلفة المعاملات.

وتصدر المؤسسات الدولية - البنك الدولي - مؤشرات متعددة عن مختلف جوانب تكلفة المعاملات فيما يسمى بتكلفة القيام أو ممارسة النشاط، وقد حصلت مصر على ترتيب غاية في التدني لعام 2006 إذ جاءت في المرتبة 165 من بين 175 دولة شملها تقرير مجموعة البنك الدولي..ويتضح من هذه المؤشرات أن تكلفة المعاملات للمستثمر في مصر تجاوز بكثير الوضع المقابل ليس فقط في الدول الصناعية المتقدمة بل أنها تأتى أيضا في وضع متأخر بالنسبة لعدد غير قليل من الدول العربية الأخرى, ولذلك فإن الحزب يرى ضرورة التخطيط وبذل الجهد إزالة أسباب هذا الارتفاع في تكلفة أداء الأعمال في مصر والعمل على الاقتراب من المعدلات الدولية في هذه المؤشرات خلال فترة محددة ، والمحافظة على هذه المستوى المتقدم.

وإذا كانت تكلفة المعاملات تتطلب إعادة النظر في العديد من الإجراءات المتبعة في المصالح الحكومية وغيرها، فإن هناك عنصراً أخر لا يؤدى فقط إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وإنما إلى بزوغ خطر آخر يهدد الاستثمار وهو "عدم اليقين". فالمستثمر - أي مستثمر - يستطيع أن يتعامل مع أي عنصر من عناصر التكلفة بشكل أو بآخر، ولكنه لا يستطيع أبدا التعامل مع "عدم اليقين". فإذا كانت القواعد والنظم

الحكومية تتعدل من وقت لآخر ومن دون ســـابق تمهيد، فإنه يفقد القدرة على التخطيط، وتصبح احتمالات زيادة تكلفة المعاملات خارج نطاق السيطرة مما يقلل من رغبة المستثمرين سواء من المصريين أو الأجانب في الاستمرار في مشروعاتهم بمصر.

من جانب آخر، فإن أخطر ما يهدد فرص الاســـتثمار ويشـــكل أكبر خطر على مناخ الاستثمار في مصر هو الفساد، إذ أنه - الفساد - لا يؤدى فقط إلى ارتفاع التكلفة بما يتم تقديمه للمســـئولين، ولكن خطورة الفســـاد تأتى من أنه ينشـــئ جواً من عدم اليقين، وعدم تكافؤ الفرص، فالتعامل في الظلام, يحول دون القدرة على الحســـاب الاقتصـــادي الســـليم. ولذلك فإن الكثير من الشـــركات الكبيرة والناجحة تحاول الابتعاد عن مواطن الفســـاد، حيث لا ينجح في هذه الأجواء إلا كيانات غير جادة لا تبحث عن فرص للإنتاج بقدر ما تبحث عن فرص للاستغلال والربح السريع، ومن هنا فقد كان الفساد هو العدو الأكبر للاستثمار المنتج.

وتصدر هيئة الشفافية الدولية - ومقرها برلين - مؤشرات عن الانطباع عن الفساد" في مختلف الدول. وأهمية هذا المؤشر هو انه يشير إلى ما يقر في الأذهان عن الفساد في دولة من الدول بعد إجراء استقصاء، وزيارات ميدانية. وبصرف النظر عن مدى دقه هذا المؤشر الذي ينشر سنويا فأنه له مصداقية معقولة. وللأسف فإن مكان مصر في هذا المؤشر متأخر بالنسبة لمعظم الدول، بل أن مصر تقع في مركز متأخر عن العديد من الدول العربية. ولا شـــك أن التعامل الجاد والحاســـم للتغلب على مواطن الفساد ومصادره في مصر من شأنه تحسين مناخ الاستثمار فيها بدرجة كبيرة.

وثمة مظهر آخر لتحسين مناخ الاستثمار، وهو تيسير الحصول على المعلومات والبيانات المالية الســـليمة وتنظيم تدفقاتها بشـــفافية بحيث تكون متاحة لكل من يحتاجها. فالمستثمر هو في نهاية مخطط يحسب المكاسب والخسائر ويقدر الفرص

المتاحة وكيفية الاستفادة منها. ولا يمكن أن يتم أي حساب اقتصادي مالم تتوافر المعلومات والبيانات الصحيحة والمتجددة وبدرجة عالية من المصداقية. إن الشفافية أمر لازم لكفاءة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار بقدر ما هي ضرورة للمساءلة السياسية والديمقراطية، ومن ثم يرى الحزب ضرورة التوسع في الأخذ بالمعايير الدولية في نشر البيانات المالية للحكومة.

4. حماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري

يرى الحزب أن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية. ورغم الاهتمام الذي حول تنمية مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة عبر سنوات طويلة مضت مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فإنها لا تزال في مرحلة غير مؤثرة ولم تصل إلى مستوى الطاقة الأولية التجارية.

ويمثل الموقف الحالي للطاقة الأولية مصدراً للقلق حيث يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يزيد عن1 / 10 [عشر] الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 40% من حصيلة الصادرات السلعية. إلا أن احتياطيات تلك الطاقة آخذة في النضوب فقد انخفض الاحتياطي المؤكد لزيت البترول خلال السنوات الثلاثين الماضية بمعدل يصل إلى 1.6% وذلك برغم الجهود المبذولة في مجال الاستكشاف. إن إنتاج البترول في السنوات الأخيرة آخذ في الانخفاض حيث تدنى من مستوى 925,000 برميل/ يوم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى مستوى 642,000 برميل/ يوم في المتوسط في الفترة 2006/2005. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه

الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار. وفي هذا المجال يرى الحزب ضرورة بذل مزيد من الجهد في أعمال البحث والاستكشاف وتقديم حوافز إضافية للشركات الأجنبية للتوسع في عمليات الاستكشاف والتنمية والإنتاج بغرض تعويض التآكل في الاحتياطي أو لتخفيض معدلاته إن لم يتحقق عنها تحسين لمستواها. من جانب آخر، يدعو الحزب إلى التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقد الإمكان.

ويعتبر الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. ورغم أن هناك من الإحصائيات ما يدعو إلى الاطمئنان أن الاحتياطي المؤكد في ارتفاع مستمر، والذي قدر في يونيو 2005 ب 66.5 تريليون قدم مكعب [وإن كان البعض يتشكك في صحة هذا التقدير]، وكذلك حجم الإنتاج السنوي وبمعدلات كبيرة حيث بلغ في 2005 إلى 34.7 بليون قدم مكعب، مما أدى إلى نمو استخداماته في كثير من المجالات الصناعية والمنزلية وكذا في توليد الطاقة الكهربائية، وقد زاد الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي بلغ 25.5 بليون قدم مكعب في 2005 وإن كان أقل من حجم الاستهلاك في 2004 حيث بلغ 26.2 بليون قدم مكعب [يرى البعض أن هذا الانخفاض في الاستهلاك المحلي كان رغبة في إتاحة مزيد للتصدير]. ورغم ما يبدو أنه موقف مطمئن للغاز الطبيعي من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أن حزبنا يصر على تقييد حوافز البحث عن الغاز الطبيعي ومراجعة سياسة التسعير المعمول . كما يرى الحزب ضرورة مراجعة سياسات تصدير الغاز حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. وعلى سبيل الخصوص فإن حزبنا يرفض تماماً اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

على الجانب الآخر، فإن مصـــر قد اســـتغلت ما يقارب 90% من الطاقة المائية لنهر النيل في توليد الكهرباء، ويدعو الحزب إلى دراســـة كافة المواقع البديلة التي يمكن توليد اسـتخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية بما في ذلك مراجعة وتحديث الدراسـات الخاصة بمشروع منخفض القطارة.

كما يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصـــر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه فضـــلاً عن نوعيته، كلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

وبالنظر إلى موقع مصـــر الجغرافي المتميز بين خطي عرض 22 – 31.5 درجة فإنها تعتبر في قلب الحزام الشـمســي العالمي وتعد بذلك من أغنى دول العالم بالطاقة الشـمسـية، لذا يؤكد الحزب على ضـرورة بذل الاهتمام الكبير بالتوسـع في اسـتخدام الطاقة الشـمسـية. وبنفس المنطق يدعو حزبنا للتوسـع في مشـروعات اسـتخدام طاقة الرياح خاصـة في المناطق التي ثبت أن بها أعلى متوسـط لسـرعة الرياح عند الساحل الغربي لخليج السويس وشرق العوينات في جنوب مصر الغربي، والساحل الشمالي وجنوب سيناء. كذلك يدعو حزبنا للتوسع في استخدام طاقة الكتلة الحيوية المستخرجة من المخلفات النباتية الصلبة ومخلفات الحيوانات المختلفة ومخلفات الصـــرف الصـــحي والقمامة والمخلفات الصـــناعية، وهي تســـتخدم فعلاً في الريف المصـــري ولكن بوســـائل بدائية تنحصـــر في جهود الســـكان من دون أي تقنيات متطورة. وتبدو أهمية الطاقة المنتجة من الكتلة الحيوية ليس فقط في كونها مصـدر يمكن أن يلعـب دوراً متزايـداً في توفير الطـاقـة المطلوبـة للإنتـاج والاســـتخـدامـات المنزلية، إلا أنها في نفس الوقت عامل مهم في نظافة البيئة والحفاظ عليها بالتخلص العلمي من القمامة والمخلفات المختلفة. من أجل هذا يدعو الحزب إلى التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مع بذل جهود بحثية وتكنولوجية مكثفة لتحسين اقتصادياتها وضمان انتشارها في مجالات

التسـخين الشـمسـي للأغراض المنزلية والتجارية والصـناعية وإنارة الطرق وغيرها من الاستخدامات العامة.

قضية الطاقة النووية

يمثل مشـروع الطاقة النووية للاسـتخدامات السـلمية وتوليد الطاقة الكهربائية أحد نماذج الخلل الإداري والسـياسـي في مصـر. فقد بدأ هذا المشـروع منذ عام 1964. فقـد تعثر البرنـامج النووي المصـــري في ثلاث محـاولات في أعوام 1964، 1974، 1983. فبرغم وضوح الرؤية أمام الحكومة حول استنفاذ مصر تقريباً لكل إمكانيات توليد الكهرباء من المصـــادر المائية، وعدم وجود مصـــادر محلية لفحم ذات حجم اقتصادي أو نوعية متميزة، وتأكد أن موارد مصر البترولية مهددة بالنضوب في مدى لا يتجاوز 20 سـنة، فإن القرار السـياسـي التي اتخذ في شـأن وقف البرنامج النووي تأثراً بما قيل عن احتمالات التلوث أو التهديدات التي شـاع الخوف منها بعد حادث مفاعل تشرنوبيل في الاتحاد السوفييتي القديم.

ويرى الحزب ضرورة استئناف البرنامج النووي المصري انطلاقاً من قرار وطني غير متأثر بمواقف ســـياســـية أو ضـــغوط لربط المشـــروع بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية أو إدخاله في نطاق سـلة التطبيع مع إسـرائيل. ويؤكد الحزب على ضـرورة امتلاك مصـر لقرارها وسـيادتها والتعامل مع مصـادر التكنولوجيا النووية الأفضـل من دون الالتزام بالحصـول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمثل مسـألة تخصيب اليورانيوم في مصر قضية مهمة على المستويين التقني والسياسـي لا بد أن تتم دراسـتها والوصـول فيها إلى الموقف الذي يحقق الطموحات الوطنية ويؤمن المشـــروع النووي المصـــري من الوقوع تحت ســـيطرة دولة معينة في حالة قبول الحصول على اليورانيوم المخصب منها وعدم تخصيبه محلياً.

كما يطرح الحزب أنه يمكن اســـتخدام الطاقة النووية في إزالة ملوحة مياه البحر بدلاً من الوقود الأحفوري [البترول والغاز الطبيعي] مما سـيكون له انعكاسـات إيجابية

هائلة على مشـروعات التنمية الزراعية خاصـة في مناطق السـاحل الشـمالي الأمر الـذي يـدعم التوجـه نحو إقـامـة ظهير زراعي بـالمنطقـة يوفر قـدراً ملموسـاً من احتياجات مصـر للقمح ويحقق تنمية اقتصـادية واجتماعية تعظم من فرص الاسـتفادة بما تم اسـتثماره في بناء القرى السـاحلية على طول السـاحل الشـمالي الغربي من الإسكندرية حتى العلمين وما بعدها.

5. القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة

1. القضاء على الفقر

تمثل مشـكلة الفقر أحد أهم المشـاكل التي تحظى بعناية البرنامج الاقتصـادي للحزب، إذ يتبنى الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة التي أطلقتها الأمم المتحدة وهو تخفيض الفقر إلى النصـف بحلول العام 2015. وحسـب الإحصـائيات المتاحة فإن ما يقرب من 17% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم. وتؤدي مشـكلة الفقر إلى تدهور مؤشـرات التنمية البشـرية حيث توضـح المعلومات المتاحة أن مؤشر توقع الحياة يبلغ في المتوسط 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصـريين إلا أن خدمات الصـرف الصـحي لا تصـل إلا إلى 50% منهم فقط. وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسـبة مبالغ الضـمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تكون هذه المؤشـرات قد تحسـنت قليلاً في السـنوات الأخيرة، إلا أن الصـورة العامة لا تزال كما هي لتؤكد خطورة مشـكلة الفقر وتأثيراتها السالبة على كافة قطاعات المجتمع. وقد أدى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصـاد السـوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشـاط الاقتصـادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصـة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضـر. إن اسـتقراء بعض الدراسـات التي قام بها البنك

الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومـــي الأدنى [ما يعادل 1 دولار في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغير من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى[2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدلات الفقر توجد في ريف الوجه القبلي [34.2% يليها حضر الوجه القبلي[19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%ز

ويتواكب مع مشكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، فقد بلغت نســبة البطالة ما يقرب من 17% من قوة العمل أغلبهم من خريجي الجامعات أم الثانوية العامة. ويفاقم من هذه النسبة أعداد الذين في أعمال هامشية غير منتجة وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث غير العاملات لا تحسب ضمن قوة العمل. وينتشـر الفقر في الريف بدرجة أكبر كثيراً من المناطق الحضـرية، بينما تزداد حالات الفقر في المدن بسبب نزوح أعداد كبيرة من الريف إليها بحثاً عن فرص للعمل.

ويرى الحزب، أن الحكومة ليس لديها إســتراتيجية واضــحة للتعامل مع مشــكلة الفقر، ولا تتوجه بعناية خاصــة للتخفيف من حدته ســوى من خلال ســياســة دعم بعض السـلع التي تحاول الآن التخلص منها وابتداع أسـاليب مختلفة لتخفيض ما تخصصه لهذا البند. وبسبب الفقر فإن النساء والأطفال معرضين بدرجة كبيرة لسوء التغذية، الأمراض وعدم القدرة على مواصـــلة الدراســـة. ومن المقدر في بعض الدراســات أن 10% من الســكان [حوالي 7.5 مليون مواطن] ينتمون إلى فئة الفقر المدقع ومنهم الكثير من الأرامل والمعاقين والمرضـــى بأمراض مزمنة والذين يعتمدون تماماً على الإعانات وليس لهم أي مصـــادر للدخل. وقد كان إنشـــاء الصــندوق الاجتماعي للتنمية في 1991 بهدف المســاعدة في تخفيف الفقر ولكن لا

يبدو أن شيئاً ذا بال قد تحقق في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فلا يوجد في الحكومة الآن جهة واحدة مهمتها تنسيق كافة البرامج والأنشطة الموجهة للتعامل مع قضية الفقر.

لذا يرى الحزب ضرورة صياغة إستراتيجية واضحة وملزمة تهدف إلى تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف في عام 2015، وقد تتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

1. ضرورة اعتبار وزارة الضمان الاجتماعي [أو الوزارة المسئولة عن إدارة شبكات الضمان الاجتماعي ومقاومة الفقر] هي الجهاز الوطني المسئول عن وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر تركز على تحقيق المساواة وتمكين الفقراء وخلق فرص العمل لهم، وترشيد استثمار الموارد المتاحة والمحتملة لبرامج تخفيض الفقر، وتطوير الإدارة والرقابة الفعالة في تلك البرامج.
2. كذلك يجب أن تتولى وزارة الضمان الاجتماعي تنسيق جهود كافة الوزارات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وحشد مساهمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن قطاع الأعمال العام، والتأكيد على إشراكهم جميعاً في صياغة إستراتيجية مواجهة الفقر وتطوير برامجها، وتحديد أدوار كل منها بأسلوب يضمن التناغم ويتجنب التضارب أو التصادم بين ما تقوم به تلك الجهات.
3. إيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية للفقراء من خلال إعادة توجيه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل الذي أنشئ من أجله وهو المساعدة في تخفيف مشكلة الفقر.
4. حفز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.
5. مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة

سـوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمسـتهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضـوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.

6. تنمية مهارات الفقراء حتى يسـتطيعوا رفع قدراتهم المهنية وتحسـين فرصـهم للحصول على عمل منتج وذلك بتطوير برامج التعليم خاصة للإناث.
7. تحسين مستوى الخدمات الصحية وبرامج مكافحة أمراض الإسهال خاصة في المناطق الريفية.
8. توجيه نسـبة متزايدة من الاسـتثمارات الحكومية للتطوير الاقتصـادي وخلق فرص العمل في الريف وصعيد مصر حيث تبلغ معدلات الفقر أعلاها.
9. تفعيل شبكات الضمان الاجتماعي للمساعدة في مواجهة الاضطرابات المتوقعة وغير المتوقعة في الدخل/الاسـتهلاك للفقراء وذلك بزيادة المبالغ المخصـصـة لبرنامج المعونات الغذائية، وتوفير المزيد من الإعانات النقدية التي تقدمها وزارة الضمان الاجتماعي.
10. تصـميم برنامج وطني لتحسـين تغذية الفئات المهمشـة مع التركيز على حماية الأطفال، ودعم جهود المجتمع المدني في مشروعات بنك الطعام.
11. الربط الموضـوعي بين إسـتراتيجية مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإسـتراتيجية القضـاء على الفقر نظراً للتفاعل الشـديد بين حالات الفقر وانخفاض مسـتوى التعليم أو الأمية.
12. نقل الاهتمام بتنمية المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر من حيز الشـعارات والأقوال المرسلة إلى مجال التفعيل من خلال إستراتيجية وطنية شاملة واضحة الأهداف وبرامج عمل محددة الأولويات والتوقيتات الزمنية ومصـادر واضـحة ومسـتمرة للتمويل، مع توفير الفرص الحقيقة لتدريب المسـتفيدين من تلك المشروعات ومساندتهم للتغلب علة ما قد يصادفهم من مشكلات. ويأتي إنشاء شركة مساهمة كبرى لتوفير خدمات الدعم الإداري ومصادر التمويل والمساندة

التكنولوجية وتسـويق المنتجات لتلك المشـروعات في مقدمة الضـرورات التي تحتم إحياء دور قطاع الأعمال العام.

2. تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور

يرى حزبنا ضـرورة تطوير سـياسـة الحد الأدنى للأجور نظراً لارتباطها الوثيق بقضـية القضـــاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء. ويبلغ الحد الأدنى للأجور الآن 35 جنيهاً شـهرياً يصـل بالنسـبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى نحو 168 جنيهاً بعد إضـافة العلاوات والأجر المتغير. ويصـل أجر العامل في القطاع الخاص في المتوسـط إلى نحو 154 جنيهاً شـهرياً. وتبدو هذه الأرقام ضـئيلة بالقياس إلى معـدلات التضـــخم حيث لا تمثل أكثر من 6% من نصـــيب الفرد من النـاتج القومي الإجمالي في 2005، بينما تبلغ هذه النسبة في غالبية دول العالم إلى 25%.

ويرى الحزب ضرورة تصويب سياسة الحد الأدنى للأجور بإعمال المقترحات التالية:

1. تفعيل المجلس القومي للأجور - المنشـأ بموجب قانون العمل رقم 12 لسـنة 2003 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 983 لسـنة 2003 - لمباشـرة مهامه في وضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة، وإيجاد الوسـائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسـعار، وإعادة النظر فيه بصفة دورية لا تجاوز ثلاث سنوات، فضلاً عن باقي المهام المكلف بها حسب وثائق إنشاءه.
2. رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع تطور الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية في البلاد، ووفقاً لمعدلات التضـخم المعلنة رسـمياً منذ عام 1987 الذي بدأت فيه الدولة منح علاوات خاصـــة للعاملين بها، أو رفعه ليمثل 50% من متوســـط الأجور الشـــهرية للعاملين في الحكومة والقطاعين العام والأعمال العام. [ينتظر أن يصـــل الحد الأدنى للأجور إلى 214 جنيهاً شـــهرياً في حالة الأخذ بالبديل الأول، و312 جنيهـاً في حـالـة البـديـل الثـاني]. على أن يطبق ذات الأجر على العـاملين

بالقطاع الخاص. ورغبة في تخفيف العبء المالي على الحكومة والقطاع الخاص نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور، يرى الحزب الأخذ بالبديل الأول والذي ينتظر أن تتحمل الحكومة حال تطبيقه زيادة في عبء أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمعاشات تقدر بمبلغ 2 مليار جنيه تقريباً. كما يتوقع أن تبلغ تكلفة رفع الحد للأجور بالنسبة للقطاع الخاص ما يقرب من 270 مليون جنيه. وفي تقديرنا أن هذه الأعباء يمكن تمويلها من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وكذا مقابل ما يحصل عليه القطاع الخاص من دعم ومساندة من الدولة.

3. ربط الحد الأدنى للأجور بإستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وبذلك ينبغي زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر، فمن المعلوم أن 75% من فقراء مصر يقطنون في المناطق الريفية، وأن 55% منهم يوجدون في ريف الصعيد، كما أن 64% من إجمالي الفقراء يقطنون في الصعيد على الرغم من 37% فقط من سكان مصر يقطنون في الصعيد. كذلك فإن 22% من سكان المناطق الريفية بالصعيد يعانون من سوء التغذية ولا تكفي دخولهم الحالية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية.
4. ربط الأجر بالإنتاجية، بحيث يجري تعديل الحد الأدنى للأجر بالزيادة بنفس نسبة تحسن الإنتاجية، مما يحفز العاملين على التجويد في أعمالهم.

3. الحق في الغذاء

يرى الحزب أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية.

ويبدي الحزب مزيد القلق من تأثير عدم توفر الغذاء الكافي والآمن على نمو الأطفال وصـــحتهم، وما يؤدي إليه ســـوء التغذية من تأثير ســـيئ على القدرات الذهنية للأطفال ومدى قابليتهم للتحصـيل الدراسـي. ويؤمن الحزب أن النهوض بمسـتوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بتحسين قدرات الفرد المصري وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل مما يساعد على إخراجه من دائرة الفقر.

ويؤكد الحزب أن قضـــية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنســـان المصـــري مســـئولية مشـتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضع للتخطيط والتنسـيق، مضافة إليها جهود ومبادرات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر.

وفي سبيل تهيئة أفضل الظروف للمساعدة في نجاح البرنامج الوطني لتوفير الغذاء الكافي والآمن، يتبنى الحزب الدعوة إلى إنشاء وحدة خاصة بالرقابة على الغذاء ضمن منظومة الهيئة المصـــرية للرقابة الدوائية حتى تكتمل حلقات الرقابة على الأغذية والأدوية وخاصة من السلامة والجودة. كما يتبنى الحزب اقتراح إصدار قانون موحد للغذاء في مصـر يحدد الجهات المسـئولة عن هذه القضـية الوطنية ويضـع أسـس التنسيق بين فعالياتها، ويقرر المعايير اللازم توافرها لسلامة الغذاء المصري.

ويرى الحزب ضـــرورة مراجعة برامج مكافحة الفقر المختلفة، و ذلك بغرض إدخال عناصـر تؤدي إلي تأمين الحق في الغذاء بعد ثبوت العلاقة المباشـرة بين مسـتوي دخل الأسرة وكمية وجودة الغذاء المتناول. كما يوجه الحزب إلى أهمية تقييم كافة برامج دعم السلع الغذائية ومراجعة قوائم السلع المدعمة و حصصها و ذلك قبل الشروع في تطوير النظام الحالي، والذي يعتبر أحد استراتيجيات خطـة مكافحة الفقر التي تسـعي إلي تأمين حق الإنسـان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السـياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصـــفات الغذائية المطلوبة.
- تقييم برنامج التغذية المدرســـية والنظر في إمكانية تطويره لمزيد من القيمة الغـذائيـة للطلاب، وزيـادة أعـداد المســـتفيـدين منـه، وذلـك علي مـدار الســـنـة الدراسية.
- تشـجيع المبادرات المجتمعية للتوسـع في تدبير الموارد والإمكانيات للاسـتمرار في تقديم الوجبات علي مدار السـنة الدراسـية تحت الإشـراف و الرقابة لضـمان الجودة و سلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، يوجه الحزب إلى أهمية مراجعة السـياسـات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وســـياســـات الاســـتيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

4. التعامل مع مشكلة البطالة

إن البطالة تمثل أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وتهدد استقراره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نســـبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نســـبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغـت 25.58 % وبين الـذكور 6.19% . وتشـــير التقـديرات الحكوميـة إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسـبة لا بأس بها من شـباب مصـر متعطلين لا يجدون فرصـاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-

9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.
وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى, ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح . ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.
وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجه يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل. ونعتقد أن هذا الإجراء غير موفق لمحاربة البطالة. فالعدد المطلوب توظيفه قليل نسبيا بالمقارنة بأعداد طالبي الوظائف، حتى أن الإعلانات الأولى لهذه الوظائف تلقت ملايين الطلبات. والمرتبات المقترحة تقل عن الحد الأدنى للأجور السائد فعلاً في القطاع الحكومي، ولا تكاد تكفى للعيش وغالبا لن تؤدى إلا إذا إلى تزايد التضخم الوظيفي في أعمال غير منتجة قد تؤدى إلى مزيد من التعقيدات الإدارية وربما ارتفاع تكلفة المعاملات فضلاً عن احتمالات تزايد فرص الرشاوى الصغيرة بالنظر إلى الانخفاض الشديد في المرتبات المقترحة. ولعله كان من الأفضل مادامت الدولة قد خصصت - في موازنتها- هذه المبالغ للمساهمة في علاج مشكلة البطالة، أن تضع هذه الأموال تحت تصرف القطاع الخاص للإفادة منها. فمن الممكن مثلا إن تساهم الحكومة بنسبة مرتفعه 70 - 80% من المرتبات التي تدفع للمعينين الجدد في المشروعات لمدة سنة أو اثنتين، مع إعفاء الشركات من

دفع التأمينات الاجتماعية لهذه الفترة. فمثل هذه الحوافز قد تدفع القطاع الخاص إلى مزيد من التعيينات.وفى نهاية فترة الإعانة يكون الشـاب قد اثبت مهارته وبالتالي احتمال الاحتفاظ به في الشـركة أو على الأقل فإنه يكون قد اكتسـب نوعا من الخبرة المهنية قد تساعده على الحصول على عمل في مجال آخر مرتبط.

ويرى حزبنا أن معالجة مشـــكلة البطالة يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصـــاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاســـتثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصـــفة عامة تعاني مصـــر من انخفاض معدل النمو الاقتصـــادي الذي بلغ متوســـطه في أعوام التســـعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/200 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضـــية البطالة بعد آخر يتمثل في اســـتمرار الزيادة الســـكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاسـتثمار. وتقدر المؤسـسـات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 - 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

ويرى الحزب إن قضـــية البطالة هي جوهر قضـــية التنمية، وأنه ليس هناك علاجا جزئيا لعلاج مشـكلة البطالة بعيدا عن معالجة قضـية التنمية برمتها, وبما يؤدى إلى زيادة معدلات الاســـتثمار لاســـتيعاب اليد العاملة في أعمال منتجه. كما ينبغي أن تقوم الدولة بإصـــلاحات تؤدى إلى تشـــجيع الاســـتثمار الخاص وبالتالي زيادة فرص العمالة.

6. إستراتيجية التطوير الإداري الشامل

يهدف برنامج الحزب إلى إعادة هيكلة شـــاملة للجهاز الإداري للدولة من منظور إســـتراتيجي يتكامل ويتزامن مع عملية التغيير الديمقراطي الشـــامل بأبعاده الدسـتورية والسـياسـية والاقتصـادية والثقافية، حيث لم يعد مفهوم " الإصـلاح " مناسباً الآن. وتستهدف إعادة الهيكلة تغيير الأساس الفكري المتجذر فيها وإصلاح أوجه النقص والقصور في جهاز الدولة الحالي والتي تتركز فيما يلي:

1. غياب إسـتراتيجية شـاملة تحدد أسـس ومعايير التشـكيل الوزاري وتحقق درجة كافية من الاســتقرار الإيجابي في تكوين واختصــاصــات الوزارات وتمنع عمليات الفك والدمج والإحداث والإلغاء المتعاقبة مع كل تشـكيلة وزارية جديدة، وتضـع قواعد لتوجيه عمل الحكومة بكل وزاراتها وهيئاتها ومجالسها.
2. توزع أنشـطة الجهاز الإداري للدولة بين مبادرات ومشـروعات وبرامج تصـدر عن كل وزارة من دون أن يتضح بقدر كاف الترابط أو التناسق بينها وبين مشروعات ومبادرات باقي الوزارات، وذلك على الرغم من إعلان الحكومات المتعاقبة عن حزم من البرامج تضمنها عادة في بياناتها إلى مجلس الشعب إلا أنها لا تجد مجالاً للتطبيق على أرض الواقع.

ويرى الحزب أن اســتمرار الجهاز الإداري للدولة بما يعانيه من أوجه قصــور لم يعد أمراً مقبولاً إذ يؤدي ذلك الجهاز إلى تعويق تنفيذ برامج التنمية ويرفع من تكلفتها ويسهم في تبديد وإهدار الكثير من الموارد الوطنية، ومن أهم أوجه القصور ما يلي:

1. أن تنطلق محاولات الإصلاح أو التطوير أو إعادة الهيكلة من دون مراجعة صادقة وصــريحة للدور الذي ينهض به جهاز الدولة - في ضــوء الواقع الاقتصــادي والسـياسـي والاجتماعي الجديد الذي نعيشـه- والذي نرى أن يتركز في وضـع الإسـتراتيجيات العامة والسـياسـات الرئيسـية لتنظيم حركة المجتمع ووضـع معايير وأولويات إدارة الموارد الوطنية وتنســيق مســاهمات وعلاقات وأدوار

طوائف المجتمع المختلفة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأنشطة الأهلية وتحقيق التكامل بينها وبين دور الدولة شاملاً قطاع الأعمال العام في استثمار موارد المجتمع وتحقيق غايات التنمية.

2. اختزال فكرة الإصلاح الإداري في مشروع اللامركزية في بعض القطاعات أو الوزارات، بل لا بد أن تنطلق حركة التحول نحو اللامركزية الإدارية من فكر سياسي واع يتبنى مفهوم توزيع السلطة السياسية وعدم تركيزها في قمة جهاز الحكم. إن الديمقراطية السياسية ومشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في اتخاذ القرارات بشأن كل ما يتصل بحياتهم وأوضاعهم الحالية والمستقبلية هي الأساس في بناء نظام إداري فعال يقوم على المشاركة والشفافية والمحاسبية.
3. انحصار محاولات إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في أحد أو بعض عناصره مثل تبسيط الإجراءات أو ميكنة تقديم الخدمات في إطار الحكومة الإلكترونية أو تدريب الموارد البشرية، بل يجب أن تتناول جميع تلك العناصر في إطار الرؤية الجديدة لدور الإدارة العامة في العمل الوطني ورسالة كل وحدة من وحداتها والأهداف الإستراتيجية المنوط بها تحقيقها.
4. استمرار العمل بأسلوب التعيين في الوظائف العامة جميعها وعلى اختلاف مستوياتها بقرارات فوقية من قمة جهاز الحكم. إن الاختيار الديمقراطي الحر من خلال عمليات الانتخاب هو أفضل الوسائل لإفراز قيادات إدارية في مواقع العمل بأجهزة الدولة وهيئاتها المركزية والمحلية تكون قادرة على الأداء الأفضل مدفوعة بضغط أصحاب القرار في اختيارهم وهم المواطنون.
5. ارتباط سياسات وبرامج الوزارات والهيئات والأجهزة عموماً بأشخاص المسئولين عنها من وزراء ورؤساء مجالس إدارة وغيرهم، الأمر الذي يترتب عليه افتقاد الأسس الموضوعية والدراسات العلمية في كثير مما تخرجه وحدات

الإدارة العامة من برامج أو أنظمة وغيرها [ولعل تغيير سياسات التعليم مع كل تغيير وزاري مثال واضح في هذا الصدد].

6. انحصار محاولات تفعيل الحكومة الإلكترونية في ميكنة الإجراءات الحالية وتحويل أسلوب تقديم الخدمة من الأساليب اليدوية إلى أساليب تعتمد تقنيات الاتصالات والمعلومات مع بقاء الأوضاع والعلاقات التنظيمية للجهات الحكومية مقدمة الخدمة على ما هي عليه، بل لا بد أن تنطلق الحكومة الإلكترونية من رؤية جديدة تماماً للجهاز الحكومي وما يجب أن يقوم به وأن تركز بالأساس على تصفية وتنقية وتطوير نمط التعاملات البينية بين الوزارات والهيئات الحكومية ذاتها وهي الأساس في أغلب ما يعانيه المواطنون في تعاملاتهم مع جهاز الحكومة سواء على المستوى المركزي أو المحلي
7. انعزال محاولات الإصلاح الإداري عن التوجهات والمبادرات الإقليمية التي التزمت بها مصر ومنها " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد]"وما يرتبط بها من "الآلية الأفريقية لمقارنة النظراء" والصادرة عن اجتماع القمة الأفريقية المنعقد في مارس 2003، والتي يقع موضوع الحوكمة في محل اهتمام واضح فيهما. ويتضمن مفهوم الحوكمة سبعة معايير ينبغي أن تلتفت إليها خطة إعادة الهيكلة وتضع من الآليات ما يحققها: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المحاسبية، المسئولية، العدالة، المسئولية الاجتماعية. كما تؤكد آلية مقارنة النظراء على ضرورة أن تسعى الدول الأفريقية إلى تكريس وتطبيق مفاهيم إدارية مهمة من أجل تحسين الأداء وتحقيق مستويات أفضل من الخدمات وتسريع التنمية الوطنية الشاملة، تلك المفاهيم هي: اللامركزية، الحد من التمركز، التفويض، التصغير [التخلص]، تيسير إتاحة المعلومات ونشرها، مواجهة الفساد، إتاحة المشاركة على نطاق واسع في اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة. كذلك تؤكد الآلية الأفريقية لمقارنة النظراء على مبادئ محورية في

نظام الحكم هي: حكم القانـــــون، تســـاوي الجميع أمام القانون وحرية الفرد، الحريات الفردية والجماعية، وتشــمل الحق في تشــكيل والانضــمام إلى الأحزاب السياسية والنقابات بالتوافق مع الدستور، تساوي الفرص للجميـــع، حق الفرد الذي لا يمكن التخلي عنه للمشاركة من خلال عمليات سياسية حرة ديمقراطية وذات مصداقية في انتخاب قادته لمدة رئاسة محددة، الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات شاملاً حماية استقلال القضاء والمجالس النيابية الفعالة.

المبادئ الرئيسة لتطوير الجهاز الإداري للدولة

1. التفرقة بين مهام وحدات الإدارة العامة بحســب أهميتها الإســتراتيجية ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المنتفعين بمخرجاتها:

- الحكومة المركزية ممثلة في عدد محدود من الوزارات، تختص بوظائف التخطيط الإستراتيجي الشامل وتصميم التوجهات الإستراتيجية وأعمال التوجيه والتنســيق والمســاندة وتدبير الموارد والإمكانيات، والمتابعة على مستوى النتائج الكلية وتقويم الإنجازات بالقياس إلى الأهداف الإستراتيجية المخططة.
- الهيئات القومية والهيئات العامة والأجهزة النوعية تختص بالتخطيط التفصيلي وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات إلى جماهير المنتفعين.
- وحدات الحكم المحلي، وتختص بمباشــرة التخطيط التفصــيلي لمختلف الخدمات وأعمال المرافق ومشــروعات التنمية المحلية، وتوفير متطلبات التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين على المستوى المحلي.

6. يجب أن ترافق عملية إعادة هيكلة الإدارة العامة محاولة جادة وشــاملة للتحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف

قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف.

7. التحول عن مفهوم " السلطة" إلى مفهوم " الخدمة " في علاقاتها بالمواطنين.
8. التحول عن مفهوم " المركزية " في إطلاقه إلى مفهوم " اللامركزية المناسبة " والمتوافقة مع متطلبات الأداء في كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة.
9. التحول عن منطق " التنميط الجامد " إلى منطق " التنوع الإيجابي" والذي يتيح لكل وحدة رئيسية من وحدات الجهاز الإداري للدولة تشكيل أوضاعها التنظيمية وأساليبها في الأداء وتحقيق الأهداف بما يتناسب وطبيعة النشاط الذي تقوم به والمناخ الذي تعمل في إطاره وخصائص الجماهير الذين تقوم على خدمتهم.
10. التحول عن منطق التركيز على " الإجراءات " أو " الروتين " إلى منطق التركيز على " النتائج "، واتخاذ الأهداف أساساً في تقويم الأداء المؤسسي وليس مجرد استيفاء الإجراءات والمتطلبات الورقية.
11. التحول عن منطق كون الجهاز الإداري للدولة وحدات تنفق الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة، إلى كونها وحدات إنتاجية تنمي إيراداتها وتسعى لتحقيق التكلفة الاقتصادية لما تقوم به من أنشطة وما تقدمه من خدمات، وتعمل على تحقيق فائض بالمعنى الحقيقي كونه تحقيق "قيمة مضافة" أو " منفعة مجتمعية وليس بالضرورة الفائض النقدي.
12. التحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف.

ويتكون برنامج الحزب في إصلاح الجهاز الإداري للدولة من المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول- تطوير الهيكل العام للجهاز الإداري للدولة :

يهدف البرنامج إلى تطوير شامل في التنظيم الهيكلي للجهاز الإداري للدولة بهدف إعادة صياغته بحيث تركز الدولة على وظائفها الأساسية في مجتمع ديمقراطي :

- التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- ضبط وتنظيم الأداء في مختلف مجالات العمل الوطني عن طريق السياسات والتشريعات وتوفير الحوافز الإيجابية والحوافز السلبية المختلفة لضمان التزام مختلف فئات وشرائح المجتمع بالقواعد والنظم من دون تقييد المبادرات الخاصة والحد من مساهمات المواطنين في عملية التنمية الشاملة.
- تقديم الخدمات الإستراتيجية ذات الأهمية الوطنية في المجالات الحيوية للمواطنين والتي لا تتوفر للقطاعين الخاص أو الأهلي القدرة على توفيرها بمستويات الجودة والعدالة المناسبة.

وتتبلور عناصر برنامج إعادة الهيكلة الإدارية في إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة فيما يلي:

1. تبسيط الهيكل التنظيمي العام للدولة بإعادة النظر في جدوى وفاعلية جميع المجالس واللجان العليا والهيئات المركزية التي تزايدت أعدادها دون أن يكون للكثير منها برامج أو استراتيجيات واضحة، ولا يتحقق عنها إنجازات تبرر ما تستهلكه من موارد الدولة. التفرقة بين مهام وحدات الجهاز الإداري للدولة بحسب أهميتها الإستراتيجية ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المنتفعين بمخرجاتها.
2. إعادة تشكيل الجهاز الإداري المركزي للدولة من عدد محدود من الوزارات تختص كل منها بإعداد الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الجوهرية لأحد [أو

بعض] قطاعات العمـــل الـــوطني الرئيسـية بالتركيز على الأمور التخطيطية والتنظيمية والرقابية .

3. اقتصار الهياكل التنظيمية للوزارات المركزية على إدارات للتخطيط والدراســات والمعلومات وتقييم الأداء، واعتمادها على أعداد قليلة من ذوي الخبرات العاليـة والكفاءة المشهودة في تلك المجالات.
4. إسـناد الأعمال التنفيذية في مجال عمل كل وزارة إلى أجهزة مسـتقلة تنظـــــم بقانون خاص و يختص كل منها بتنفيذ بعض الوظائف الحكومية الإسـتراتيجية التي يجب أن تباشرها الدولة بنفسهـــا [الضرائب ، الجمارك ...الخ]، أو تنظيم ورقابة ما يسند تنفيذه من الخدمات الحكومية إلى القطاعين الخاص و الأهلـــي [الخدمات الصـــحية، التعليمية، المرافق العامة.....]، بحيث تقتصـــر أعمال الدواويـن العامة للوزارات على أمور التخطيط الاستراتيجي، و التطوير والتحديث من خـــــلال البحوث و الدراسات، وتوفير المساندة للأجهزة التنفيذية ومتابعة وتقييم الإنجازات.
5. تعديل قانون الهيئات العامة رقم 61 لسـنة 1963 ليعطيها الحرية والاسـتقلالية الحقيقية، ويجعل مجلس الإدارة هو الســلطة الفعلية النهائية، بحيث تكون لها الاسـتقلالية المالية والإدارية فعلاً، ومنع إسناد رئاسة مجالس إداراتها إلى الوزراء المختصين وقصر إشرافهم عليها في حدود الاطمئنـــان إلى قيامها بوظائفها طبقاً للاســتراتيجيات والســياســات المعتمدة، وتفعيل تحويل الهيئات العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى شركات عامة أو خاصة.
6. تنفيذ الخدمات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي بواسطة شركات قطـاع أعمال عام أو إسـنادها إلى شـركات خاصـة أو شـركات مشـتركة بينما تظل الدولة قادرة على تنفيذ سياستها في الدعم والتوجيه القومي في مختلف المجالات التي تسند إلى القطاع الخاص أو الجهات الأهلية وشــبه الحكومية من خلال الســياســات

العامة والتوجهات الإستراتيجية التي تصدرها ، وكذلك بإعمال نظم للتشجيع و الضبط بالحوافز المختلفة.

7. التخلص تدريجياً من الأنشطة الثانوية التي تتم داخل أجهزة الدولة وتسهم في تضخم أعداد العاملين والتوسع غير المبرر في المساحات واقتناء المعدات وتستهلك بالتالي نسباً كبيرة من موازنة المصروفات الجارية ، مثل أعمال الصيانة والنظافة والأمن والحراسات وأعمال الطباعة والنقل وإدارة المقاصف وخدمات العاملين ، ويتم ذلك بإسناد تلك الأنشطة إلى شركات القطاع الخاص بعقود .

المحور الثاني- الموظف العام:

1. مراجعة الهياكل الوظيفية لوحدات الجهاز الإداري والعمل على تخفيض أعداد العاملين في الوحدات التي تعاني من تضخم ودعم الوحدات التي تعاني من نقص العاملين، مع مراعاة أن تكون المهارات والخبرات متناسبة مع احتياجات كل وحدة.
2. تيسير خروج الأعداد الزائدة من العاملين بنظام المعاش المبكر مع تنشيط دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدبير مجالات للعمل المنتج لهم من خلال إيجاد فرص إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتوفير التمويل والمساندة الفنية والإدارية والتدريب.
3. مراجعة وتحسين هيكل الرواتب بما يساعد في تخفيف الأعباء الاقتصادية المتزايدة عن العاملين .
4. تطوير نظام شامل للحوافز يقوم على أساس الجدارة والكفاءة في خدمة المواطنين ويجمع كافة أشكال المكافآت والأجور الإضافية وغيرها وتنظيم صرفها كإضافة على الراتب الشهري بحيث يشعر الموظف بقيمتها ويستطيع إعادة ترتيب شئونه.

5. إعفاء الرواتب والحوافز وما في حكمها من الضريبة على الدخـل.
6. توفير الخدمات الاقتصـادية والعلاجية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة بما يسـاوي زيادة حقيقية في دخولهـم مقابل رسـوم تغطي التكلفة المباشـرة للخدمات.
7. إعادة إنشاء معهد الإدارة العامة ليتولى مهام إعداد برامج شاملة لإعداد وتدريب القيادات الإدارية والعاملين على مختلف المستويات، وتنظيـم برامج إعداد العاملين الجدد وبرامج التدريب المسـتمر لرفع الكفاءة وتحسـين أسـلوب التعامل مع المواطنين، وإخضاع كافة العاملين لهذا التدريب.
8. تطوير نظام العاملين المدنيين في الدولة بحيث يتضمن فقط المبادئ الرئيسية، ويترك لوحدات الجهاز الإداري للدولة صـياغة نظمها الخاصـة بما يتناسـب وظروفها، على أن تعتمد تلك النظم من السلطة المختصة بكل جهة.
9. اعتماد نظام متطور لقياس الكفاءة وتقييم الأداء يكون أسـاسـاً في الترقية واستحقاق الحوافز وغيرها من المزايا الوظيفية .
10. شـغل كافة المناصـب القيادية العامة بالطريق الديمقراطي من خلال الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أساليب التعيين الفوقي من السلطة المركزية ، وإن كان من المقبول أن يسمح في بعض المناصب ذات التخصصات العلمية المحددة بأن يتم الاختيار من خلال السـماح لمن يرون في أنفسـهم الكفاءة والمهارة والخبرة المناسبة بالتقدم لشغلها وفق إجراءات شفافة، وأن يتم اختيار الأفضـل والأكفأ من خلال لجان متخصـصـة وعلى أسـس ومعايير علمية وموضوعية.
11. تعديل القانون رقم 5 لسنة1991 لسد الثغرات التي أوضحها التطبيق العملي والنص على ضرورة الإعلان عن الوظائف القيادية الشاغرة داخل و خارج الوحدة المعنية حتى تتاح الفرص لكل من يرى في نفسـه الكفاءة لشـغل الوظيفة أن

يتقدم لها مع تشكيـــل " لجان للصلاحية " تختص كل منها بقطاع من قطاعات الجهاز الإداري للدولة تتولى فحص الطلبات و مناقشــة المتقدمين و مراجعـــــة تاريخهم الوظيفي و مدى توفر شـــروط شغل الوظائـــف فيهم، ثم تصدر قرارها باختيار الأصلح لشغل الوظيفة، و يكون قرارها نهائياً ، ويدعى لحضور اجتماعاتها رئيس الجهة المعنية حين النظر في طلبات المتقدمين لشـغل الوظائف القيادية بها دون أن يكون له صـوت في مداولاتها. ويصـدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشـكيل هذه اللجان وتحديد أسـلوب عملها وضـمانات حيادها، وتعيين مقارها، ومكافآت أعضاءها والتي تتحملها الجهات المعلنـة عن وظائف شاغرة بها.

12. التأكيد على ما جاء به القانون رقم 5 لسنة 1991 من تحديد مدة شغل الوظائف القيادية مع تعديل المدة لتكون أربع ســنوات، ويكون تجديدها بإعادة العرض على لجنة الصلاحية بناء على اقتراح السلطة المختصة بالجهة المعنية.
13. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شـــاغلي الوظـائف العـامـة وممثليهم في المجـالس والنقـابـات وغيرهـا من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

المحور الثالث – تطوير النظم وتبسيط الإجراءات :

1. تعميم أسـلوب يمنع [أو يباعد] الاتصـال المباشـر بين المواطن طالب الخدمة وبين الموظف [أو الموظفين] المختص بأداء الخدمة، بحيث يتقدم المواطنون بطلباتهم إلى مكتب اسـتقبال في كل جهة حكومية من دون الاتصـال المباشـر بالقائمين بإنجاز المعاملات أنفسهم.
2. تعميم فكرة مجمعات الخدمات الحكومية حيث يوجد في كل مجمع ممثلين لكافة الأجهزة الحكومية التي يكثر تردد المواطنون عليها بحيث يســتطيعون إنهاء معاملاتهم في مكان واحد. [تنشـــأ هذه المجمعات في الأندية الرياضـــية،

والجامعات، والتجمعات السكنية الرئيسية، والأسواق المركزية كسوق الجملة بالعبور، والمطارات والموانئ الرئيسية وغيرها من أماكن التجمعات البشرية].

3. تفعيل مكاتب خدمة المستثمرين في المحافظات بحيث تضم ممثلين لكافة الجهات ذات الاختصاص، ويتم تقديم الطلبات فيها بالأسلوب السابق بيانه، على أن تصدر منها موافقة نهائية للمستثمر تضم موافقات كل الجهات المعنية ولا يكون عليه مراجعة أيا من تلك الجهات بعد ذلك.
4. اعتماد جهات معاونة من القطاعين الخاص والأهلي تتولى إنهاء كثير من الخدمات الحكومية للمواطنين وفقاً للنظم والضوابط التي تحددها الجهات الحكومية المختصة مقابل رسوم بسيطة تحددها الدولة.
5. اعتراف الجهات الحكومية المختلفة بما يصدر عن أي منها من موافقات أو شهادات للمواطن واعتمادها لتقديم خدماتها دون مطالبة المواطن بإعادة التقدم بشهادات جديدة كل مرة يتعامل فيها مع جهة حكومية جديدة.
6. تنسيق احتياجات ومطالب الجهات الحكومية ذات الاختصاصات المتداخلة أو المكملة لبعضها البعض، و تجميعها بحيث يتعامل المواطن مع جهة واحدة يحصل منها على الخدمة المطلوبة بتنسيق مع كافة الجهات المعنية دون حاجة إلى التعامل مع أجهزة حكومية متعددة، و الاضطرار إلى الاستجابة لطلبات متناقضة [مثال ذلك في حالة التسجيل في السجل التجاري أن تتم المعاملة من خلال الغرف التجارية التي تتولى إنهاء كافة الإجراءات مع باقي الأجهزة ذات الاختصاص وتسلم طالب الخدمة ترخيصاً شاملاً لرقم القيد في السجل التجاري و تاريخه وبذلك يتعامل المواطن مع جهة واحدة بقدر الإمكان.
7. تجميع جهات الرقابة على الواردات في الموانئ والمطارات بحيث يتجنب المواطن المشكلات الناتجة عن تعدد تلك الجهات وإصرار كل منها على أخذ

عينات مختلفة في أوقات متباعدة وعدم اعتماد النتائج التي تصـــل إليها كل منها.

8. تشكيل " لجنة التيسير الإداري " بكل محافظة برئاسة المحافظ ، وتضم رؤساء كافة الأجهزة المحلية و ممثلين عن الأجهزة الحكومية المركزية ذات الاتصـــال بالشـــئون المحلية وممثلين للمواطنين من رجال الأعمال وأعضـــــــاء هيئات التدريس وأعضـــاء الهيئات القضـــائية والمهنيين وربات البيوت، وهدف هذه اللجان مراجعة المشـــكلات والمعوقات التي يواجهها المواطنون في تعاملاتهم مع الأجهزة الحكومية و العمل على علاجها بالتنســـيق بين الأجهزة الحكومية وإزالة ما بينهـــــــا من تضارب في الاختصاصات أو تنازع في السلطات، والاتفاق على أشكال التبسيط و التطوير في الإجراءات. ويكون على أعضاء لجان التيسير تطبيق ما يصلون إليه من نتائـــــج في مواقـــع عملهـــم [أو السعي من خلال المحافظ لاســتصــدار التعديلات التشــريعية أو القرارات اللازمة من الســلطات العليا].

9. تشـــكيل لجان تحكيم دائمة على مســـتوى المحافظات لحل المنازعات التي تنشـــأ بين المواطنين والأجهزة الحكومية وتفادي المشـــكلات الناتجة عن بطء إجراءات التقاضي . ويراعى في تشكيل هذه اللجان أن يكون أعضاءهـا علـــــى مستوى عال من الخبرة والموضوعية، على أن تطبق أحكامها على حالات المثل ويمكن أن تكون تلك اللجان بالغرف التجارية وفروع اتحاد الصناعات المصرية والنقابات المهنية.

10. تطبيق مبدأ مشـــاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكوميـة المختلفـة وذلـك بتشـــكيـل " مجـالس رقـابـة شـــعبيـة " من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل والسـمعة الطيبـــة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمتفهمين لإجراءاتها، لتكون وســـيلـة لتقييم أداء الجهـاز في خـدمـة

المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكوميـــة والتشـــاور مع الإدارة المختصـــة لتبســـيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحســـين مســـتوى الخدمات للمواطنين. ويكون "مجلس الرقابة الشـــعبية " ممثلاً لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومســـاعداً للإدارة الحكومية المختصـــة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أســـاليب تقديم الخدمـــات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

11. تطوير نظام الموازنة الحكومية لتكون موازنة برامج وأداء، ويصـــير تخصـــيص الموارد المالية على أساس الأهداف المقررة والإنجازات المطلوبة ومعـــــــدلات الأداء المعتمدة في كل مجال من مجالات العمل، وتطبيق نظام لاحتســـاب تكلفة الأداء، واتخاذها أساساً لتقييم الكفاءة والحكم على جدوى الإنجاز.
12. تفعيل دور الجهاز المركزي للمحاســبات في مجال متابعة الإنفاق العام وتقييم أداء وحدات الجهاز الإداري من حيث جدواه وارتباطه بمشـــروعات وأهداف مقررة .

المحور الرابع – الإصلاح التشريعي :

يقوم البرنامج على أســاس ضــرورة تعديل وتطوير التشــريعات الأســاســية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة كنقطة انطلاق أســـاســـية نحو تفعيل برنامج الإصـــلاح الإداري وذلك بغرض تحقيق النتائج التالية:

- التوافق مع الهيكلـة الجـديـدة للجهـاز الإداري للـدولـة ومتطلبـات المجتمع الديمقراطي.
- تأكيد اللامركزية الإدارية وتخفيـف سيطرة الإدارة الحكومية على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإطلاق حرية المواطنين

في الإبداع والمبادرة في كافة المجالات وتحمل مسـئولية تحقيق الأهداف الوطنية.

- النص على المبادئ العامـــة والأسس الجوهرية التي يستهدفهـا القانون ترجمة لاستراتيجيات الدولة وترك التفاصـــيل الإجرائية لتصدر بها لوائح ونظم خاصة بكل جهاز أو هيئة.
- إزالة ما قد يكون بين بعض القوانين من تضارب.

وسـيكون في مقدمة التشـريعات المطلوب مراجعتها وإعادة صـياغتها بما يتفق والمعايير الموضحة ما يلي:

1. قانون الموازنـــــــة
2. قانون الخطـــــــة
3. قانون العاملين المدنيين في الدولـة
4. قانون المناقصـــــات والمزايدات
5. قانون الهيئات العامـــة
6. قانون هيئة النيابة الإداريـة
7. قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
8. قانون الجهاز المركزي للمحاسبـــات
9. قانون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المحور الخامس – التطوير التكنولوجي للجهاز الإداري:

1. ميكنة الأعمال الإدارية الداخلية بالوحدات الحكومية ويتم ذلك بتعميم استخدام الحاسـبات الآلية في كافة المعاملات بالأجهزة الحكومية ومنع اسـتيفاء المسـتندات والنماذج وغيرها من المحررات الرسـمية بخط اليد أو بالآلة الكاتبة. ويشمل ذلك أعمال الأرشيف، الحسابات، المخازن، شئون العاملين، المراسلات والاتصالات الإدارية.

2. ميكنة الخدمات التي تقوم الجهات الحكومية بأدائها للجمهور ويشـــمل ذلك إصدار التراخيص ، الشهادات، الموافقات المختلفة، و يحقق هذا التطوير طباعـة كافة النماذج والاسـتمارات والمحررات الرسـمية التي تسـلم للمواطنين بشـكل يسمح باستيفائها باستخدام الحاسب الآلي مع إضافة علامات مائية وغيرها من أسـاليب التأمين ومنع التزوير مع توحيد النماذج المسـتخدمة في نفس الغرض ويتغير فقط اسم الجهاز الصادرة عنه .
3. تطوير نظم الحفظ والأرشيف باستخدام الوسـائط الإلكترونية وأقراص الليزر مما يقلل المســاحات المســتخدمة في الحفظ ويحفظ المعلومات والمســتندات و ييسـر الوصـول إليها، ويبدأ التطبيق في مصـلحة الشـهر العقاري والتوثيق، هيئة المســاحة، هيئة الأوقاف وغيرها من الأجهزة كثيفة المســتندات، فضــلاً عن دار المحفوظات بالقلعة .
4. التوســع في نظم تقديم الخدمات للمواطنين باســتخدام التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني مع قبول سـداد الرسـوم ببطاقات الائتمان دون اشـتراط تواجد المواطن شـخصـياً مما يقلل العناء على المواطنين والعاملين بالجهاز الحكومي وتخصـيص أرقام تليفون مجانية [800 مثلا] يسـتخدمها المواطنون للاتصـال بالجهات الحكومية للاستفسار عن إجراءات الحصول على الخدمات.
5. تطوير مراكز المعلومـات ودعم القرار بـالوزارات والهيئـات إلى مراكز لإتـاحـة المعلومات عن الجهة والخدمات التي تؤديها .
6. تطوير بطاقـات الرقم القومي بتحويلها إلى بطـاقـات ذكيـة تســمح للمواطنين باســتخدامها في التعامل مع كافة الأجهزة الحكومية من خلال توصــيلها جميعاً بشـبكات معلومات تسـمح لأي منها بالدخول على الحاسـب الرئيسـي لتشـغيل نظام الرقم القومي للحصول على كافة البيانات المتعلقـــة بالمواطن والمسجلة

في ملفه، وبذلك يتم الاســـتغناء نهائياً عن مطالبة المواطنين بتقديم شـــهادات وإقرارات تفيد بياناتهم الشخصية .

7. تحقيق الترابط المؤســـســـي بين الجهات الحكومية بما يحقق ســـرعة التعامل وتبادل المعلومات وذلك بإنشاء شبكة خاصة لربط الجهات الحكوميـــــة وتفيد هذه الشـــبكة في تحقيق تكامل الخدمات الحكومية بما يمكّن من أداء الخدمة للمواطن في جهة واحدة رغم تطلبها الحصـــول على معلومات أو مســـتندات من جهات متعددة ، وكذا إمكان قيام جهة حكوميـــــــة واحدة بتنفيذ أعمال ومهام لصالح جهات حكومية أخرى .
8. إنشـاء قاعدة بيانات وطنية مركزية شـاملة يمكن لمختلف أجهزة الدولة التعامل معها [بترتيبات وبروتوكولات معينة] بحيث توجد على تلك القاعدة المركزية المشـــتركة كافة النظم المالية والإدارية والتقنية التي تتعامل بها وزارات الدولة المختلفة،
9. اســتخدام قاعدة البيانات المركزية في تخطيط وتنســيق فعاليات وحدات الإدارة العامة جميعها ومتابعة التوازن والتناغم بين المدخلات والعمليات والمخرجات لكل منها، ومتابعة الأداء وتقويم الإنجازات،
10. تطوير نظام وطني شـــامل لتطبيق نظم إدارة موارد المشـــروعات والتي تحقق تكامل الأنشطة والتأثير اللحظي لأي تغير في واحد منها على باقي الأنشطة.
11. التخلص من الكم الهائل من الأوراق والنماذج الورقية والمستندات والتوقيعات التي يطالب المواطنون باســـتيفائها حين يتعاملون مع أي جهاز حكومي، وهي في الأســـاس لا تخدم هدفاً واضـــحاً يفيد في إنتاج الخدمة التي يرغبها المواطن. وكذا منع تكرار طلب ذات الأوراق والمستندات والشهادات من المواطن من كل جهة حكومية يتعامل معها ورفض أي محاولات لاعتماد ما ســـبق أن قدمه المواطن لإدارات حكومية أخرى.

12. إعادة هندســـة الحجم الهائل من التعاملات المالية بين وزارات الدولة ذاتها والعدد الهائل من العاملين المنشــغلين في تتبع المديونيات وعمل المقاصــة والتسويات بينما في الإمكان تلافي كل ذلك بنظام آلي يرتب العلاقات المالية دون معاملات مالية فعلية،
13. بناء رقم قومي للعقارات يمكن من خلاله تســهيل كافة الإجراءات المرتبطة بالعناوين ومحال الإقامة أو محال العمل.
14. بناء رقم قومي للمنشــآت الاقتصــادية يمكن من خلاله تســهيل كافة التعاملات والإجراءات المتصلة بها .

7. تطوير الإدارة المحلية.. نحو نظام للحكم المحلي

يرى الحزب أن تحقيق الديمقراطية والحكم الرشــيد في البلاد يتطلب التوســع في تطبيق اللا مركزية والحد من سيطرة الحكومة المركزية على كافة الأنشطة والموارد وتجاهل الطاقات والقدرات المتاحة بالمحليات. إن تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول نحو إقامة نظام للحكم المحلي يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصــادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة.

ويرى الحزب ضرورة إصدار قانون جديد للحكم المحلي يكرس المبادئ التالية:

1. إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية على أســاس اللا مركزية، بحيث تختص الحكومة المركزية بالتخطيط الإســتراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن إدارة السياسة الخارجية للبلاد وإقامة العدل وتوفير أمن الوطن والمواطن. بينما تختص وحدات الحكم المحلي [المحافظات، المدن، القرى..] بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية ومشــروعاتها وتقديم

الخدمات العامة للمواطنين والإشـــراف على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. تقليص ســـلطة أجهزة الدولة المركزية فيما يخص أعمال الوحدات المحلية بحيث يكون لتلك الوحدات اختصاصات وصلاحيات تمكنها من تأدية الخدمات للمواطنين محلياً دون الرجوع إلى السلطات المركزية.
3. توضـــيح مجالات اختصـــاص الأجهزة المحلية في كل ما يتصـــل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم، الصحة،الثقافة،الرعاية الاجتماعية،الإســكان ،المواصــلات الداخلية،المرافق المحلية، تحســين وحماية البيئة،الرياضـــة،الخدمات الدينية، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني.....] وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار الســياســات الوطنية والتي تراقب تنفيذها الوزارات والأجهزة المركزية.
4. إرساء دعائم الديمقراطية باختيار المحافظين ورؤساء المراكز والمدن بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة.
5. تفعيل نظام للتشـــريع بحيث يكون للمجالس الشـــعبية المحلية حق إصـــدار قوانين محلية تناسب ظروف واحتياجات المنطقة المحلية المعنية.
6. إعطاء كل محافظة حق إعدادا وتنفيذ الموازنة الخاصـــة بها وتدبير مصـــادر التمويل من الموارد المحلية [الرســـوم ومقابل أداء الخدمات وحصـــة في أرباح الشركات العاملة في المحافظة وعائد استثمار مشروعات التنمية المحلية التي تديرها المحافظة وموارد صناديق الخدمات والحسابات الخاصة]. وفي حالة عجز موارد المحافظة الذاتية عن الوفاء بمصـــروفاتها يتم ســـداد إعانة من الحكومة المركزية كرقم واحد " إعانة ســد العجز"، ويتضــاءل هذه الإعانة تدريجيا مع نمو الموارد المالية للمحافظة.

7. تفعيل نظام الموظف المحلي، بحيث يكون كل العاملين في الجهاز التنفيذي للمحافظة تابعين إدارياً وفنياً للمحافظة وليسوا تابعين للوزارات المركزية المعنية، وبذلك تكون جميع الشئون الوظيفية للعاملين [التعيين، قياس الكفاءة، التدريب، الترقية والنقل والندب والإعارة، تقرير الحوافز والعلاوات والمكافآت، والتأديب وإنهاء الخدمة من سلطات الجهاز الإداري المحلي المختص.
8. تنمية الاتجاه نحو استخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية، وتشجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم والصحة و الثقافة و إصحاح البيئة وغيرها مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة.
9. تحويل كافة مشروعات التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطاعين الأهلي والخاص، واكتفاء الإدارات المحلية بالمتابعة والمساندة.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول به نحو شكل من أشكال الحكم المحلي تتركز في تخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها ويجب أن يكون للأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية – بما يستتبع من ضرورة تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات – يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وفي إطار نظام للحكم المحلي يقوم على قواعد اللا مركزية والديمقراطية، يكون للمواطنين على المستوى المحلي حق المشاركة الفاعلة في توجيه وإدارة

شـئون مجتمعهم المحلي من خلال انتخاب المحافظين ورؤسـاء الوحدات المحلية، ومراقبـة أداء الموظفين المحليين في مختلف الإدارات والأجهزة التنفيـذية المحليـة، ومن خلال المشـــاركة في عضـــوية المجالس الشـــعبية المحلية ومجالس الآباء بالمدارس، ومجالس الأمناء في غيرها من المؤســـســـات المحلية المختلفة. ومن جـانـب آخر، يرى الحزب أن التحول نحو نظـام ديمقراطي للحكم المحلي في إطـار الدولة المركزية، يحقق مزية إشـــراك مؤســـســـات المجتمع المدني بالمحليات في التعاون مع السـلطات المحلية المنتخبة لتسـريع عمليات التنمية المحلية بشـكل يفوق ما يمكن للسلطة المحلية المعينة تحقيقه في ظل النظام الحالي.

ويؤكد الحزب أن مجرد اتخاذ بعض القرارات لتفويض جانب من ســـلطات الوزراء المركزيين إلى المحـافظين لن يحقق الطفرة المطلوبـة في التنميـة المحليـة حيـث لا يزال المحافظين -والمجالس الشـعبية المحلية المنتخبة - يفتقدون السـيطرة على الأجهزة التنفيـذيـة المحليـة التي تـدين بـالولاء والطـاعـة للوزارات المركزيـة التي يتبعونها. من جانب آخر، فإن التحويلات من الوزارات المركزية تشـــكل ما يقرب من 90% من إيرادات الوحدات المحلية، ومن ثم فإن الموارد المالية الذاتية للمحليات ضـعيفة للغاية ولا تمكنها من بدء وتنفيذ مشـروعات مهمة للتنمية المحلية، ويظل اعتمادها بالأسـاس على ما تقرره الوزارات المركزية من مشـروعات لكل محافظة في دائرة نشـــاطها بغض النظر عن احتياجات المحليات وتوجهات مجالســـها الشـــعبية المنتخبة. ويؤكد الحزب على ضـــرورة تفعيل نظام الأقاليم الاقتصـــادية الصـــادر به القانون رقم 475 لســـنة 1977 وتعديلاته، والغرض هو تحقيق التكامل والتناســـق بين عمليات ومشـــروعات التنمية المتكاملة فيما بين المحافظات التي يتكون منها كل إقليم اقتصادي.

8. التطوير التعليمي الشامل

الوضع الحالي للتعليم في مصر

يتعرض التعليم في مصـر لحالة شـديدة من النقد المجتمعي وتتصـاعد حدة عدم الرضا عن نظمه وآلياته ومخرجاته على كافة المستويات. ومن أخطر النتائج المترتبة على هذا التدهور في المنظومة التعليمية - والتي قد تكون أيضـاً من أسـبابه - تغير نظرة المواطنين إلى التعليم من كونه مصـدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتسـاب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسـيلة للحصـول على شـهادة تعتبر مسـوغاً للتعيين في وظيفة حكومية أو أداة للبحث عن وظيفة خارج البلاد. وبذلك تدنت نظرة المواطنين إلى المؤسسات التعليمية- خاصة الرسـمية أو الحكومية - وشـاعت بينهم ظواهر سـلبية تسـتهدف تعويض ما يستشعرونه من نقص في تلك المؤسسات مثل الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات والذي قد يتخذ شكلاً جماعياً.

وقد تجلى فقدان المواطنين – خاصـة من الطبقات العليا وفريق من الطبقة الوسـطى - للثقة في مؤسـسـات التعليم الرسـمية في زيادة إقبالهم على إلحاق أولادهم بالمدارس والمعاهد العليا والجامعات الخاصـة. وشـاع الإقبال على ما يسـمى " مدارس اللغات" التي يجري التعليم فيها بلغة أجنبية وبعضـها يقدم المناهج التعليمية الأجنبية المؤدية للحصـول على شـهادات أجنبية مثل الشـهادة البريطانية والدبلومة الأمريكية والشهادة الألمانية والكندية وغيرها.

كذلك يتجلى تدني المستوى التعليمي في افتقاد المؤسسات التعليمية لأي صلات ذات معنى مع المجتمع المحلي، وبذلك تصـاعدت حدة الفجوة بين ما يقدمه النظام التعليمي من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسـسـات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويسـود النظام التعليمي المصـري الآن مجموعة من الظواهر غير الصـحية تتركز في غلبة الدراســات النظرية في التعليم الثانوي العام وفي الجامعات والمعاهد العليا، وتفاقم الثنائيات التعليمية حيث يوجد جنباً إلى جنب تعليم رسـمي/ تعليم خاص، تعليم عام/ تعليم فني، تعليم وطني/ تعليم أجنبي، تعليم مدني/ تعليم ديني.

إن تدني مســتوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم هو أحد أبرز ملامح الهم الوطني العام والشغل الشاغل لملايين الأسر المصرية التي تعاني من مشكلات عدم قدرة المنظومة الحالية على الوفاء بمتطلبات تعليم أبناءها بمســتوى الجودة والجدية المأمولة، لما يســببه من قلق ألا يحقق هؤلاء الأبناء المجموع المناســب في امتحان شــهادة الثانوية العامة مما يهدد فرصــهم في الالتحاق بالجامعات، وترتب على تلك المخاوف الناشـئة من تجمد وضـعف كفاءة منظومة التعليم الوطنية نتائج خطيرة بالنسبة لفكرة التعليم في ذاتها، فضلاً عن تأثيراتها السالبة على الاقتصاد والمجتمع. وتتمثل أهم تلك التأثيرات السالبة فيما يلي:

1. انصــراف الطلاب عن الانتظام في الدراســة بالمدارس وتحولهم إلى طلب المعونة من مدرســيهم أو آخرين غيرهم يمارســون تجارة " الدروس الخصــوصــية" في المنازل وغيرها من أماكن يتجمع فيها الطلاب لتلقي الدروس التي انصــرفوا عنها في المدارس وأهملها المدرســون أنفســهم لانشــغالهم بالتدريس خارج منظومة التعليم الرسمية،
2. انحصار مفهوم التعليم لدى الطالب المصري – بل والمجتمع المصري بأسره – في قضــية مجموع الدرجات في امتحان الثانوية العامة حيث هو المعبر إلى الكليات الجامعية، ومن ثم لم يعد التعليم مطلباً ثقافياً لبناء الإنســان وتكوين قدراته المعرفية وتنمية آلياته في الســعي للمعرفة وتوظيفها بما يعود عليه والمجتمع بالمنفعة، بل أصــبح التعليم مجرد اســتحواذ على بطاقة مرور إلى الجامعة لدراســة أي مجال يتيحه للطالب المجموع الذي حصــل عليه في اختبار

الثانوية العامة، وبغض النظر عن توجهاته ورغباته وقدراته الفكرية واهتماماته العملية،

3. أدى انصـراف المعلمين عن واجباتهم المدرسـية وتقبل أولياء الأمور لهذا الواقع الجديد، بل ومساهمتهم في تكريسه إلى إهمال مقومات العملية التعليمية ليس فقط في المدارس ولكن حتى في تلك الدروس الخصـوصـية والتي تتم في ظروف غير مناســبة لا من حيث أماكن انعقادها أو مواعيدها فكثير من تلك الدروس تنعقد في ساعات متأخرة من الليل نظراً لانشغال المدرسون في حلقات تدريسية مستمرة لا تنقطع،
4. انتقلت سـلبيات التعليم قبل الجامعي إلى الجامعات والمعاهد العليا من خلال الطلاب الملتحقين بهـا بكـل مـا يحملوه معهم ون قيم وإمكـانيـات وقـدرات محدودة على التعلم، واســتمرت عدوى الدروس الخصــوصــية لتنتشــر في مؤســســات التعليم الجامعي والعالي حيث يفتقد الطلاب القدرة على التعلم الذاتي واكتسـبوا عادة الاعتماد على من يلقنهم المادة العلمية مبسـطة ومختزلة في عنـاصــر محـدودة يحفظونهـا عن ظهر قلـب ثم يتخلصــون منهـا في أوراق الاختبارات من دون أن يبقى منها أي أثر يســهم في تطوير قدراتهم الذهنية وبناء شخصياتهم.

وبشــكل عام فإن المحصــلة الأســاســية لأي محاولة موضــوعية لتقييم الواقع التعليمي المصري - سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي والجامعي – هي تضاؤل قدرة وكفاءة النسق التعليمي السائد وتخلفه عن المستويات والمعايير الدولية وحين المقارنة بغيره من النظم التعليمية في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية الناهضة.

رؤية الحزب لتطوير المنظومة الوطنية للتعليم

يتطلب تطوير واســـتمرار فعالية المنظومة التعليمية توفير مقومات رئيســـية من إســـتراتجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارســـات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم. كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فعالية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشـــرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارســـة مختلف الأنشـــطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصـــراً ضـــرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومســـتويات الجودة المناســـبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأســاســية أن توفر الموارد المالية والبشــرية والمادية والتقنية وإن كان شـــرطاً ضـــرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شـــرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصـــر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

مبادئ برنامج الحزب لتطوير التعليم

يقوم برنامج تطوير التعليم على أســـاس ضـــرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصـــرها وليس التركيز فقط على بعضـــها - كالثانوية العامة - وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصـــر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

1. ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنســـان، والأخذ بمفهوم " التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب" التمدرس".

2. مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خريجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة.
3. حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
4. أن تتكامل في نظم ومناهج وآليات التعليم القدرة على تدريب الإنسان للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي. كما يجب أن يسهم التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
5. الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
6. توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
7. استثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.
8. تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة التي يجب على المنظومة مباشرتها حتى تحقق الأهداف المناسبة لاحتياجات المستفيدين.
9. مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية وتوجيه فعالياتها وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
10. توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها

في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً.

المنظومة الوطنية للتعليم كما يراها الحزب

يرى الحزب أن المنظومة الوطنية للتعليم تضم مجموعات متنوعة من المؤسسات والهيئات ينبغي أن يتم التنسيق والترابط بينها، وهي:

1. الجهات الحكومية القائمة على تنظيم المنظومة التعليمية ووضع الضوابط لممارسة مختلف وظائفها، وإصدار التراخيص بإنشاء المؤسسات التعليمية وإجازة الممارسين لمختلف المهن التعليمية والتربوية، ومتابعة وتقويم مستوى التعليم العام ورصد الاحتياجات والتخطيط لتطوير المنظومة التعليمية واستكمال مقوماتها، وحفز وتشجيع القائمين عليها من القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، وفرض الجزاءات وتوقيع العقوبات على المخالفين لقواعد النظام وآدابه وأخلاقيات المهن التعليمية والتربوية وحقوق الطلاب وذويهم.
2. اللجان المختصة بالتعليم في مجلسي الشعب والشورى وغيرهما من الهيئات ذات العلاقة،
3. مقدمو الخدمات التعليمية والتربوية من مدارس ومعاهد ومراكز تقدم برامج التعليم ما قبل الجامعي، والجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي،
4. الجامعات ممثلة في كليات التربية وغيرها من الكليات التي تساهم في تكوين وإعداد المعلمين وخبراء التعليم والتربويين ومساعديهم من فنيي المختبرات والأنشطة الفنية والرياضية والثقافية وغيرهم من العناصر البشرية في المنظومة التعليمية والتربوية. وكذا جهات التدريب والتنمية المستمرة لأعضاء المهن التعليمية ومساعديهم.

5. أعضاء هيئات التدريس من مختلف التخصصات والمستويات، وأعضاء هيئات الإدارة في المؤسسات التعليمية،
6. أعضاء الهيئات التعليمية المساعدة المختصة في تطبيق تقنيات التعليم مثل محضري المعامل ومدربي الحاسب الآلي وأخصائيي التربية البدنية والأنشطة الرياضية بالمدارس والمعاهد،
7. هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمنظومة التعليمية من جمعيات أهلية ومؤسسات علمية واستشارية تقدم خدماتها من أجل تطوير التعليم ومساندة القائمين عليه،
8. المؤسسة الإعلامية ذات التأثير والاهتمام بالعملية التعليمية والمعبرة عن الرأي العام ومدى رضائه عن مخرجات المنظومة التعليمية،
9. مجتمع الأعمال الذي يمثل المتلقي لمخرجات المنظومة التعليمية،
10. النقابات المهنية التي تضم أعضاء المهن التعليمية والتربوية،
11. مراكز وهيئات الاعتماد والجهات الاستشارية وبيوت الخبرة في مجالات المنظومة التعليمية ومتطلباتها وتقنياتها.

عناصر برنامج تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

1. مراجعة وتقييم خصائص ومستويات كفاءة العناصر الحاكمة للتعليم والتي تشمل ما يلي:
   - مفهوم التعليم ورسالته وغاياته الإنسانية والمعرفية.
   - مدى إتاحة التعليم للراغبين والمستحقين له [تكافؤ الفرص التعليمية].
   - هيكل النظام التعليمي ومستوياته وتنويعاته.
   - بنية الإدارة التعليمية والنمط السائد فيها من حيث المركزية/ اللا مركزية.
   - نظام ومصادر وآليات تمويل التعليـــــم.
   - مناهج التعليم وآليات تطويرها وتقييمها.

- هيكل الموارد البشـرية المتخصـصـين في التعليم مع التركيز على المعلمين وأساليب تكوينهم وتدريبهم وحفزه وتقييم أداءهم.
- نظم التعليم الموازية للتعليم الرسمي.
- مدى استقلال المنظومة التعليمية ومستوى الحرية الأكاديمية.
- مدى استقلال المنظومة التعليمية ومستوى الحرية الأكاديمية.
- البحث العلمي وخدمة المجتمع في مؤسسات التعليم الجامعي.
- مخرجات المنظومة التعليمية ومؤشرات قبول المجتمع لها.

2. وضـع خريطة شـاملة تحصـر المؤسـسـات التعليمية والتربوية القائمة وتحدد الفجوات [أي العناصر الغائبة في المنظومة] التي تفصلها عن المنظومة الأمثل.
3. وضـع برامج محددة لاسـتكمال العناصـر الغائبة في المنظومة الوطنية للتعليم ومن أهمها ما يلي:

- الخطة الوطنية لتأكيد الجودة في مؤسـسـات المنظومة التعليمية وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشـر مفاهيم الجودة في كافة المسـتويات والأصعدة في مجالات المنظومة التعليمية،
- تطوير نظم الاعتماد Accreditation والترخيص Licensure ومنح الشهادات الدالة على التأهيلCertification لجميع مقدمي الخدمات التعليمية من الأفراد والمؤسـسـات، والنص على أن الالتزام بالشـروط والمعايير الواردة في تلك النظم جزء لا يتجزأ من سياسات ونظم الجودة في تلك المؤسسات،
- الخطة الوطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسـسـات المنظومة التعليمية، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات،ونظم وآليات تشجيع المؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية

ذات العلاقة على المشـــاركة في تطوير وتحســـين برامج إدارة المنظومة التعليمية.

- الخطـة الوطنيـة لإعـادة صـــيـاغـة المنـاهج والمقررات في كـافـة البرامج والمســـتويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويســـتثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب،
- البرامج الوطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية،
- الخطط المتكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة الحديثة،
- الخطط والبرامج الشاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف المهن التعليمية والتربوية،
- نظم الحوافز الإيجابية والســـلبية لعناصـــر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.

الآليات المقترحة لتنفيذ برنامج تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

1. إنشـاء " الهيئة الوطنية للتعليم" - هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص - وهي مستقلة عن وزارة التعليم وتتبع مجلس الشعب، و تضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضـــاء الهيئات التدريســـية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص هذه الهيئة بما يلي:

1.1. وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته.

1.2. تصميم الإستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي] وإقرارها في استفتاء شعبي حقيقي، ثم توثيقها في مجلس الشعب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل،بحيث تكون إستراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

1.3. تصميم الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنسيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي.

1.4. تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.

1.5. وضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، و شروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية.

1.6. وضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.

2. إصدار قانون شامل للتعليم – بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم – يترجم مبادئ وأسس وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم ويحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الإستراتيجية.

3. تفعيل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمراقبة مستويات الجودة في عناصر المنظومة الوطنية للتعليم واتخاذ إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تستوفي الشروط، وكذا سحب الاعتماد حين مخالفة شروطه.
4. توحيد وزارتي التعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة تختص بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم ومباشرة الوظائف والاختصاصات المنوط بها تنفيذها في تلك الإستراتيجية. أي تصبح وزارة التعليم أداة تنفيذية تقوم على تطبيق الإستراتيجية وتفعيل قانون التعليم من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما. بل يقتصر دورها على اقتراح ما تسفر عنه مشكلات التطبيق من تعديلات ورفعها إلى الهيئة الوطنية للتعليم التي يكون لها فقط حق اتخاذ القرار في شأن التعديلات المقترحة وطرحها في استفتاء شعبي لإقرارها.

تعميق اللامركزية في التعليم قبل الجامعي

يرى الحزب أن من أهم آفات نظام التعليم الحالي في مصر المركزية الشديدة التي تجعل وزارة التربية والتعليم تسيطر سيطرة شبه تامة على كافة شئون التعليم الأمر الذي يفقد الإدارات التعليمية بالمحافظات القدرة على التلاؤم مع متطلبات المجتمع المحلي، ويعقد إجراءات التعامل مع المواطنين لضرورة الرجوع إلى الوزارات المركزية في كثير من الأمور. لذا يؤكد الحزب على ضرورة تطبيق اللامركزية في أجلى معانيها في المنظومة التعليمية الجديدة وفق الأسس التالية:

المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي

تحقيقاً لمزايا التخصص وإعطاء العناية الكافية لمشكلات التعليم ومتطلباته في المرحلة قبل الجامعية، يتم إنشاء " المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي" يختص بالتخطيط الإستراتيجي للتعليم ودراسة جميع قضايا ومسائل التطوير والتحديث في منظومة التعليم على المستوى قبل الجامعي والإشراف على تطبيقها وتقييم نتائجها. ويكون المجلس أداة الوزير في ترجمة وتنفيذ توجهات إستراتيجية

التعليم التي تحددها " الهيئة الوطنية للتعليم"،ومن أهم عناصـــرها إعداد المعلم وتطوير المناهج وتوفير مقومات العملية التعليمية الســـليمة في المدارس على اختلاف مراحلها ومستوياتها سواء الحكومية أو الخاصة والأهلية. ويرأس المجلس الأعلى نائب لوزير التعليم من بين الخبراء المشهود لهم في مجال التربية والتعليم. الفصـــل بين دور وزارة التعليم باعتبارها قائمة على تنفيذ الإســـتراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها، حيث تتولى المؤســـسـات التعليمية العامة والخاصـة والأهلية على اختلاف مســتوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى الوطني

تتولى وزارة التعليم وهيئاتها وأجهزتها المختلفة مباشـــرة مهام إدارة المنظومة الوطنية للتعليم، وبالاستناد إلى منطق النظم تتبلور هذه المهام فيما يلي:

1. تحديد الغايات والأهداف الإســـتراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. تصـــميم الصـــورة الكلية المســـتهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المســـتقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه. والمعنى المقصـــود هنا أن تضـــمن الهيئة القائمة على إدارة المنظومة الوطنية للتعليم أن كافة عناصـــرها موجودة وقادرة على مباشرة وظائفها.
3. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركـــة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناســـبة وتكون أقدر على تقديم خدمات

أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية [مثل كثير من المدارس والمعاهد الخاصة التي لا تتوفر فيها المقومات المادية أو التقنية أو البشرية الضرورية لتقديم خدمة تعليمية ترقى إلى مستوى المعايير القومية التي أصدرتها وزارة التعليم منذ فترة].

4. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي المنظومة التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.
5. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.
6. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.
7. تصميم نظم وآليات الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
8. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة

من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشـــروط من أفراد ومؤســـســـات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتســبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

9. توفير آليات التدخل للمســاندة في حال تعرض بعض عناصــر المنظومة الوطنية لمشــكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.
10. توفير الإمكانيات الإســتراتيجية اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا يتسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج والمقررات، وتطوير أســاليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراســات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة من المعلمين والخبراء التربويين، والاســتثمار في المراكز التعليمية المتخصــصــة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.
11. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناســب مع طاقات وإمكانيات كل طائف.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المحلي

تكون مديريات التعليم في المحافظات مفوضــة من وزارة التعليم في تنفيذ كافة البرامج واتخاذ جميع الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير العملية التعليمية في إطار الخطة والمعايير المعتمدة. وتعتبر القيادة التعليمية المحلية هي الســلطة النهائية في كل ما يتصــل بالأمور التشــغيلية. ويتشــكل النظام على المســتوى المحلي في مديريات التعليم بالمحافظات والتي تقوم بمباشرة وظائف وأنشطة الإشراف على

مقدمي الخدمات التعليمية وتأمين الموارد والرقابة على الجودة وكافة العمليات المؤثرة في مستوى الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة وفق المخططات والسياسات والمعايير التي تحددت على المستوى الوطني بواسطة وزارة التعليم وهيئاتها المركزية. والأساس في إدارة نظام الخدمات التعليمية على المستوى المحلي أن تتمتع جهات الإشراف المحلية باللامركزية التي تمنحها صلاحيات اتخاذ القرارات وتمكنها بالتالي من التدخل السريع وفي التوقيت المناسب لدرء المخاطر وحشد الجهود المحلية وتحسين الأداء من دون انتظار صدور القرارات من المستوى المركزي [الوطني].

المجلس الأعلى للتعليم بالمحافظة

ولتحقيق التناسق والترابط بين فعاليات منظومة التعليم المحلية واحتياجات وتوجهات المواطنين بها، وتقييم كفاءتها وفعاليتها ومدى نجاحها في خدمة التنمية المحلية، ينشأ " المجلس الأعلى للتعليم بالمحافظة" ليباشر الاختصاصات التالية:

1. وضع الرؤية العامة للتعليم بالمحافظة في ضوء الفلسفة والمبادئ الرئيسية التي توجه المنظومة الوطنية للتعليم.
2. تحديد أسس ومحاور إضفاء الطابع المحلي الذي يعكس خصوصيات المحافظة عند بناء المناهج وتحديد المهارات والقدرات الضرورية في تكوين الطلاب بما يتوافق واحتياجات وأوضاع المجتمع المحلي.
3. وضع المعايير الرئيسية في إدارة وتوجيه فعاليات المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة.
4. الإشراف على تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة المحلية للتعليم، وحفز المؤسسات التعليمية بالمحافظة على الالتزام بشروط ومعايير نظام ضمان الجودة والاعتماد.

5. مراقبة الأداء المالي والإداري بمؤسسات التعليم بالمحافظة والبحث في أساليب تنمية مواردها المالية.
6. تنظيم اســـتخدام الخبرات الاســـتشـــارية في مجالات التعليم والعلوم التربوية للمساعدة في تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية بالمحافظة.
7. السعي لإيجاد الآليات المناسبة لربط المؤسسات التعليمية بقطاعات الأعمال [الإنتاج والخدمات] في المحافظة وإتاحة فرص التواصـل بينها لضـمان اكتسـاب خريجي تلك المؤسـسـات للمهارات والقدرات المناسـبة من خلال تنظيم أعمال التدريب العملي في مواقع العمل.

ويتشـــكـل " المجلس الأعلى للتعليم بـالمحـافظـة" من ممثلي مختلف قطـاعـات وهيئات المجتمع المحلي ذوي الاتصـال بقضـايا التعليم وتنمية الموارد البشـرية، على أن يكون من بينهم رئيس [رؤســـاء] الجامعة الموجودة في نطاق المحافظة. ويختار المجلس من بين أعضـــاءه رئيســـاً ونائباً للرئيس أو أكثر، ويحدد المجلس اختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويرفع المجلس تقاريره وتوصياته إلى المجلس الشعبي المحلي، ويتابع تنفيذ توصياته مع المحافظ.

إدارة المنظومة التعليمية على المستوى المؤسسي

تكون إدارة المؤســـســـة التعليمية [مدرســـة] مســـئولة عن التخطيط والتنســـيق والمتابعة لضـــمان تحقيق المســـتويات الأفضـــل من عناصـــر العملية التعليمية والتربوية، وتتمثل أهم وظائف الإدارة التعليمية فيما يلي:

1. توفير أنواع ومستويات الخدمات التعليمية والتربوية التي تتميز بالجـــــــــودة والتحســـين المســـتمر وتتوافق مع احتياجات المجتمع وشـــرائح طالبي الخدمة من كل مؤســـســـة، وبالتناســـق مع المعايير والمســـتويات المحددة في النظم والتشريعات الوطنية للتعليم،

2. تأكيد وتحسين الجودة والتطوير المستمر في مستوى الخدمات وفق منهجيات وآليات معتمدة في النظام الوطني لضمان الجودة والاعتماد،
3. تخريج متعلمين يتصفون بالقدرات المعرفية والمهارات التطبيقية المناسبة لاحتياجات المجتمع.
4. توفير مناخ تعليمي وتربوي صحي ومحابي لتنمية شخصية المتعلم وتزويده بالقيم الأخلاقية والوطنية التي تجعل منه مواطناً صالحاً ومنتجاً.
5. إصدار منتجات تعليمية وتربوية تسهم في تنمية الرصيد المعرفي وتراكم الخبرات الوطنية بما يهيئ القدرة على التطوير المستمر لعناصر المنظومة التعليمية والتربوية.
6. تخطيط وتنسيق ومتابعة العمليات التعليمية والتربوية في ضوء المعايير ووفق النظم المعتمدة.
3. تطبيق نظم وأساليب قياس الأداء وتقويم النتائج للطلاب والمعلمين.
4. إجراء القياسات الفعلية للتأكد من توافق الأداء مع المعايير والالتزام الدقيق بها
5. العمل على توفير متطلبات الاعتماد أو التراخيص أو الشهادات بحسب الأحوال، وتأمين استمرار تلك الشروط تحسباً للمراجعات والفحوص الميدانية التي تقوم بها جهات الإشراف الحكومية أو هيئات الاعتماد.
6. تنسيق أنشطة وفعاليات الأجزاء المختلفة في المؤسسة التعليمية لضمان تكامل الخدمات وتناسقها.
7. وضع نظم ضبط التكلفة والرقابة على المصروفات وتدبير التمويل اللازم لمباشرة أنشطة المؤسسة.
8. تخطيط وتدبير الموارد البشرية، المالية، التقنية، المادية وغيرها اللازمة للأداء وتحقيق الأهداف المخططة.

توجهات إستراتيجية لرفع كفاءة التعليم قبل الجامعي

يؤكد الحزب على أهمية وضـع التوجهات التالية موضـع الدراسـة الجادة والتطبيق الفعال من أجل ضمان تحسين مستوى التعليم قبل الجامعي:

1. الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال والتوسـع في إلحاق الأطفال بها والنظر في ضـمها إلى التعليم الإلزامي نظراً لخطورة تلك المرحلة العمرية في تكوين الطفل .
2. مد فترة الإلزام لتصبح 12 عاماً أي إلى نهاية المرحلة الثانوية.
3. تطوير بنية التعليم الثانوي والتخلص من ثنائية التعليم العام/ الفني، والتحول إلى نظام المدرسـة الثانوية الشـاملة أو نظام المقررات بحيث يحصـل جميع الطلاب على جرعة مشـتركة من المقررات الأسـاسـية في العلوم والرياضـيات واللغات وعلوم الحاسـب الآلي وتقنية المعلومات، فضـلاً عن القدر اللازم من المواد الاجتماعية، ثم يختار كل طالب بعد ذلك المقررات التخصـصـية التي تتناسـب وميوله وقدراته سـواء في المجالات العلمية أو الأدبية أو التقنيات والتطبيقات الفنية.
4. تشـجيع التوسـع في التعليم الخاص، مع تشـديد الرقابة على ما يقدم من مستويات تعليم، وإخضاع كافة المؤسسات التعليمية الخاصة لضوابط ومعايير الجودة الشاملة وضرورة التأهل للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.
5. اعتبار المرحلة الثانوية مرحلة دراسية منتهية، والفصل بين الحصول على شهادة الثانوية العامة والالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا عن طريق الاعتماد على اختبارات قبول في مواد مؤهلة تجريها الجامعات . والتحرر من شـرط التقدم لمؤسسات التعليم العالي في نفس سنة الحصول على الثانوية العامة.
6. تأكيد سلطات الإدارة التعليمية في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في اختيار وتقويم أداء أعضـاء هيئات التدريس بها واتخاذ الإجراءات المناسـبة لإنهاء

خدماتهم في حالات التقصـير في الأداء أو تدنيه عن المسـتوى المسـتهدف بما يحقق للمؤسسة التعليمية فرصة الحصول على الاعتماد.

تطوير برنامج الثانوية العامة

نظراً لأهمية نظام الثانوية العامة وكثرة التعديلات التي أدخلت عليه في السـنوات الماضية، ورغبة في تحقيق الاستقرار للنظام وتأكيد أهدافه في تأهيل الطلاب معرفياً ومهارياً وسـلوكياً من دون الارتباط بفكرة أنه جواز المرور للالتحاق بالجامعة، يرى الحزب أن يصمم برنامج الحصول على شهادة الثانوية العامة على الوجه التالي:

البرنامج المشترك:

وهو برنامج عام يدرسـه جميع الطلاب والطالبات ويمثل نسـبة في حدود 30% من مجموع المواد اللازمة للحصـول على الشـهادة الثانوية العامة، ويتضـمن المجالات التي لا بد أن يدرسـها جميع الطلاب والطالبات وتدخل درجاتها ضـمن المجموع الكلي والتي يمكن أن تكون كالتالي:

- اللغة العربيـــــــــــــة
- اللغة الإنجليزيـــــــــــة
- التربية الدينية والقوميـــة
- مقدمة في الرياضيـــــات
- مقدمة في العلوم المتكاملة
- مقدمة في الحاسب الآلـــي
- مقدمة في علـــــوم الإدارة
- التربية الدينيـــــــــــة
- التربية الوطنية وحقوق المواطنة
- التربية البدنيـــــــــــة
- الدراسات الاجتماعيـــــة

البرنامج التخصصي:

وهو برنامج تخصصي يقدم فيه مساران يختار الطالب - أو الطالبة - المسار الذي يرغب فيه ويناسب إمكانياته وميوله ويشكّل نسبة 50% من مجموع المواد في برنامج الثانوية العامة. والمساران هما ما يلي:

مسار العلوم الأدبية: ويركز على العلوم الدينية، واللغة العربية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإدارية، فضلاً عن تقنية المعلومات والحاسب الآلي، واللغة الأجنبية الأولى والثانية [بحسب اختيار الطالب أو الطالبة]

مسار العلوم الطبيعية: ويركز هذا المسار على مجالات الرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، فضلاً عن تقنية المعلومات والحاسب الآلي، واللغة الأجنبية الأولى والثانية [بحسب اختيار الطالب أو الطالبة]،

ويجوز للطالب أو الطالبة تغيير مسار التخصص حسب قواعد يحددها النظام.

البرنامج الاختياري [الحر]

يقوم هذا البرنامج على اختيار الطلاب والطالبات لعدد من المواد [المقررات] في حدود 20% من مجموع مقررات برنامج الدراسة بالثانوية العامة وذلك حسب ميولهم ورغباتهم وبما يتفق مع استعداداتهم وقدراتهم. ويتم اختيار تلك المقررات من قوائم المقررات الاختيارية التي يطرحها برنامج الثانوية العامة، كما تعتبر جميع المقررات غير الإجبارية بالنسبة للطالب بمثابة مقررات حرة يمكنه الاختيار من بينها[كأن يختار طالب المسار العلمي مقررات من برنامج مسار العلوم الأدبية وبالعكس].

فترة الدراسة الثانوية

مدة الدراسة للحصول على شهادة الثانوية العامة ثلاث سنوات تنقسم إلى ستة 6 فصول دراسية، في السنتين الأولى والثانية يتم اختبار الطلاب فيهما بنظام النقل

على مستوى كل مدرسة على حدة، وتكون السنة الثالثة فقط اختبار مسابقة على المستوى الوطني باعتبارها نهاية مرحلة تعليمية.

نظام التقييم

يجب أن تشمل آليات تقويم واختبار الطلاب وسائل حديثة لتقويم القدرات والمهارات والقيم التي يكتسبونها أثناء الدراسة وليس فقط قياس الكم المعرفي الذي يحصلون عليه. وبذلك يتم تقييم الطلاب في المجالات التالية:

- أعمال الفصل %20
- الحضور والغياب %05
- اختبار منتصف الفصل الدراسي %20
- اختبار نهاية الفصل الدراسي %40
- تقييم المهارات والقدرات الفكرية %10

القبول بالجامعات والمعاهد العليا

الحاصلون على شهادة الثانوية العامة ويرغبون في الالتحاق بالدراسة الجامعية أو الدراسة بالمعاهد العليا على مستوى الجامعات عليهم تأدية اختبارات في مادة أو أكثر إضافية مميزة ومؤهلة للقبول في كل كلية [وذلك بديلاً عن نظام المستوى الرفيع]، وتضم الدرجة الحاصل عليها الطالب إلى مجموع درجاته في الاختبار العام.[على سبيل المثال يمكن أن تكون المادة المؤهلة للقبول في كليات الطب لطلاب الشعبة العلمي/ رياضة هي علم وظائف الأعضاء، والمادة المؤهلة للقبول في كليات الحقوق لطلاب الشعبة الأدبي هي علم المدخل إلى القانون وهكذا...]. وتحدد الجامعات المواد التي تراها مؤهلة للقبول في كلياتها المختلفة، كما تشرف على تصميم مناهجها وإعداد مقرراتها وإقرار الكتب والمراجع والوسائل التعليمية

المســتخدمة فيها. وتوفر الجامعات تدريباً خاصــاً لمعلمي المدارس الثانوية الذين يتولون تدريس الموارد المؤهلة للقبول فيها.

فترة صلاحية شهادة الثانوية العامة

تكون شـهادة الثانوية العامة صالحة لمدة ثلاث سـنوات كمؤهل للالتحاق بالدراسـة الجامعية أو الدراسـة بالمعاهد العليا على مسـتوى الجامعات. وفي هذه الحالة يجوز للطالب الحاصـــل على الشـــهادة التقدم للالتحاق بالجامعات والمعاهد في نفس السنة الحاصل فيها على الشهادة وفي العامين التاليين.

جواز إعادة الاختبار في مواد لتحسين المجموع

للطالب/الطالبة الحق في طلب إعادة الاختبار في المواد التي ســبق اجتيازها بنجاح وذلك بغرض تحســين المجموع الحاصــلين عليه، وفي هذه الحالة يجوز للطالب/ الطالبة إعادة الاختبار في أي عدد من المواد لمرات متعددة، ويحصـــل دائماً على الدرجة الأعلى في أي اختبار يجتازه.

متطلبات واجبة قبل البدء في تنفيذ النظام الجديد

- لا بد من إعداد توصـيف كامل للمواد العلمية [المقررات] والتأكد من اتفاقه مع المعايير القومية للتعليم.
- لا بـد من إعـداد المـادة العلميـة لكـل مقرر وطرحهـا بين الخبراء لمراجعتهـا والاطمئنان إلى المســتوى العلمي والتناســق التربوي واتفاقها مع أهداف نظام الثانوية العامة الجديد ومواصفات الخريج المستهدفة.
- لا بد من مراجعة نظم التعليم في المرحلتين السابقتين [مرحلة التعليم الابتدائي والإعـدادي] للاطمئنـان إلى توافقهما منهجياً وتربوياً مع نظام الثـانوية العـامة الجديد،
- وفي ضـــوء المتطلب الســـابق، يصـــبح منطقياً بدء تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد على الطلاب الذين يبدءون دراستهم في التعليم الابتدائي الذي تم تطويره.

- تجربة نظام الثانوية العامة الجديد على عينات مختارة من الطلاب في مناطق تعليمية مختلفة لاختبار مدى تقبلهم واستيعابهم لمنطق النظام الجديد قبل تعميمه على الجميع.
- تصميم برامج لتطوير وتنمية قدرات ومهارات معلمي المرحلة الثانوية لتفهم أهداف النظام الجديد وتمكينهم من التعرف على محتويات المواد العلمية الجديدة وذلك قبل البدء بتطبيق النظام.
- تصميم نظام للإرشاد الأكاديمي في كل مدرسة يساعد الطلاب على معرفة واستكشاف ميولهم وقدراتهم، واختيار التخصص والمواد المناسبة، ومن ثم يستطيع الطالب أن يختار مجال دراسته الجامعية ومهنته ومجال عمله المستقبلي.
- بذل جهد خاص لتطوير نظم الإدارة المدرسية وإعمال معايير الجودة والاعتماد، وتأكيد الجدية والانضباط في تنفيذ النظام التعليمي.
- يتشكل في كل مدرسة مجلس للأمناء يضم عناصر من أولياء الأمور بالمدرسة وشخصيات عامة من المهتمين بقضايا التعليم وخبراء في التعليم وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني. على أن يكون عدد الأعضاء في حدود 15 عضواً، ويختارون من بينهم رئيساً للمجلس ونائباً أو أكثر للرئيس، ويحدد المجلس اختصاصاتهم. ويوضح المجلس توصياته ونتائج تقييمه لأمور المدرسة إلى إدارة المدرسة، كما يقدمها إلى رئيس " المجلس الأعلى للتعليم بالمحافظة".

تطوير التعليم الجامعي

إن الجامعات ومعاهد التعليم العالي هي المسئولة عن إعداد الشباب وتأهيله علمياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً كي يكون قادراً على خدمة الوطن بكفاءة وفعالية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويرى الحزب أن الجامعات والمعاهد العليا الحكومية تعاني من مشكلات خطيرة تحد من قدرتها على أداء وظائفها

العلمية والبحثية وتعوّق تحقيق رســـالتها في بناء صـــرح العلم والبحث العلمي لمساندة جهود ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة والتطوير المجتمعي المستمر.

أهداف التعليم الجامعي والعالي

يؤكد الحزب على ضـــرورة توضـــيح الأهداف التالية باعتبارها الأســـاس في توجيه فعاليات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في البلاد:

1. تكوين الموارد البشـرية المصـرية تكويناً علمياً و تقنياً و فكرياً و ثقافياً متكاملاً و متوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكزاً إلى تقنياته، وتوفير سبل التنمية المسـتمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشـاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع و تحقيق نموه و تطوره و دعم قدراته .
2. المشاركة المنظمة و الفاعلة في تنمية و تطوير الرصيد المعرفـــــي للمجتمع و مباشـــرة البحث العلمي المنظم و التطوير التقني لحل مشـــكلات المجتمع و المســـاهمة في التنمية الوطنية الشـــاملة، وذلك من خلال التوظيف المخطط والتنميـــة المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما يتناسق مع احتياجات المجتمع و متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهـــم في زيادة قدراته التنافسية.
3. اســـتثمار العلم والتقنية في إدارة منظمات التعليم الجامعي وتنمية علاقات التعاون و التفاعل الديمقراطي بين عناصـــرها، وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر و الجودة الكاملة في نسيج المنظمة ونظمها بما يقدم نموذجـــاً يحتذى في سائر منظمات و قطاعات المجتمع.

المبادئ الحاكمة لتطوير التعليم الجامعي والعالي

يرى الحزب ضــرورة التزام الدولة والمجتمع بالمبادئ التالية ضــماناً لقيام منظومة متميزة للتعليم الجامعي والعالي:

1. الجامعات والمعاهد العليا المتخصــصــة مؤســســات تعليمية ومراكز للبحث العلمي والإشــعاع الثقافي وخدمة وتطوير المجتمع والبيئة، وهي مؤســســات مســتقلة مالياً وإدارياً وأكاديمياً تحكمها لوائحها الخاصــة وتديرها مجالس وقيادات منتخبة ديمقراطياً من بين المؤهلين علمياً وأكاديمياً وفق القانون، ولها حرية العمل من دون تقيد بالنظم الحكومية التقليدية،كما أن لها الحرية في تنمية مصــادرها الذاتية للتمويل للوفاء باحتياجاتها التعليمية والبحثية وتطوير إمكانياتها. وتخضــع الجامعات والمعاهد وإداراتها وأعضــاء هيئات التدريس بها لعمليات التقويم المستمرة والتي يتوقف عليها استمرار الترخيص لها بالعمل، كما يرتبط التقدم الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس بنتائج هذا التقويم.
2. وتلتزم الجامعات والمعاهد باســتيفاء شــروط ومعايير الاعتماد الأكاديمي والتوافق مع متطلبات نظام ضــمان الجودة والاعتماد في جميع عملياتها وفعالياتها. وهي مطالبة بتحقيق الملائمة المســتمرة بين برامجها التعليمية والبحثية والمعرفية وبين متطلبات التنمية الوطنية الشــاملة واحتياجات المجتمع وتطلعاته، وإدماج آليات التجديد والتحديث في نظم التعليم و مناهجه وبرامجه لتواكب التطورات العلمية والتقنية والمعرفية المستمرة و المتصاعدة، والسعي للوصول إلى مستويات التميز المتعارف عليها عالمياً. كما ينبغي عليها أن تعمل على تنويع برامجها وتطوير أســاليبها باســتخدام تقنيات الاتصــالات والمعلومات المتجددة للوصــول بخدماتها التعليمية لكل من يرغب فيها في كل وقت وفي أي مكان.

3. التعليم الجامعي حق للطالب القادر على مواصـــلة التعليم بتميز والذي تتوفر فيه الشروط الموضوعية للنجاح في الدراسة، ومن ثم لا يكفـــــــــي المجموع في شـــهادة الثانوية العامة كشـــرط وحيد للقبول في الجامعات وإنما ينبغي تطبيق مجموعـة من المعـايير واختبـارات القبول واجتيـاز المواد المؤهلـة للقبول التي تحددها الجامعات بما تتناسـب مع طبيعة الدراسـة في كل كلية كأسـاس لتحديد من يقبل للدراســـة بها. كذلك فإن التعليم الجامعي والعالي خدمة مجتمعية تلبي مطلباً إنسانياً متجددا لا يقتصر فقط على سنوات الدراسة المحددة في نظم التعليم الحالية، وإنما يسـتمر ويتصـل على مدى حياة الإنسـان ورغبته المتجددة في العلم والمعرفة.
4. يصـــدر قانون موحد للتعليم الجامعي والعالي ينص فيه على المبادئ العامة والقواعـد الإســـتراتيجيـة الحاكمـة لعمليـات إنشـــاء وإدارة وتقييم الجامعـات والمعاهد، على أن يكون لكل جامعة ومعهد لائحة خاصـــة تصـــدر من الســـلطة المختصة بها تبين كافة القواعد والإجراءات التفصيلية في تشغيل وإدارة الجامعة وتدبير مواردها والتصرف فيها. ويتضمن القانون كل المسائل المتعلقة بشئون الجامعة أو المعهد وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى. ومن المهم أن ينص القانون على تطوير أســـلوب القبول بالجامعات والمعاهد وفق نظام يقوم على تفعيل ســـلطة الجامعات والمعاهد في إدارة عمليات القبول، مع خضـــوعها للمراقبة من هيئة الاعتماد وضـــمان الجودة للتحقق من سـلامة معايير وأسـاليب وقرارات القبول. كما يجب أن يؤكد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضـــاء هيئات التدريس والطلاب، وفتح قنوات التعبير لهم للمشـــاركة بالرأي في المســـائل الجامعية والقضايا الوطنية.

5. أعضاء هيئات التدريس عنصر فاعل ورئيسي في العمل الجامعي ولهم الحق في مباشـــرة الإبداع والابتكار العلمي والبحثي دون قيود، كما يشـــاركون في الإدارة الأكاديمية للجامعات والمعاهد وفق لوائحها ونظمها المعتمدة. ويتم اختيارهم وفق المعايير والأســـاليب الأكاديمية المتعارف عليها عالمياً، وهم متفرغون للعمل الجامعي مع تعويضهم التعويض العادل والمكافئ لجهودهم وخبراتهم . ومن المفهوم أن جميع المبادئ الســـابقة تنطبق بذات الدرجة على جميع الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية.

المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي

يتم تطوير المجلس الأعلى للجامعات ليكون " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي"، ويعنى بذات القضايا الإستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم وإعداد وتنمية هيئات التدريس وتوفير متطلبات ضـمان الجودة وتنمية القدرات العلمية والبحثية للجامعات والمعاهد العليا، مع تأكيد الاســتقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات. وفي ضـــوء هذا التطوير يتم إلغاء كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا. ويرى الحزب ضـــرورة أن يتولى المجلس إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم الجامعي والعالي وفق الأسس التالية:

غايات التطوير

1. إحداث نقلة نوعية في هياكل وبرامج ومناهج وتقنيات التعليم الجامعي في مصر ترقى بجميع مؤسساته إلى مستوى الوفاء بمتطلبات الاعتماد كما تحددها معايير الاعتماد المتعارف عليها عالميا.
2. بناء وتدعيم القدرات الذاتية لمؤسسات التعليم الجامعي المصرية على تحقيق النمو والتطوير المســتدام والمواكبة الفعالة والإيجابية للتطورات العلمية والتقنية في كافة فروع العلم وتطبيقاتها.

3. تأكيد قدرة مؤسسات التعليم الجامعي المصرية على إعداد وتأهيل الخريجين بالتوافق المستمر مع التطورات في المجتمع واحتياجات سوق العمل المحلي والفرص المتاحة في أسواق العمل الإقليمية والدولية.

آليات التطوير

تصدر " الهيئة الوطنية للتعليم" مبادرة في شكل وثيقة مبادئ للتطوير والتحديث تمثل الأسس المرجعية التي تلتزم بها الجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وتتضمن "وثيقة المبادئ المرجعية" العناصر والشروط والمعايير التي ينبغي أن تتوفر في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وفق الأطر المتعارف عليها في نظم التعليم الجامعي والعالي المتميزة في العالم.

ويراعى أن تؤكد "وثيقة المبادئ المرجعية" الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري للجامعات وعناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي وتحدد مسئولياتها الاجتماعية ودورها الأساس في التنمية الوطنية الشاملة. وتنشر "وثيقة المبادئ المرجعية" على كافة مؤسسات منظومة التعليم الجامعي والعالي وتجري مناقشتها بشكل مكثف يشارك فيه أعضاء هيئات التدريس ومجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات والمعاهد ومجالس الجامعات. كما يجري طرحها على الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، ويتم تنقيحها في ضوء تلك المناقشات واعتمادها من " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" باعتبارها وثيقة ملزمة لكافة مؤسسات منظومة التعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة.

تلتزم كل جامعة ومؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بترجمة "وثيقة المبادئ المرجعية" إلى خطة إستراتيجية للتطوير الشامل لخمس سنوات تتضمن كافة العناصر الأكاديمية والإدارية والتقنية والمعلوماتية، وعلى الأخص ما يلي:

- البناء الإستراتيجي شاملاً رسالة الجامعة - أو المعهد - ورؤيتها الإستراتيجية، والإستراتيجيات العامة والسياسات الرئيسية والأهداف الإستراتيجية التي تلتزم بتحقيقها.
- البناء الأكاديمي شاملاً مجالات التخصص وفروع العلم التي توليها المنظمة التعليمية عنايتها بهدف تحقيق التميز، والمناهج والمقررات، والمصادر المعرفية.
- هيكل وآليات وتقنيات العملية التعليمية وأساليب التدريس والاختبار والتقييم ومعايير ضمان الجودة الشاملة في كافة عناصر التعليم.
- البنية الاتصالية والمعلوماتية المساندة للعمليات التعليمية والبحثية بالمنظمة التعليمية.
- هيكل وأعداد ومواصفات هيئة التدريس وبرامج الإعداد والتأهيل والتنمية المستمرة للأعضاء ومعاونيهم.
- هيكل التنظيم الخاص بالبحث العلمي والأهداف الإستراتيجية لتنمية القدرات البحثية للمنظمة التعليمية وتوجهات محددة للتحول إلى صورة من صور " جامعات البحوث".
- هيكل وآليات تقييم الأداء المؤسسي.
- اقتصاديات التعليم والبحث العلمي، وخطة تنويع وتنمية مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على موارد الموازنة العامة [بالنسبة للجامعات والمعاهد العليا الحكومية] باعتبارها المصدر الوحيد أو الأساس للدخل،
- هيكل وإمكانيات وتوجهات الأنشطة الجامعية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة واقتصاديات النشاط ومعايير التقييم ومقومات التطوير والتميز المستمر.

يراعى أن تتكون الخطة الإستراتيجية لكل مؤسسة في منظومة التعليم الجامعي والعالي من جزأين رئيسيين، الجزء الأول يوضح خطة الإدارة المركزية للجامعة [أو المعهد] باعتبارها مستوى تنظيمي مؤسسي مركزي تتبعه كليات ومعاهد و فروع، وتعبر الخطة في هذا الجزء عن دور الإدارة المركزية ووظائفها الإستراتيجية في تنسيق أنشطة الكليات والمعاهد والفروع، وتوجيهها لتحقيق إستراتيجية عامة وأهداف مشتركة، وتوفير الدعم والمساندة وتقديم الخدمات والأنشطة المركزية التي لا تستطيع – أو لا يجب – أن تتواجد في كل كلية أو معهد أو فرع. أما الجزء الثاني فيوضح الخطة الإستراتيجية لكل كلية أو معهد أو وحدة من وحدات الجامعة [أو المعهد]الأم وفق العناصر التفصيلية المتناسبة مع طبيعة كل منها. وتكون مسئولية الجامعة تحقيق التناسق بين تلك الخطط وصولاً إلى أداء مؤسسي متكامل، مع الالتزام دائماً بالمبادئ الرئيسية المتضمنة في "وثيقة المبادئ المرجعية".

تختص كل مؤسسة في منظومة التعليم الجامعي والعالي باتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية والمالية فضلاً عن الأكاديمية اللازمة لوضع خططها موضع التنفيذ. كما تقدم كل وحدة جامعية [كلية ،معهد، مركز، وحدة ذات طابع خاص، فرع] تقارير دورية عن تقدم التنفيذ على كافة محاور الخطة المعتمدة، كما تعد كل جامعة تقارير دورية عن تقدم التنفيذ على المستوى المؤسسي العام [الجامعة]. وتناقش تقارير متابعة الأداء على مستوى الجامعات والمعاهد في " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" وتصدر ملاحظات إلى الجامعات المعنية بنتيجة تلك المناقشات.

اختيار قيادات الجامعات والمعاهد العليا الحكومية

1. يتم تشكيل هيئة جامعية مستقلة لاختيار القيادات الجامعية في إطار " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" تتولى الإعلان عن الوظائف الشاغرة وبيان أوصافها وطبيعة المهام والواجبات والأهداف المطلوب تحقيقها من كل وظيفة

ومتطلبات شـغلها، كما تتلقى طلبات الراغبين غي شـغل كل وظيفة، ثم تتولى فحص الطلبات والتأكد من انطباق الشروط، ثم تعلن قوائم بأسماء المرشحين لكل وظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط.

2. تجرى انتخابات في كل جهة جامعية بها وظائف شـاغرة - تحت إشـراف هيئة اختيار القيادات الجامعية - وذلك لاختيار أفضـل المتقدمين [سـواء كانوا من نفس الجامعة أو من خارجها]. ويشارك في الاختيار جميع أعضاء الجهة المعنية ذوي العلاقة.
3. تعرض نتائج الانتخابات على مجلس الجامعة المعنية [أو المعهد] للتصـويت على اختيار أحد المرشـحين من بين الحاصـلين على 75% أو أكثر من أصـوات الناخبين.
4. ويكون للجامعات والمعاهد العليا الخاصة أو الأهلية إتباع ذات الأسلوب أو وفق نظامها الخاص الصادر في لائحة النظام الأساسي لها والمعتمد من وزارة التعليم بعد توصية " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي".

تطوير الدراسات العليا والبحوث

يرى الحزب ضـرورة تطوير الدراسـات العليا ومراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، ويؤكد أهمية إنشاء " كلية الدراسات العليا" في كل جامعة، بحيث تتجمع فيها القدرات الأكاديمية والمقومات التنظيمية والتقنية الكفيلة بتحقيق مسـتوى رفيع من التعليم وفرص البحث العلمي والاقتراب بذلك من مفهوم " جامعة البحوث" كما في جامعات العالم العريقة.

كما يرى الحزب ضرورة إعادة هيكلة برامج الدراسات العليا في الجامعات الحالية في ضـوء توفر المقومات والموارد المناسـبة ومسـتوى القدرات العلمية والموارد الأكاديمية والبشرية المتاحة بها. ويرى الحزب ضرورة أن يصدر " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" مجموعة المعايير التي يجب الالتزام بها قبل أن تقدم

جامعة أو معهد على إنشـاء برامج متخصـصـة للدراسـات العليا حتى تتحقق لها القدرات العلمية والموارد البشـرية اللازمة لتقديم خدمات تعليمية على مسـتوى رفيع.

تطوير أوضاع المعاهد العليا الخاصة

يلاحظ الحزب بكثير من القلق انتشـار عدد كبير من المعاهد العليا الخاصـة التي لا يتوفر للكثير منها المقومات الضـرورية لإقامة كيانات تعليمية فاعلة ترقى للمسـتويات المسـتهدفة، ويدعو الحزب وزارة التعليم – بعد مراجعة " المجلس الأعلى للتعليم الجامعي والعالي" إلى بدء مشـروع يسـتهدف حفز أصـحاب تلك المعاهد للاندماج في عدد محدود من الكيانات التعليمية الكبرى بمسـمى أكاديمية مثلاً، بحيث تنشـأ عن هذه الكيانات مؤسـسـات تعليمية تتوفر لها الإمكانيات البشـرية والمادية والتقنية والمقومات الأكاديمية التي تتيح لها القدرة على الوفاء بمتطلبات ضمان الجودة والاعتماد والالتزام ب "وثيقة المبادئ المرجعية".

9. تطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي

يهدف برنامج الحزب إلى إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية لتحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية والخدمات العلاجية للمواطنين واستثمار الموارد المتاحة أفضل استثمار ممكن.

ويقوم البرنامج في هذا الصدد على المبادئ التالية:

1. ضـرورة إحداث أعلى درجات التنسـيق والترابط بين عناصـر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية وتحقيق الترابط بين عناصرها التي تضم:
   - مقدمو الخدمات الصحية من أفراد ومؤسسات في القطاعين العام والخاص .
   - هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بقطاع الخدمات الصـحية من جمعيات أهلية ومراكز رعاية المعاقين ذهنياً أو عضوياً، والنقابات المهنية القائمة على تنظيم ممارسة المهن الطبية والصيدلانية والمهن الطبية المساعدة.

- الجهات الحكومية القائمة على تنظيم الخدمات الصـحية ووضـع الضـوابط لممارسة مختلف وظائفها.
- مؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل الطبي الحكومية والخاصة.
- وسـائل الإعلام والجمعيات والهيئات المعنية بالتوعية بالقيم والممارسـات الصحية الصحيحة لمختلف نوعيات ومستويات المستفيدين.

2. ضرورة تنسيق فعاليات كافة الجهات ذات التأثير في مستويات الصحة العامة – سلباً وإيجاباً – وتضمين برامجها في إطار إستراتيجية وطنية للارتقاء بمستويات الصـحة العامة. وفي مقدمة تلك الجهات مؤسـسـات التعليم والتدريب على اختلاف مسـتوياتها، وسـائل الإعلام، جماعات المجتمع المدني، المؤسـسـات الثقافية، المؤسسة الدينية، مؤسسات الإنتاج والخدمات.
3. إشـراك أصـحاب المصـلحة في توجيه نظام الخدمات الصـحية وتقييم فعالياته وتصحيح مساره إن انحرف عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
4. ضـرورة توفير الموارد اللازمة للمنظومة الوطنية للخدمات الصـحية بما يتناسـب مع مستوى الخدمات الصحية المناسب لاحتياجات المواطنين.

أهم سلبيات النظام الحالي للرعاية الصحية والعلاجية:

يبدي حزبنا مزيداً من القلق لما يتحمله المواطنون من سـلبيات النظام الحالي للرعاية الصـحية والعلاجية، فهم يتحملون العبء الأكبر من نفقات العلاج [61% تقريبا]، بينما تساهم الدولة بنسبة 34% من إجمالي تمويل العلاج، وتساهم جهات التأمين الصـحي الاجتماعي وشـركات التأمين الخاصـة وجهات العمل بنسـبة آخذة في الانخفاض إلى أن بلغت 5% فقط وتسـهم المنح والمعونات الخارجية بنسـبة 1% .من إجمالي التمويل في عام 2002.

من جانب آخر، فإن النظام يفتقد الترتيب المنطقي لأولويات الإنفاق على الخدمات الصحية التي تقوم على إدارتها وزارة الصحة والسكان، إذ يتم توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية العلاجية عالية التكلفة بدلاً من الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية والأساسية، وذلك فضلاً عن ارتفاع المصروفات الإدارية وانخفاض كفاءة الإدارة. كذلك يتوجه أكثر من 3/1 ثلث الإنفاق على شراء الدواء وهي نسبة تفوق المعدلات العالمية التي تتراوح بين 20% - 25% من الإنفاق الكلي على الصحة. وأخطر تلك السلبيات عدم التمييز بين الأغنياء والفقراء في تقديم الدعم الصحي وتحمل الفقراء بالتالي لعبء مادي كبير للحصول على الخدمات الصحية يفوق ما يتحمله الأغنياء لنفس الغاية.

من ناحية أخرى، يبدي الحزب القلق نتيجة انخفاض نسبة تغطية التأمين الصحي الاجتماعي، حيث يشمل أقل من نصف السكان فقط، ولا يغطي فئات كبيرة من المجتمع مثل الفلاحين وربات المنازل والعمالة غير المنتظمة وغير العاملين وممن لا يتوفر لهم مصادر دخل ثابتة.

برنامج الحزب لإعادة هيكلة منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي

يهدف الحزب إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على قطاع الصحة والسعي لزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية الوقائية والأساسية، وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين مع مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين الفقراء والأغنياء، وتطوير نظام التأمين الصحي الاجتماعي ليغطي جميع فئات المجتمع ويضمن لكل مواطن الحصول على مجموعة الخدمات الأساسية. وكذلك يهدف الحزب إلى الاستمرار في تقديم العلاج المجاني للفقراء، وتنسيق الإفادة من المساهمات المجتمعية في تمويل برامج الرعاية الصحية. ويهدف برنامج الحزب بالأساس إلى تعظيم الاستفادة من البنية الأساسية والطاقات الصحية والعلاجية المتاحة حالياً لدى جميع مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية في قطاعات الخدمة الحكومية والخاصة والتنسيق

بينها لمنع تكرار الخدمات أو الازدواج في شـراء المعدات والتجهيزات، وكذا لتنسـيق توزيع مصادر الرعاية الصحية والعلاجية توزيعاً متناسباً بين كافة مناطق الجمهورية وعدم تركزها في مناطق بعينها وافتقاد مناطق أخرى لتلك الخدمات.

أولاً: إدارة الخدمات الصحية على المستوى الوطني

إنشاء الهيئة الوطنية للصحة

تنشـــأ " الهيئة الوطنية للصـــحة" لتتولى صـــياغة الإســـتراتيجية العامة للخدمات الصـحية والعلاجية في البلاد وضـمان اسـتقرارها من دون التأثر بتغيير وزراء الصـحة وذلك على النحو التالي:

1. تحديد الغايات والأهداف الإســـتراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمة الطبية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. تصـــميم الصـــورة الكلية المســـتهدفة لمنظومة الخدمات الصـــحية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المســـتقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه. والمعنى المقصود هنا أن تضـــمن الهيئة القائمة على إدارة المنظومة الوطنية أن كافة عناصـــرها موجودة وقادرة على مباشرة وظائفها.
3. تصـــميم آليات التنســـيق والتربيط بين عناصـــر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية، وترويج أنماط المشاركـــــة وطرح مبادرات الدمج بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناســـبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضـــل بتكلفة اقتصـــادية ومســـتويات جودة لا تتوفر للكيانات الصـــغيرة والهامشـــية [مثل مستشفيات الشقق داخل العمارات السكنية مثلاً].
4. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات الصـــحية ومختلف عناصـــر المنظومة الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصـرح بها لكل مسـتوى من

مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للمرضى واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير أسعار المستويات المختلفة من الخدمات الصحية.

5. صياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل مؤسسات الخدمات الصحية المختلفة، والأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان سلامة المتعاملين معها من المرضى وطوائف المستفيدين المختلفة.
6. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات.
7. تصميم نظم وآليات الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات الصحية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
8. تصميم نظم وآليات متابعة أداء وقياس كفاءة عناصر المنظومة ومدى التزامهم بالمعايير والضوابط المحددة، وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.
9. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي

يرى الحزب أن يتم تطوير النظام الحالي للتأمين الصحي بدمجه في قانون التأمين الاجتماعي مما يحقق التنسيق والتكامل بين النوعين من التأمين، ويجعل الرعاية

والخدمات الصـــحية عنصـــراً أســـاســـياً في منظومة الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمواطن. ويرى الحزب أن يكون التـأمين الصـــحي الاجتمـاعي إلزاميـاً لجميع الخاضـــعين لقانون التأمين الاجتماعي الحالي من العاملين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، فضـــلاً عن الفئات من غير العاملين مثل الطلاب وربات المنازل وغيرهم من الفئات الذين يرى الحزب ضرورة ضمهم للاستفادة من نظام التأمين الصحي الاجتماعي وتلافي أوجه القصور الحالية.

ويرى الحزب ضـــرورة إصـــدار قانون جديد للتأمين الصـــحي الاجتماعي يوحد التشريعات الحالية ويكفل تحسين مصادر التمويل ويمنح الهيئات المسئولة عن تنفيذه قدراً كافياً من المرونة.

الصندوق الوطني للرعاية الصحية

ينشـأ "الصـندوق الوطني للرعاية الصـحية" ضـمن هيكل "الهيئة الوطنية للصـحة" ليتولى إدارة الأموال التي تخصـــصـــها الدولة لتمويل الخدمات الصـــحية والعلاجية للمواطنين، واشـــتراكات المواطنين وما تتحمله مؤســـســـات الأعمال وهيئات المجتمع المشـاركة في نظام التأمين الصـحي عن العاملين بها والمؤمن عليهم وفقاً للنظام، وأي موارد أخرى ينجح في الحصول عليها لتغطية نفقات العلاج للمواطنين. ويجري التعاقد بين " المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة"- بالنيابة عن الصندوق - وبين مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية من مستشفيات ومستوصفات ومعامل متخصصة ومراكز علاجية متخصصة وأطباء وأخصائيين على أساس قوائم أسعار معتمدة لمختلف الخدمات وشـــروط معيارية لجودة الخدمات، وبحيث يتقدم المواطنون المنتفعون بنظام التـأمين الصـــحي إلى تلك الجهات للحصـــول على الخدمات المطلوبة بناء على إحالة من طبيب الأســـرة أو طبيب الرعاية الأولية الذي تحدده هيئة التأمين الصحي لكل مجموعة من المواطنين حسب التوزيع الجغرافي. وتتم الإحالة إلى مقدمي الخدمات للرعاية الصحية من المستويات المختلفة حسب

النظام المعتمد من هيئة التأمين الصـــحي. ويتولى فرع الصـــندوق في كل محافظة سداد قيمة المطالبات المقدمة من مقدمي الخدمات الصحية والمعتمدة من هيئة التأمين الصحي بالمحافظة.

المشاركة في تكلفة الخدمات الصحية

يرى الحزب إعفاء جميع المواطنين الذين يقل دخل الفرد الســنوي عن 3000 جنيه [ما يعادل متوســط الحد الأدنى للأجور المقترح في برنامج حزبنا [214 في الحكومة وقطاع الأعمال العام، و312 في القطاع الخاص = 263 شهرياً]. ويشارك المواطنون الذين يزيد الدخل الســنوي الفرد منهم عن هذا الحد الأدنى بنســبة من تكلفة العلاج تتراوح بين 5% - 30% وفق بحسب مستويات الدخل والتي يصدر بتحديدها قرار من الهيئة الوطنية للصـــحة، على أن تتحمل الدولة [ممثلة في الصـــندوق الوطني للرعاية الصحية] ومؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي باقي التكلفة وفق نسب يصدر بها أيضا قرار من الهيئة الوطنية للصحة.

دور ومسئولية وزارة الصحة

تتولى وزارة الصـــحة وهيئاتها وأجهزتها المختلفة مباشـــرة مهام إدارة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية في ضوء الإستراتيجية الصحية الوطنية على النحو التالي:

1. توفير آليات التدخل للمســاندة في حال تعرض بعض عناصــر المنظومة الوطنية لمشـــكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.
2. توفير الإمكانيات الإســـتراتيجية اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للخدمات الصحية والقيام بالوظائف المحورية التي لا يتسنى لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة ، مثال ذلك الدراسات الشاملة والمسوح الشاملة للحالة الصـــحية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية للتأهيل والتدريب،

والاستثمار في المراكز الطبية المتخصصة عالية التكلفة وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها.

3. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل طائفة [مثلا تخصيص المستشفيات العامة لاستقبال الحوادث بينما تتوجه المستشفيات الخاصة مثلاً لعمليات التجميل، أو أن تباشر المستشفيات الحكومية خدمات العلاج للأمراض المستعصية ومرتفعة التكلفة [مثل المعهد القومي للأورام الذي لا يتصور أن يباشر مثل مهامه قطاع خاص يسعى إلى الربح فضلاً عن تقديم الخدمة].

ثانياً : إدارة الخدمات الصحية على المستوى المحلي

يتشكل النظام على المستوى المحلي في مديريات الصحة بالمحافظات والتي تقوم بمباشرة وظائف وأنشطة الإشراف على مقدمي الخدمات الصحية وتأمين الموارد والرقابة على الجودة وكافة العمليات المؤثرة في مستوى الخدمات المقدمة لمواطني المحافظة وفق المخططات والسياسات والمعايير التي تحددت على المستوى الوطني بواسطة وزارة الصحة وهيئاتها المركزية. والأساس في إدارة نظام الخدمات الصحية على المستوى المحلي أن تتمتع جهات الإشراف المحلية باللامركزية التي تمنحها صلاحيات اتخاذ القرارات وتمكنها بالتالي من التدخل السريع وفي التوقيت المناسب لدرء المخاطر وحشد الجهود المحلية وتحسين الأداء من دون انتظار صدور القرارات من المستوى المركزي [الوطني].

المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة

ولتحقيق التناســق والترابط بين فعاليات منظومة الصــحة المحلية واحتياجات وتوجهات المواطنين بها، وتقييم كفاءتها وفعاليتها ومدى نجاحها في خدمة التنمية المحلية، ينشأ " المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة" ليباشر الاختصاصات التالية:

1. وضع الرؤية العامة للصحة بالمحافظة في ضوء الفلسفة والمبادئ الرئيسية التي توجه المنظومة الوطنية للصحة.
2. تدارس الحالة الصحية ومشكلات الأمراض ومتطلبات العلاج ونوعيات الخدمات الصــحية الملائمة لظروف المحافظة والمجتمع المحلي، وأخذها في الاعتبار عند تخطيط برامج الوقاية والرعاية الصحية.
3. التأكيد على أن تشـمل خدمات الرعاية الصـحية الأولية أعمال التثقيف الصـحي، وخدمات رعاية الأمومة والصــحة الإنجابية وتنظيم الأســرة، وخدمات رعاية الطفولة والتغذية، والتســجيل الطبي والإحصــائي، ومراقبة البيئة والتخلص من مصـــادر التلوث، ومراقبـة الأغـذيـة، ومكـافحـة الأمراض المتوطنـة والأمراض المعدية، والصحة النفسية.
4. وضع المعايير الرئيسية في إدارة وتوجيه فعاليات المؤسسة الصحية وعناصرها المختلفة.
5. الإشـراف على تقويم جودة المؤسـسـات والبرامج والخدمات الصـحية ومسـتوى رضاء المجتمع المحلي عنها، وحفز المؤسسات الصحية بالمحافظة على الالتزام بشروط ومعايير نظام ضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات الصحية.
6. مراقبة الأداء المالي والإداري بالمؤســســـات الصــحية بالمحافظة والبحث في أساليب تنمية مواردها المالية.
7. تنظيم اسـتخدام الخبرات الاسـتشـارية لتطوير العمل في مجالات الصحة والعلاج ومتطلبات تدريب وتنمية الكوادر البشـرية في المؤسـسـات الصـحية والعلاجية بالمحافظة.

ويتشكل " المجلس الأعلى للصحة بالمحافظة" من ممثلي المؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة، وممثلي هيئات المجتمع المحلي ذوي الاتصال بقضايا الصحة والعلاج ومؤسسات الأعمال، على أن يكون من بينهم عميد [عمداء] كلية الطب بالجامعة الموجودة في نطاق المحافظة. ويختار المجلس من بين أعضاءه رئيساً ونائباً للرئيس أو أكثر، ويحدد المجلس اختصاصاتهم وصلاحياتهم. ويرفع المجلس تقاريره وتوصياته إلى المجلس الشعبي المحلي، ويتابع تنفيذ توصياته مع المحافظ.

ثالثا : إدارة الخدمات الصحية على المستوى المؤسسي

تلتزم مؤسسات الخدمات الصحية بما يلي:

1. تقديم خدمات صحية تتميز بالجودة والتحسين المستمر.
2. تأكيد وتحسين الجودة والتطوير المستمر في مستوى الخدمات.
3. تأمين سلامة أفراد المجتمع المتعاملين معها.
4. تأكيد ممارسة الخدمات الصحية حسب التوجهات والمواصفات [البروتوكولات] المتعارف عليها.
5. تأمين وجود كوادر بشرية في مختلف التخصصات قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل الصحي على الوجه الصحيح.
6. تخفيض احتمالات الخطر على الصحة العامة أو انخفاض معدلات السلامة.
7. وضع آليات لضمان سهولة وصول الخدمات الصحية إلى طالبيها ومتابعة تطبيقها.
8. العمل على توفير متطلبات الاعتماد أو التراخيص أو الشهادات بحسب الأحوال، وتأمين استمرار تلك الشروط تحسباً للمراجعات والفحوص الميدانية التي تقوم بها جهات الإشراف الحكومية أو هيئات الاعتماد.

9. تنسيق أنشطة وفعاليات الأجزاء المختلفة في المؤسسة الصحية لضمان تكامل الخدمات وتناسقها.
10. تكوين الهياكل البشرية من الأطباء والأخصائيين والمساعدين في مختلف المهن الطبية، وتأمين فرص التدريب والتنمية المستمرة لهم.
11. تخطيط الأداء على مستوى الأفراد ومجموعات العمل، وتخصيص الموارد وفق الأهمية النسبية للأنشطة وبحسب النتائج المستهدفة.
12. وضع نظم ضبط التكلفة والرقابة على المصروفات وتدبير التمويل اللازم لمباشرة أنشطة المؤسسة.

إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في الخدمات الصحية

ينص برنامج الحزب على إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في الخدمات الصحية - هيئة وطنية مستقلة - لوضع المعايير والشروط الواجبة لضمان الجودة الكاملة في المؤسسات والهيئات العاملة في مجالات الخدمات الصحية، ولإجراء التقويم ومنح شهادة الاعتماد لمن تتوفر فيه الشروط ومتابعة استمرار الشروط طوال فترة الاعتماد.

إنشاء المركز الوطني للإدارة الصحية

كما يتضمن برنامج الحزب إنشاء " المركز الوطني للإدارة الصحية" لتحقيق الأغراض الجوهرية التالية:

1. إعداد وتدريب وتنمية القيادات الإدارية المتخصصة في إدارة مؤسسات الخدمات الصحية، والمساهمة في تكوين وتنمية الموارد البشرية المتخصصة في مختلف التخصصات الإدارية المتصلة بمنظومة الخدمات الصحية.
2. توفير فرص التعليم المستمر وإعادة التأهيل للقيادات الإدارية في المؤسسات الصحية لمتابعة التقدم العلمي والتقني في تخصصاتهم.

3. إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تطوير ورفع كفاءة مؤسسات ووحدات الخدمات الصحية في البلاد، والمساهمة في تطوير نظم إدارة المؤسسات الصحية على اختلاف أحجامها ومستوياتها.
4. توفير الخدمات الاستشارية والمساندة العلمية والتقنية لمؤسسات الخدمات الصحية في إدخال النظم الإدارية والتقنية الحديثة ومعالجة ما قد يعترضها من مشكلات في الأداء.
5. مساندة النظام الوطني لإدارة الخدمات الصحية بتقديم الخبرة العلمية والمساهمة في إعداد النظم والإجراءات والأدلة والمعايير التي يعتمدها النظام.

10. التطوير الشامل للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية

ينص برنامج الحزب على إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتكون أداة رئيسية في تحريك وقيادة التنمية الوطنية الشاملة في جميع مجالات الحياة ولصالح كل المواطنين، بالارتكاز على المنهجية العلمية وباستثمار الإمكانات التي تتيحها التطويرات التكنولوجية المتجددة وتوظيفها في حل المشكلات وتطوير وسائل الإنتاج ونظم إدارة المجتمع.

ويؤكد الحزب على المبادئ التالية :

1. توافق هيكل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتوجهاتها الإستراتيجية وفعالياتها مع إستراتيجية التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومتطلباتها العلمية والتكنولوجية،
2. استجابة مؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية مع توجهات ومتطلبات حوكمة المؤسسات وأسس الإدارة الرشيدة،
3. توافق تنظيم وأساليب عمل مؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الوطنية مع النماذج والمعايير العالمية في تنظيم وإدارة وتنسيق فعاليات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية على المستويين الوطني والمؤسسي.

رؤية الحزب للتنظيم الجديد للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية

يتضـــمن البرنـامج إعـادة هيكلـة المنظومـة الوطنيـة للبحـث العلمي والتنميـة التكنولوجية لتكون على النحو التالي:

أولاً: المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجيـــــة

ويتشــكل برئاســة أحد كبار العلماء يتم اختياره من بين مرشــحين متعددين ممن ترشــحهم الجامعات والنقابات العلمية وهيئات ومراكز البحث العلمي، ويصــدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بدرجة رئيس مجلس الوزراء ولمدة 4 ســنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة من دون التقيد بسن الإحالة إلى التقاعد.

ويضم المجلس في عضويته الوزراء المختصين بشئون التعليم والصناعة والزراعة والنقل والاتصــالات والمعلومات والصــحة ورئيســي لجنتي البحث العلمي في مجلسي الشعب والشورى [في حالة وجودهما] و5 من الشخصيات العامة وممثلي قطاعات الأعمال المهتمين بقضــايا البحث العلمي وتطبيقاته، على ألا يزيد عدد الأعضاء بما فيهم الرئيس عن 15 ولا يقل عن 9 أعضاء.

ويكون مقرره رئيس الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتتولى الأكاديمية مهام الأمانة الفنية للمجلس.

وتختص المجلس بما يلي:

1. وضــع الإســتراتيجية العـامـة والأهـداف الوطنيـة للبحـث العلمي والتنميـة التكنولوجية في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة،
2. رسم السياسات الرئيسية لتوجيه أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بما يحقق تحرير الإدارة وتأكيد الاستقلال العلمي والمالي لمراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، ويؤكد التزامها في ذات الوقت بمعايير الجودة الشاملة والتزامها بتحقيق النتائج والإنجازات المستهدفة،

3. دراســـة الهيكل العام للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واتخاذ القرارات اللازمة لتحديثه، والتوجيه بإنشــاء مؤســســات بحثية جديدة أو ضم أو إلغاء أو تغيير التبعية التنظيمية لبعض المراكز القائمة،
4. إقرار القواعد العامة وآليات التنسيق بين مراكز ومعاهد وهيئات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في جميع القطاعات الحكومية وقطاعي الأعمال العام والخاص والقطاع المدني،
5. إقرار سياسات وبرامج ومصادر تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية،
6. إقرار الخطة الوطنية الخمس سنوية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجيــة،
7. متابعة وتقويم خطط ومشــروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية على المســتوى الإســتراتيجي [الوطني] وإصــدار التوجيهات الإســتراتيجية لتعديل المســـار وتحســين الأداء العام للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية،
8. وضع إستراتيجية وطنية لتقدير التميز والإنجازات العلمية والتكنولوجية الرائدة، وتكريم الرواد من العلماء والباحثين،
9. اقتراح إصدار تشريعات جديدة أو تعديل وتطوير التشريعات القائمة المتعلقة بتنظيم أنشطة وفعاليات ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ثانياً: المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيـــــــــا

يضم المجمع النخبة العلمية والبحثية في مصر من شوامخ العلماء والباحثين ذوي القدر العالي وأصــحاب المدارس العلمية والإنجازات الأكاديمية والتطبيقية المشــهودة على المســتويين الوطني والدولي. ويتم تشــكيله من عدد لا يزيد عن الخمسين عضواً يمثلون فروع العلم والتكنولوجيا المختلفة يتم ترشيحهم لأول مرة بواســطة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والجمعيات العلمية من غير شــاغلي

المناصـــب القيادية بها، على أن يكون من بينهم رئيس الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. ويتم إنشاء المجمع وتنظيمه وفق الأسس التالية:

- يصدر بإنشاء المجمع وتنظيمه وتحديد قواعد العمل به قانون خاص.
- تكون عضـــوية المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيا بالصـــفة الشـــخصـــية للعلماء والباحثين وتستمر مدى الحياة.
- ينتخب أعضـــاء المجمع في بداية كل عام أعضـــاء جدد بدلاً عمن يتوفى من الأعضـــاء الحاليين، وتتم الانتخابات وفق القواعد والإجراءات التي يحددها القانون المنظم لشئون المجمع،[كما يجري إسقاط عضوية نسبة الثلث من أعضاء المجمع وانتخاب أعضاء جدد بدلاً عنهم كل 5 سنوات ضماناً لتجدد الأفكار وإضافة أعضاء يمثلون أجيالاً أحدث من العلماء والباحثين.
- ينتخب أعضاء المجمع من بينهم رئيساً وهيئة للمكتب من سبعة أعضاء [من بينهم الرئيس] وذلك لمدة أربعة أعوام غير قابلة للتجديد.
- يكون للمجمع موازنة مستقلة تلحق بالموازنة العامة للدولة.
- تتولى الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية مهام الأمانة الفنية للمجمع .

وتختص المجمع بما يلي:

- اقتراح ســـبل ومقومات ومتطلبات ترقية المســـتوى العلمي والبحثي والتكنولوجي بالبلاد وتأكيد مواكبته للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم، واقتراح السياسات الكفيلة بتعزيز تقدم العلوم ودعم أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية،
- دراســـة مختلف القضـــايا والشـــئون الوطنية وإبداء الرأي في تفعيل العلم والتكنولوجيا للمساعدة في حلها،

- متابعة المســـتوى العلمي والتكنولوجي في مختلف قطاعات العمل الوطني وتقويم إنجازاته وتحليل مشكلاته،
- اقتراح المعايير والتوصـية بمنح جوائز الدولة للمبرزين من العلماء والباحثين وفق الشـــروط التي يعتمـدهـا المجلس الأعلى للبحـث العلمي والتنميـة التكنولوجية،
- دراسـة واقتراح كل ما من شـأنه تطوير وتنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية للبلاد،
- تقديم المشـــورة وإبداء الرأي العلمي في الأمور التي يطلب المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية دراستها.

ثالثاً: الأكاديمية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجيـــــة

يتبنى برنامج الحزب أن تكون الأكاديمية هي الهيئة الوطنية القائمة على تنفيذ الإســـتراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والأداة الرئيســـية في التنسـيق وتنمية فرص التكامل وحشـد الطاقات وتيسـير المشـروعات المشـتركة لكافة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية والجامعات وقطاعي الإنتاج والخدمات العام والخاص والقطاع المدني، وذلك بهدف تطوير وتنمية البحث العلمي ورفع مســـتويات الإنجازات التكنولوجية في الوطن بالتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية الشـــاملة. ويرأس الأكـاديميـة رئيس متفرغ يتم اختيـاره من بين العلمـاء المبرزين والمشـــهود لهم بالقدرة العلمية فضـــلاً عن القدرة القيادية والإدارية، ويصـــدر بتعيينه قرار من ريس الجمهورية لمدة 4 سـنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة من دون التقيد بسـن الإحالة إلى التقاعد.

ويرى الحزب أن يكون رئيس الأكاديمية هو الوزير المختص بشـئون البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

وتختص الأكاديمية بما يلي:

1. اقتراح الرسالة والرؤية المستقبلية للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية انطلاقاً من إستراتيجيات وأهداف التنمية الوطنية الشاملة،
2. تعميم الإستراتيجيات والتوجهات الإستراتيجية التي يصدرها المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية إلى كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها،
3. إعداد الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتشمل كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية،
4. التخطيط لتوفير وتنمية الموارد والإمكانيات البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعلوماتية اللازمة لتحقيق الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية،
5. التنسيق بين عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتفعيل آليات لتحقيق الترابط والتكامل المنظومي بينها في إطار الخطط والسياسات الوطنية التي يقرها المجلس الأعلى للبحث العلمي والتنمية التكنولوجي،
6. دراسة هياكل ونظم عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واقتراح أسس وبرامج التطوير المؤسسي والتحديث التكنولوجي ودعم مشروعاتها البحثية، ودعم قدراتها العلمية والتكنولوجية وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري،
7. دراسة واقع عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وبحث ما قد يعترضها من عقبات والسعي إلى تذليلها ومساندة جهودها للتطوير والتحديث ومواكبة حركة العلم والتكنولوجيا المعاصرة في العالم،

8. تخطيط وتنسيق العلاقات والاتفاقيات الدولية في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي، وتنمية التعاون مع المنظمات العلمية الدولية وتوجيه عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانيات وفرص التبادل والتعاون التي تتيحها تلك المنظمات الدولية،
9. حفز عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية على الاقتراب من قطاعات الإنتاج والخدمات وتوثيق العلاقات مع مؤسساتها للتعرف على احتياجاتها البحثية وتقديم الاستشارات والمساندة التكنولوجية لحل مشكلات الإنتاج وتحديث الطاقات الإنتاجية،
10. دراسة تطوير وتحديث التشريعات والنظم الحاكمة للمنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية واقتراح مشروعات القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية لتحقيق التطوير المستهدف،
11. الإشراف الإستراتيجي على المراكز والمعاهد والهيئات التابعة لوزارة الدولة لشئون البحث العلمي ودعمها وتوفير متطلباتها بما يمكنها من تحقيق أهدافها في إطار الخطة الإستراتيجية الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، واقتراح ما قد يتطلبه تنفيذ تلك الخطة من إنشاء كيانات جديدة أو دمج أو إلغاء كيانات قائمة.

رابعاً: صندوق تمويل البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية

يتبنى برنامج الحزب إنشاء " صندوق تمويل البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية" ليباشر الأمور التالية:

1. إدارة حصيلة الاعتمادات التي تخصصها الدولة لدعم القدرات العلمية والبحثية الوطنية وحفز الابتكار والإبداع وتقدير التميز العلمي.
2. إدارة حصيلة المعونات المحلية والأجنبية والهبات والتبرعات المخصصة لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

3. تمويل مشـــروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ذات الأهمية على المســـتوى الوطني فيما يزيد عن قدرات المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية القائمة بها.
4. تمويل المشـروعات البحثية والتكنولوجية ذات الأهمية على المسـتوى الوطني والتي تشترك في تنفيذها مراكز ومعاهد وهيئات بحثية متعددة.
5. تمويـل أنصـــبـة مراكز البحـث العلمي والتنميـة التكنولوجيـة الحكوميـة في المشـروعات البحثية والتكنولوجية المشـتركة مع مؤسـسـات الإنتاج والخدمات بالقطاعين العام والخاص في نطاق مشـروعات " المتنزه العلمي" وتحصـيل ما يخصها من عوائد الإنتاج التجاري لنتائج تلك البحوث.
6. تمويل مشـــروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي يتقدم بها العلماء والباحثون من قطاعات الإنتاج والخدمات والتي تخاطب قضـــايا إنتاجية ومجتمعية مهمة وغير مدرجة في الخطط البحثية لمؤسـسـات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
7. تمويـل مشـــروعـات البحـث العلمي والتنميـة التكنولوجيـة لشـــبـاب العلمـاء والباحثين من مختلف الهيئات العلمية والبحثية الحكومية والخاصة ومن الأفراد الذين تقبل مشروعاتهم البحثية في نطاق برامج تنمية الابتكار وحفز المبدعين.
8. تمويـل جوائز التميز العلمي والتكنولوجي المختلفـة التي تـديرهـا الأكـاديميـة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

خامساً: المركز الوطني لتدريب وتنمية العلميين

سادساً: مراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

وتضـــم كافة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية والتكنولوجية التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية، والجامعات ومؤسـسـات التعليم العالي، ومؤسـسـات الإنتاج والخدمات العامة والخاصـــة وهيئات المجتمع المدني. وتتمتع كل منها

بالاستقلال العلمي والإداري والمالي، وينظم شئونها لائحة خاصة يصدرها مجلس إدارة.

II. التطوير الاجتماعي الشامل

I. تطوير نظم دعم الفئات المستحقة وتفعيل شبكات الضمان الاجتماعي

يرى الحزب أن التنمية الاقتصادية ليست نزهة بلا ألم. فهناك دائما ثمن يدفع وآلام يتحملها الكثيرون في مسيرة التنمية. فضلا عن أن نقطة البدء ليست خالية من المظالم والقسوة. ولذلك فإن برنامج الحزب يركز على ضرورة إفساح المجال لتعويض وعلاج أوضاع الفئات المهشمة. ولا يقتصر الأمر على النظر إلى الجيل الحالي بل ينبغي أخذ مستقبل الأجيال القادمة في الاعتبار. كذلك فإنه من الضروري عدم الوقوع في الخطأ بالاعتقاد إن زيادة الناتج الإجمالي والدخل الفردي هو المعيار الوحيد للتقدم، فإلى جانب ما يتحقق عنه من زيادة في "كم" السلع والخدمات التي تطرح ولها أثمان في الأسواق, فإن هناك معان لا تقل أهمية في سعادة الفرد ورفاهيته والتي يجب توفيرها للإنسان المصري وفي مقدمتها الحرية والعدل والكرامة والإبداع وهي قيم ليس لها ثمن في السوق لأنها لا تقدر بثمن. لذا يرى الحزب ضرورة تطوير شبكة متكاملة من آليات الضمان الاجتماعي تحافظ على كرامة المواطنين وتوفر لهم المساندة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية مع احترام خصوصياتهم وحقهم في الحياة الكريمة.

ويرى الحزب أن تشتمل شبكة الضمان الاجتماعي على الآليات التالية:

1. نظام متطور للمعاشات يوفر للمواطنين دخلاً مناسباً بعد التقاعد ويتم تمويله بمساهمات مشتركة من العاملين وأصحاب الأعمال. ويجري صرف المعاشات المستحقة من خلال شبكة البنوك ومكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد من دون تحميل المواطنين أية أعباء مالية إضافية.

2. نظام متطور لتأمين البطالة يوفر للمتعطلين عن العمل والقادرين عليه تعويضاً شـهرياً مناسـباً يعادل نسـبة لا تقل عن 65% من الراتب الذي يحصـل عليه المشتغل والذي يتصف بنفس مواصفات المتعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصـص المهني. ويسـتمر حصـول المتعطل على هذا التعويض إلى حين يتم تشـغيله بواسـطة مكاتب التوظيف الحكومية التابعة لوزارة القوى العاملة، أو حصوله على عمل نتيجة جهده الشخصي.
3. نظام متطور لمعاشـات كبار السـن الذين لم يسـبق لهم الاشـتغال بوظيفة منتظمة في الحكومة أو القطاع الخاص. ويتم احتسـاب قيمة المعاش الشـهري بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر.
4. نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصـة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتسـاب قيمة الإعانة الشـهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسـان فوق خط الفقر مضـافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضـية التي قد يحتجها المواطن.
5. نظام متطور لتوفير السـكن البديل لمن يعيشـون في المناطق العشـوائية، أو الذين تنهار مسـاكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسـقوط. وينص النظام على توفير السـكن البديل أو سـداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسـبة للسـكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصـة بمدة الاسـتفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.
6. تطوير نظام دعم المواد الغذائية وإحلال نظام بديل يقوم على فكرة تسـليم المواطن المسـتحق للدعم بطاقة ذكية تشـحن دورياً بقيمة الدعم المسـتحق للمواطن، وتسـتخدم في شـراء احتياجاته من السـلع التي يحتاجها من فروع شـركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في

القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشـــروط الضـــمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية.

تطوير نظم رعاية وحماية الأسـرة المصـرية، تطوير منظومة رعاية وتنمية قدرات الطفل المصـري، تطوير منظومة تمكين المرأة المصرية، القضاء على ظاهرة النسول قضاء على ظاهرة النسول

12. برنامج التنسيق الحضاري للشارع المصري

يرى الحزب أن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسه وتطوير مجمل مظاهر الحياة في مصـر علي أسـس وقواعد ترتفع إلي المسـتويات العالمية، وإعادة النســق الحضــاري المتميز للشــارع المصــري في مختلف الأحياء والمدن والقرى، وتطوير الوعي الشـعبي العام وأنماط السـلوك العامة والمتفقه مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصـدر أهمية هذا التطوير والتنسـيق من أجل إضـفاء رونق على مجالات الحياة يسـتمتع به المصـريون فقط، بل فضـلاً عن ذلك فإنه بمثابة إجلاء الصـدأ عما تملكه مصـر من ثروة سـياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصـرية القديمة والاسـلاميه والقبطية وغيرها من مناطق الجذب الســياحي والتي تعاني الآن من مظاهر رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشــعبي عليها، كما حدث في ســور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعه محمد علي وما حولها من مسـاجد تاريخيه, والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسـجد الحسـين وخان الخليلي وما حل بها نتيجة طغيان الأنشــطة الحرفية والصــناعية والمحال التجارية وإهدارها للقيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثريه لا تعوض وقد دمر الحريق بعضا منها وافسد المستغلون الباقي.

لذلك يرى الحزب إعادة تخطيط وتنسـيق الشـارع المصـري تحدياً حضـارياً للشـعب والحكومة وللحزب وكافه منظمات المجتمع المصـري، والسـعي إلى تخليصـه من

عيوب وشـوائب حضـارية واجتماعية مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسـبب فيه ممارسـات وتصـرفات فريق من المصـريين أنفسـهم يسـيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إننا في حزب الجبهة الديمقراطية ســوف نســعى من أجل توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط الســلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصــرية العريقة., وتلك المقومات هي التي ستكون خير تعبير عن قدرات مصـر علي مواجهه تحديات التطور والتحديث، فضـلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السـائحين وتوفير أفضـل الخدمات وأحسـن الظروف المعيشية لهم.

إننا في حزب الجبهة الديمقراطية سـوف نعمل – مع غيرنا من مؤسـسـات المجتمع المدني المهتمة – على معالجة المشكلات التالية في الشارع المصري:

1. انتشــار العماله الهامشــية والطفيلية التي تمارس مهناً غير مطلوبة وتســهم في إحداث الفوضى والازدحام غير المبرر.
2. تزايد أفواج المتسولين الذين تزدحم بهم مناطق الآثار في القاهرة القديمة وغيرها من الجهات التي يتردد عليها الســائحون وكذا في جميع مناطق وشــوارع المدن المصرية.
3. الباعة المتجولون وهم يعرضــون ســلعهم الرديئة متطفلين علي المارة وركاب السيارات ووسائل النقل العامة ويتخذون من أرصفة الشوارع مقار لتجارتهم بل ومعيشــتهم في كثير من الأحيان بكل ما يترتب على ذلك من عشــوائية وتلويث للبيئة.
4. عمال النظافة في المدن الذين يتخذون مهنتهم وســيله للتســول من ســائقي السيارات عند تقاطعات الطرق وإشارات المرور.

5. المنادون المتطفلون علي قاده السيارات في الشوارع وقد أقاموا المتاريس لحجز مساحات من الطريق يستثمرونها كأماكن لانتظار السيارات دون التقيد بأي قواعد أو تعليمات من جهات المرور المختصة.
6. التجمعات السكنية العشوائية في قرى وشوارع وأحياء ومدن مصر لا تتوافر فيها الظروف الصحية والاجتماعية والمقومات السليمة لحياة أسرية تحفز أفرادها علي العمل المنتج والتزام أنماط السلوك القويم، كما تشيع القبح والاضطراب في المظهر الحضاري.
7. ضرورة تحسين مستوي النظافة وتطوير أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها, فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة بل تصل مشكله انعدام المستوي اللائق من النظافة لتصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن وأصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقه وغيرها من مصادر التلوث. ويرى الحزب أن حسم مشكله النظافة العامة ينبغي أن تكون في قمة اهتمامات المحافظين والقيادات المحلية ومسئولي هيئات المجتمع المدني فضلا عن الجامعات والمعاهد والمدارس.
8. فوضي المرور في الشارع المصري حيث يهدر الناس من مختلف المستويات الاجتماعية قواعد المرور وآدابه, ولا يلقي شرطي المرور الاحترام الجدير به كما يفتقد القدرة علي التصدي لتلك المخالفات الجسيمة ومن أخطارها تجاوز حدود السرعة المسموح بها والسير عكس الاتجاه علي الطرق السريعة وداخل المدن وإهمال صيانة السيارات والتفريط في شروط الأمن والسلامة المحددة قانونا.

9. افتقار الكثير من شوارعنا حتى تلك التي في المدن الكبرى والأحياء التي توصف بالراقية إلى التصـــميم العلمي والمقومات الســـليمة للطرق المتعارف عليها عالميا مثل ضـــرورة أن تكون الأرصـــفة مهيأة للســـير وخاليه من الإشـــغالات والمعوقات, وان يكون نهر الطريق ممهدا لســـير وســـائل النقل في مســـارات محدده, وان تخصـــص مواقع لعبور المشـــاة, وان ترفع من الطرق تلك الأعمال الصـــناعية المســـماة المطبات والتي تقام بهدف إجبار الســـائقين علي تخفيض السرعة في أماكن معينه.
10. ضـرورة تطوير مواقع تقديم الخدمات العامة وتحسـين أحوالها وتوفير المقومات اللازمة لاســـتقبال المواطنين وغيرهم من طالبي تلك الخدمات وتوفيرها لهم بيسر وفق معايير إنسانية تحترم الإنسان وتحافظ علي كرامته. وتشمل المواقع المقصـودة مكاتب البريد والاتصـالات ومكاتب السـجل المدني والشـهر العقاري, بل وكثيراً من أقســـام الشـــرطة وإدارات المرور, بل إن اغلب الإدارات الحكومية ومواقع شـــركات قطاع الأعمال العام التي يتعامل معها الجمهور تعاني من فقر شديد في متطلبات النظافة ومقومات الأداء السليم للخدمات. كذلك يجب تزويد الشـــارع المصـــري بخدمات الهواتف العامة وأماكن انتظار منظمة للســـيارات وإرشـادات المرور الواضـحة وفق القواعد العالمية فضـلاً عن أماكن لدورات مياه عامة نظيفة وصحية.

مشروع الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

يرى الحزب أن التعامل مع تلك المظاهر الســـلبية والقضـــاء عليها يتطلب رويه شـــامله وإســـتراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليديه في التفكير وانحصـــار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد, بل ينبغي التفكير في إيجاد هيئه وطنيه للتنمية والتحديث الحضـــاري تحشـــد جهود المواطنين وهيئات المجتمع جميعا بما فيها

الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية ذات العلاقة للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية المشار إليها وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ويرى الحزب أن تكون تلك الهيئة المقترحة علي مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالة والعلم, وتقوم عليها قياده غير تقليديه تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون أداة مؤثرة وفعالة. وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدةالتي تختص بوضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنسيق الحضاري, ويكون لها صلاحية تنفيذ مشروعاتها ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء علي إجراءات ومعايير اختيار دقيقه, كما تخضعها لإشراف صارم ورقابة مستمرة طوال فترات التنفيذ. كذلك يكون لها أن تنشئ شركات مساهمة في المحافظات المختلفة تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المحلية وتحديث وتطوير ظروف الحياة فيها وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير, وكذا يكون للهيئة المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تتوافق توجهاتها مع خطط وفرص التنمية الشاملة والمتكاملة في مختلف المحافظات بحسب ما ترشد إليه دراسات الجدوى وإستراتيجية التنسيق الحضاري.

ويرى الحزب أن يصدر بإنشاء تلك الهيئة قانون خاص كي تتوالي إعداد استراتيجيه شاملة للتنسيق الحضاري والتنمية والتطوير والتحديث في مختلف مجالات الحياة المصرية.

مشروع وثيقة فكرية داخلية

التوجهات الأساسية لحزب

الجبهة الديموقراطية

إعداد أ.د. علي السلمي

بمراجعة من خالد قنديل [الأجزاء المظللة باللون الأحمر إضافة خالد قنديل]

القاهرة في 2006/5/16

يدرك المؤسسون
أن الوطن يواجه أزمة خطيرة تهدد كيانه الحاضر ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد.

كما أن تأثر الشخصية المصرية، خلال الثلاثين عاما الماضية، بحملات خطيرة من التحريم والتكفير، في ظل سياسة تغييب الوعي العام، قد أفقدها الكثير من خصائصها الناجحة وقدرتها علي الريادة والإرتقاء. وأصبح مجتمعنا مرتعا لتيارات التطرف والتي إستغلت مظاهر الفساد والفقر في مجتمعنا وتباعد النظام الحاكم عن شعبه، لإستزاف الطاقات البشرية في صراعات وعداءات، وللدعوة لمظاهر إجتماعية مستحدثة علي مجتمعنا تستهدف قهر المرأة وإشعال الفتن الطائفية وتكفير الثقافة وتهميش قيمة العلم وتشريع العنف والإرهاب. وأصبح المجتمع عاجزا عن التفكير في حلول لمشكلاته وعن تطوير ذاته.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح ، فإن مصر تتعرض أيضاً لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بضرورة التطوير الديمقراطي تحقيقاً لمصالح تلك الدول وتأكيداً لسيطرتها على مقدرات العالم.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية يجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

وأن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات إصلاح جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً

مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي المصري العربي الإسلامي ، فسوف نواجه بموقف تفرض علينا فيه أنماطًا من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاُ يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

ويبدي المؤسسون

القلق الشديد مما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

كل ذلك فضلاً عن عدم القدرة المصرية في التخفيف مما يعانيه الأشقاء في فلسطين والعراق من عدوان باغ وهجمة استيطانية استعمارية غاشمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية متلونة.

كما أن الموقف المصري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشروع النووي الإيراني والمتغافل عن خطورة التهديد النووي الإسرائيلي والموافق على تجميد المشروع النووي المصري في الاستخدامات السلمية يؤكد ضرورة التغيير الجذري في

هياكل وآليات وقواعد صنع القرار الوطني في مصر ويقضي على احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين.

ويرى المؤسسون

أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أحد أهم مصادرها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بتأثير الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

إننا نرى مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها – بل وتهدد كيانها وبقاءها – وفي مقدمتها ما يلي:

- افتقاد الحرية للمواطنين باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الوطن وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم،
- تكريس مبدأ احتكار السلطة وتفرد الحاكم بالقرار وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية،
- تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي والانفتاح الديمقراطـي وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
- استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرون عاما، فضلاً عن حزمة القوانين الأخرى والنظم المقيدة للحريـــــات.
- الإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب وهو ما يحتاج إعداده إلى عامين حسب تقدير رئيس الجمهورية.

- تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـي.
- الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
- تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة ، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.

- التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري العربي الإسلامي وتقاليده وثوابته.
- إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.
- تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.
- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي.
- افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
- التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.
- التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.
- الهوان وضآلة التأثير في الموقف العالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن القضايا العربية المصيرية ، بل والمشاركة في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على

المشروع النووي الإيراني ، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

التطوير الوطني سبيل البقاء

يرى المؤسسون

أن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على إعادة إحياء التوائم الوطني و إرساء مبادئ الحرية و العدل و تأكيد حقوق المواطنة و المساواة بين كل المصريين و الارتكاز علي خصوصية التراث الثقافي و الحضاري و أثرها علي طبيعة المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية العربية الإسلامية، وأن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على التراث الحضاري لمصر،وتقديم نموذج حضاري يكافئ النماذج العالمية الأخرى ولا يتصادم مع العلم والتطوير الوطني والتقنية الحديثة.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطار يؤكد علي التعددية السياسية و النمو الاقتصادي و التكافل الاجتماعي

إن معيار التطوير الوطني المنشود أن يكون تحولاً ناضجاً سلمياً وحضارياً وهو في هذا السياق يتفق مع القيم المصرية الراسخة في ضمائر المصريين جميعاً،ومن ثم يتجنب أشكال الضغط والقسر والإرغام حتى ولو كانت تهدف إلى غايات نبيلة.

ركائز التطوير الوطني

يرى المؤسسون

أن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية ، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية و الجديـة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي ، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

مقومات التطوير الوطني

يرى المؤسسون

أن " التطوير الوطني" المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

1. الاتفاق على أن هدف التطوير الوطني هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الوطني يتبلور في كونها " إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً

وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الوطني ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".

2. الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. التوافق على ضرورة البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.
4. الاتفاق على أن إعداد دستور جديد لمصر هو ركن أساس في عملية التطوير الوطني الشامل، وأن انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور الجديد شرط ضروري للاطمئنان إلى صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
5. الاتفاق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاء الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
6. الاتفاق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء

الصحف والترخيص لها، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.

7. الاتفاق على أن التطوير الوطني الشامل يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي .
8. الاتفاق على أن التطوير الوطني يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الوطني وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية.
9. الاعتراف بأن إحداث التطوير الوطني هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تتبنى مفاهيم " الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الوطني.
10. الإيمان بأن وسيلة التطوير الوطني الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن وأن يبدأ كل مصري في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير الوطني في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة

الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية ووجباتهم الانتخابية الكاملة.

11. ضرورة تحديد المسئولية عن قيادة التطوير الوطني على كافة المستويات والأصعدة، وأهمية الاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الوطني.

12. الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وناتج التنمية بما يتيح إقامة مجتمع متوازن تتعادل فيه أنصبة المواطنين بقدر مساهماتهم في التنمية من ناحية، وتقوم فيه الدولة بدعم الفئات المستحقة ورعايتها اقتصادياً واجتماعياً.

13. الإتفاق علي أن أولويات العمل الوطني تكمن في ضرورة القضاء علي الفساد والأمية والقهر، والحد من البطالة والتوظيف العلمي للزيادة السكانية في مشروعات التنمية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية والمناطق السكانية.

محاور التطوير الوطني

يرى المؤسسون

أن التطوير الوطني في معناه الحقيقي هو التغيير المنظم والمخطط والشامل لما يلي:

- تغيير وتطوير الفكـر والتوجهـــات.
- تغيير وتطوير البشر والقيـــادات.
- تغيير وتطوير الأهداف والغايـــات.
- تغيير وتطوير الهياكل والتنظيمـات.
- تغيير وتطوير الآليات والتقنيـــات.

- تغيير وتطوير معايير اتخاذ القرارات.

وأن أداة التغيير هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد.

كما يرى المؤسسون أن التطوير الوطني المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي ويشمل ما يلي:

- التحديث والإصـــلاح السياســي.
- التحديث والإصـــلاح الاقتصـادي.
- التحديث والإصـــــلاح التعليمـي.
- التحديث والإصـــــلاح الاجتماعي.
- التحديث والإصـــلاح الثقافـــــي.
- التحديث والإصـــلاح لتشريعـــي.
- التحديث والإصـــلاح التقنـــــي.
- التحديث والإصـــلاح البيئـــــي.

مبادئ أساسية لتحقيق التطوير الوطني

يرى المؤسسون

أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.

2. مبدأ تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية .
3. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
5. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
6. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة ، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
7. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
8. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
9. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
10. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

11. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
12. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق التطوير الوطني

يرى المؤسسون

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الوطني ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. التعامل مع التطوير الوطني كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. التعامل مع التطوير الوطني باعتباره فوره وقتيــة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
4. التعامل مع التطوير الوطني من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.

5. التعامل مع التطوير الوطني من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. التعامل مع التطوير الوطني بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. الانطلاق إلى التطوير الوطني بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

من أجل ذلـــك

فقد تواصى المؤسسون على ما يلي:

أنه من أجل مواصلة العمل لتحقيق وتثبيت التطوير الوطني ...

يجب أن يجعل كل منا التطوير الوطني همه الأساسي وجزءاً واضحاً من برنامجه اليومي..

وأن نتعاون جميعاً في تفعيل حركة صنع التطوير الوطني في دوائر اتصالاتنا، البيت، الأسرة، محيط العمل المباشر، الحي، المنطقة، مدرسة الأبناء، .....بقدر ما نستطيع

ولذلك

اتفق المؤسسون على التعاون في إحداث التطوير الوطني الشامل، والبدء في اتخاذ إجراءات تأسيس حزب جديد باسم" حزب الجبهة الديموقراطية " يكون أداة مؤسسية لطرح أفكار ومفاهيم ومبادرات التطوير الوطني في كافة مجالات الحياة في مصر..

1. صياغة برنامج واضح ومتميز للحزب يعكس الأفكار والمفاهيم المحققة لفكرة التطوير الوطني الديمقراطي.
2. مناقشة واعتماد اللائحة الأساسية للحزب شاملة تحديد الأعضاء وحقوقهم وواجباتهم وشروط العضوية ،تشكيلات هياكل الحزب الداخلية، قواعد وآليات

الاختيار من بين الأعضاء لشغل المواقع القيادية المختلفة، القواعد المالية والإدارية لإدارة شئون الحزب.

3. حصر وتحديد مصادر مستديمة لتمويل فعاليات الحزب.
4. اختيار وتوكيل أ. د. يحي الجمل و د. أسامة الغزالي حرب "وكيلان عن المؤسسين" ليتوليا إجراءات تقديم طلب إنشاء الحزب والتعامل في كل المسائل الإجرائية الخاصة بالحصول على قرار إنشاء الحزب.
5. البحث في إيجاد صحيفة للتعبير عن أفكار الحزب ورؤاه في مختلف القضايا الوطنية والدعوة إلى إليها.
6. إيجاد موقع على الإنترنت باسم الحزب يكون آلية للاتصال والتواصل من أجل تعلية قيم التطوير الوطني ومفاهيمه ونشر برامجه وإنجازاته في كافة مجالات الحياة المصرية.
7. طرح أفكار الحزب والدعوة وتكوين رأي عام متفهم لفكرة الحزب وضرورته وتهيئة المناخ المساند لطلب تأسيس الحزب.
8. اختيار مقر مؤقت لجماعة المؤسسين والبحث في إيجاد مقار للحزب وأسلوب تجهيزها فور الترخيص به لتمكين أعضائه من مباشرة أنشطتهم الحزبية في خدمة قضايا التطوير الوطني.
9. عقد اجتماع شهري لجماعة المؤسسين لمتابعة إجراءات التأسيس ومناقشة قضايا الإعداد لأنشطة الحزب وفعالياته فور الترخيص بإنشائه.
10. عقد مؤتمر عام فور الترخيص بالحزب لإعلان قيامه وشرح برنامجه وفتح باب العضوية والدعوة إلى حشد الجهود من أجل التطوير الوطني.
11. استكمال تشكيلات وهياكل الحزب وفق القواعد والآليات المحددة في لائحته.

الأمانة المؤقتـــة

مذكرة للعرض على
اجتماع الهيئة التأسيسية
بتاريخ 14 يونيو 2006

تنظيماً لفعاليات المؤسسين في مرحلة تأسيس الحزب، وتحقيقاً لمبادئ الديمقراطية التي يسعى الحزب إلى تأكيدها في ممارساته- فضلاً عن الدعوة إليها باعتبارها أحد أهم عناصر فلسفته وبرنامجه إلى المواطنين -، تم إعداد المشروع التنظيمي المرفق بغرض مناقشته في اجتماع الهيئة التأسيسية للحزب وإقراره ليكون أساس تنظيم العمل في المرحلة الحالية ولحين الإشهار الرسمي للحزب وتشكيل هيئاته وتنظيماته الدائمة.

التشكيلات الحالية للحزب:

أولاً: الهيئة التأسيسية

1. وهي السلطة العليا المؤقتة للحزب في مرحلة التأسيس وتضم جميع الأعضاء الذين أبدوا الرغبة في المشاركة بتأسيس الحزب [العدد الحالي يقترب من 104 حسب آخر حصر أعده خالد قنديل [مرفق1]، وتختص بما يلي:
   1.1. تحديد القيم والتوجهات الإستراتيجية للحزب والمبادئ والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
   1.2. مناقشة وإقرار الخطة الإستراتيجية لتأسيس الحزب.
   1.3. مناقشة وإقرار معايير وإجراءات قبول الأعضاء المؤسسين الجدد.
   1.4. مناقشة وإقرار كافة الوثائق والإجراءات المتصلة بتأسيس الحزب.
   1.5. مناقشة وإقرار كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية المتعلقة بتيسير أداء الحزب في مرحلة التأسيس.
   1.6. اختيار أعضاء الأمانة المؤقتة للحزب في مرحلة التأسيس، وإقرار الخطة العامة لعملها.
   1.7. مناقشة واعتماد الخطط والبرامج التي تضعها الأمانة المؤقتة ولجانها المتخصصة.
   1.8. اختيار المتحدثين باسم الحزب في مرحلة التأسيس.

1.9. اختيار وكيل أو أكثر لمباشرة إجراءات التأسيس مع الجهات المعنية.

1.10. متابعة وتقييم الفعاليات والأداء الحزبي أثناء مرحلة التأسيس.

2. تنتحب الهيئة التأسيسية من بين أعضائها كلا من:

2.1. رئيس الهيئة التأسيسيـــــــة

2.2. نائب رئيس الهيئة التأسيسيـة

2.3. الأمين العام للهيئة التأسيسية

3. تعقد الهيئة التأسـيسـية اجتماعاً شـهرياً يدعى إليه جميع الأعضـاء، وتعد الأمانة المؤقتة جدول أعمال كل اجتماع والتقارير والدراســات المطلوب عرضــها على الهيئة.

ثانياً: الأمانة المؤقتة

1. وتتشكل من أعضاء من الهيئة التأسيسية ويرأسها أمين عام الهيئة التأسيسية.

2. تختص الأمانة المؤقتة بما يلي:

2.1. إعداد الدراسات وتصميم النظم والإجراءات اللازمة لتسيير العمل الحزبي في مرحلة التأسـيس والاسـتعداد لتوفير كافة المتطلبات القانونية للتقدم بطلب الترخيص بتأسيس الحزب.

2.2. إعداد وتصــميم الخطط والبرامج المنصــوص عليها في الخطة الإســتراتيجية لتأسيس الحزب.

2.3. إعداد مشـروع الموازنة وتدبير مصـادر التمويل وإمسـاك حسـابات الحزب في مرحلة التأسيس.

2.4. تجهيز مقر الحزب والإشراف على العاملين به أثناء مرحلة التأسيس.

2.5. تنفيذ قرارات الهيئة التأسيسية.

2.6. معاونة رئيس ونائب رئيس وأمين عام الهيئة التأسيسية في مباشرة مهامهم الحزبية.

3. تعقد الأمانة المؤقتة اجتماعاً دورياً أسبوعيا لمتابعة تنفيذ المهام المكلفة بها.
4. تعرض الأمانة المؤقتة على الهيئة التأسيسية تقريراً شهرياً بنتائج أعمالها ومدى التقدم في إنجاز خطة تأسيس الحزب.
5. يضم التشكيل الحالي للأمانة المؤقتة كل من[بالترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب:
    1. أحمد موصلي
    2. أسامة الغزالي حرب
    3. أشرف شتا
    4. خالد قنديل
    5. دينا شحاتة
    6. راوي كامل تويج
    7. علي السلمي
    8. محمد منصورحسن
    9. مرفت حمزة
    10. يحي الجمل
    11. يحي الغزالي حرب
6. تضم الأمانة المؤقتة حالياً اللجان التالية:
    6.1. لجنة المقر الرئيسي
    6.2. لجنة إعداد قاعدة البيانات والمعلومات وشبكة الاتصالات و الموقع الإلكتروني
    6.3. لجنة إعداد المبادئ والنداء
    6.4. لجنة إعداد الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية
    6.5. لجنة الاتصال مع المجتمع المدني

6.6.لجنة النشاط الإقليمي والعضوية

6.7.لجنة التمويل

7. تتشكل اللجان المشار إليها الآن على النحو التالي:

م	اسم اللجنة	مهام اللجنة	أسماء أعضاء اللجنة
1	لجنة المقر الرئيسي	- البحث عن مقر والتعاقد عليه واستلامه وتجهيزه	منى فرماوي ميرفت حمزة[منسق] يحي حرب
2	لجنة إعداد قاعدة البيانات والمعلومات وشبكة الاتصالات و الموقع الإلكتروني	- إعداد موقع الحزب على الإنترنت والإشراف علي تحديثه. - إعداد قاعدة معلومات الأعضاء. - إعداد النظام المعلوماتي الكامل للحزب.	خالد قنديل [منسق] عمرو ناصف ميرفت حمزة
3	لجنة إعداد المبادئ والنداء	- إعداد الإطار الفكري الإستراتيجي للحزب شاملاً: 1. المبادئ الأساسية 2. الأهداف الأساسية 3. البرنامج الأساسي	أسامه حرب[منسق] خالد قنديل علي السلمي يحي الجمل
4	لجنة إعداد الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية	-إعداد الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية	أشرف شتا شادي الغزالي حرب علي السلمي[منسق]

		- إعداد نظم العمل الإدارية والمالية - إعـداد الهيكـل الوظيفي وبطاقات وصف الوظائف - إعـداد لائـحـة شـــئـون الموارد البشرية - إعـداد نـظـم الـتـخـطـيـط والمتابعة وتقييم الأداء	عمرو هاشـــــم محمد منصـــــور
5	لجنة الاتصـــال مع المجتمع المدني	- تفعيـل الاتصـــالات مع مـنـظـمـات الـمـجـتـمـع المدني للتعريف بالحزب ومبادئه . - تفعيل مشـــاركة الحزب في لأحـداث واللـقـاءات والتجمعـات التي تجري في المجتمع لمنـاصـــرة القضـــايا التي تتفق مع رؤية الحزب	أنيسه حسونـــــه راوي كام تويـــج عمرو الشوبـــكي محمد منصـــــور
6	لجنـة التنســيق الإقليمي	- البحـث عن البحـث عن عـنـاصـــــر جـيـده في الـمحـافـظـات ليـكـونوا مراكز اتصـــال للتعريف بـالـحزب واســـتـقـبـال	أحمد موصـــــلي خالد قنديـــــل عمرو الشوبـــكي محمد منصـــــور منى فرمـــــاوي

		طلبات الانضمام والإجابة عن تساؤلات المواطنين. - إعداد مراكز اتصال في أكبر عدد ممكن من المحافظات قبل إعلان الحزب لتكون تلك المراكز جاهزة لاستقبال المهتمين وتوجيههم لعمل توكيلات . - تنسيق العلاقات مع مسئولي المحافظات وتقديم الدعم الفكري واللوجستي لمساندة جهودهم في التعريف بالحزب في محافظاتهم. - تنسيق عملية توجيه راغبي الانضمام لعمل توكيلات للمؤسسين وتنظيم استقبال التوكيلات والتحقق من سلامتها وتأمينها لحين تقديمها إلى لجنة الأحزاب.	يحي الغزالي [منسق]

7	لجنة الاتصال وتنشيط العضوية	- الاتصال بالأفراد والجماعات ذات الاهتمام بفكرة الحزب. - تنسيق اللقاءات مع راغبي الانضمام - تنسيق الاتصالات وتنمية العلاقات مع مؤيدي فكرة الحزب والمؤازرين له - تخطيط عمليات تنمية العضوية للحزب - تنسيق ومداومة الاتصالات مع الأعضاء والمؤيدين والمؤازرين	أحمد موصلي خالد قنديل دينا شحاته شادي الغزالي حرب محمد منصور [منسق] يحي الغزالي حرب
8	لجنة الاتصالات والخدمات اللوجستية	- إعداد وتنفيذ الخطط والحملات الإعلامية للحزب. - تنسيق وتنفيذ المؤتمرات الصحفية واللقاءات التليفزيونية - تصميم والإشراف على تنفيذ خطة تكوين الصورة الذهنية	أحمد موصلي [منسق] أشرف شتا أمجد الطحاوي سها السباعي شادي الغزالي حرب شريف رزق الله عمرو عبد القوي مها ناجي نورا الغزالي حرب

		الصحيحة عن الحزب ونشرها - متابعة استقبال الاستفسارات والإجابة عنها	هديل غنيم
9	لجنة الموازنة والتمويل	- إعداد موازنة الحزب في ضوء احتياجات اللجان ومتطلبات تنشيط الحزب - وضع الخطة التمويلية المناسبة وتنسيق عملية Fund Raising	خالد قنديل [منسق] أعضاء الأمانة المؤقتة منسقو اللجان الفرعية

والمعروض على الهيئة التأسيسية ما يلي:

1. مناقشة التنظيم المؤقت المقترح وإقراره.
2. انتخاب رئيس الهيئة التأسيسية ونائب الرئيس والأمين العام.
3. اختيار المتحدث/ المتحدثين باسم الحزب.
4. اختيار وكيل [أو أكثر] للمؤسسين.
5. إقرار[أو تعديل] تشكيل الأمانة المؤقتة ولجانها المتخصصة.

د. علي السلمي

عضو الهيئة التأسيسية والأمانة المؤقتة

2006/06/14

تحت التأسيس

الهيئة التأسيسية

الأمانة المؤقتة

جدول أعمال

الاجتماع الطـــــارئ

13 يونيو 2006

1. مناقشة موضوع اسم الحزب:
   1.1. التمسك بالاسم
   1.2. تغيير الاسـم
2. استثمار الإعلام المفاجئ غير المخطط عن الحزب:
   2.1. مواصـــلة التعريف الإعلامي وفق خطة للمحافظة على الاهتمام العام وبيان الخطوات التي يقوم بها المؤسسون:
      2.1.1. إعـداد بيـان إعلامي يقـدم فكرة الحزب ويعلن عن نيـة تـأســيســـه والقائمين على التأســيس [قد يرســل للنشــر أو يقدم في مؤتمر إعلامي حي].
      2.1.2. تخطيط مجموعة من اللقاءات بالفضـائيات لتقديم مؤســسـي الحزب والعريف بالقضايا التي يهتم بها ومواقفه من القضايا الوطنية المختلفة
      2.1.3. تنظيم لقاءات بمواقع متعددة في المحافظات للتعريف بفكرة الحزب وحشد الراغبين بالمشاركة في التأسيس يتحدث فيها ممثلو المؤسسين.
3. تأكيد قائمة الراغبين بالمشاركة في تأسيس الحزب:
   3.1. حصر الأسماء المقيدة حتى الآن في قائمة الهيئة التأسيسية
   3.2. مراجعة أعضاء الهيئة التأسيسية لتوقيع "نموذج موافقة على المشاركة في تأسيس حزب ....." [مرفق النموذج].
   3.3. ضبط عملية إضافة أسماء جدد لقائمة المؤسسين والتأكيد على ضرورة التعرف على هوياتهم قبل السماح بقيدهم في مجموعة الحزب على الYahoo
   3.4. تنظيم آلية للتواصل المستمر مع أعضاء الهيئة التأسيسية والمحافظة على حماسهم من خلال:

3.4.1. نشـرة أسـبوعية يتم إعدادها بشـكل احترافي [لدي مرشـح للقيام بهذه المهمة هو مسـئول الإعلام بالجمعية العربية للإدارة /مدحت بشـاي وهو مسـيحي وشـقيق الكاتب المعروف عاطف بشـاي]، وتصـدر بشـكلين إلكتروني وترسل بالبريد الإلكتروني، ومطبوع ترسل بالبريد لأعضاء الهيئة التأسـيسـية وغيرهم من الجهات والهيئات التي يتم الاتفاق على أهمية جذب انتباهها إلى خطة تأسـيس الحزب واسـتقطابها لتأييد الفكرة أو المشاركة فيها،

3.4.2. تنظيم سلسلة من اللقاءات الدورية مرة كل أسبوعين للالتقاء بأعضاء الهيئة التأسيسية لمناقشة قضايا الوطن وتنمية رأي عام مشترك بينهم يسـهم في تأكيد هوية الحزب وتثبيت مبادئه، ويسـاعدهم في الدعوة لجذب أعضاء جدد للمشاركة في التأسيس.

3.5. تكثيف جمع الأعضاء الجدد الراغبين بالمشاركة في تأسيس الحزب للوصل إلى رقم ال1000 مؤسس المطلوبين وفق قانون الأحزاب:

3.5.1. إعداد كتيب يبين فكرة الحزب والمبررات التي تؤيد ضـرورة تأسـيس حزب جديد في هذه المرحلة ويشـرح أوجه التميز عن الأحزاب القائمة حالياً، كما يوضـح هوية الحزب ومبادئه وأهدافه، ويوضـح الإسـتراتيجية المقترحة لتأسيس الحزب، والخطوط العريضة لبرنامج الحزب الأساسي.

3.5.2. تحديد شـرائح وفئات المجتمع المسـتهدفة والمطلوب اسـتقطاب أعضاء منها للانضمام إلى مؤسسي الحزب.

3.5.3. توزيع مهام الاتصال والدعوة لاستقطاب المؤسسين الجدد بين أعضاء الهيئة التأسـيسـية الحاليين [تقريباً 104 عضـو] وتكليف كل منهم باسـتقطاب 15 عضـو جديد مع مراعاة تغطية الفئات والشـرائح المستهدفة وأن يكونوا يمثلون 10 محافظات على الأقل.

3.6. تسريع عملية إعداد وثائق الحزب للانتهاء منها قبل نهاية يونيو الحالي:

3.6.1. البيان التأسيسي [يوضح مبررات تأسيس الحزب ويقدم خلاصة لمبادئه ويدعو للمشاركة في التأسيس]

3.6.2. برنامج الحزب

3.6.3. لائحة النظام الأساسي [انتهى الإعداد ومطلوب ملاحظات أعضاء الأمانة المؤقتة قبل عرضه على باقي المؤسسين]

3.7. مناقشة السيناريوهات البديلة بالنسبة لموضوع التقدم بطلب الترخيص بتأسيس الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب:

3.7.1. تجاوز اللجنة وإعلان تأسيس الحزب من طرف واحد!

3.7.2. التقدم بالطلب وعدم مباشرة أي أنشطة لحين تلقي الموافقة

3.7.3. التقدم بالطلب مع الاستمرار في مباشرة أنشطة الدعوة للانضمام واستكمال مقومات الحزب التنظيمية والبشرية والمادية باعتباره حزب تحت التأسيس

3.8. مناقشة السيناريوهات البديلة في حالة رفض لجنة الأحزاب الموافقة على تأسيس الحزب:

3.8.1. التظلم من قرار اللجنة والالتجاء إلى محكمة الأحزاب مع التوقف عن الأنشطة لحين صدور الحكم

3.8.2. التظلم من قرار اللجنة والالتجاء إلى محكمة الأحزاب مع استمرار الأنشطة لحين صدور الحكم

3.8.3. التحول إلى حركة من حركات المجتمع المدني والاستمرار في النشاط

3.9. ما يجد من موضوعات

نموذج موافقة على المشاركة
في تأسيس حزب .....

حزب .....

تحت التأسيس

الأمانة المؤقتة

بيان موافقة على الاشتراك

في تأسيس الحزب

أطلعت على الكتيب الشارح لفكرة تأسيس حزب جديد باسم .....، وأوافق على ما يلي:

المشاركة في تأسيس الحزب

عمل التوكيل الرسمي لوكيل المؤسسين في الوقت الذي تحدده الهيئة التأسيسية للحزب

الإشارة إلى اسمي في وسائل الإعلام عند التعريف بمؤسسي الحزب

التاريخ:_____ التوقيع:_____

الاسم:

جهة العمـل:

المؤهل العلمي:

عنوان محل الإقامة:

عنوان المراسلة:

رقم الهاتف:

هاتف السكن

هاتف العمل

الهاتف المحمول

رقم الفاكس:

فاكس السكن

فاكس العمل

عنوان البريد الإلكتروني:

. بيانات الرقم القومي/ البطاقة العائلية/الشخصية:

الرقم:

تاريخ الإصدار:

جهة الإصدار:

. برقم البطاقة الانتخابية: تاريخ الإصدار: مقر اللجنة:

حزب الجبهة الديموقراطية

أ.د. علي السلمي

استراتيجية الحزب

لفترة ما بعد الاستفتاء على الدستور

2012/12/17

1. جرت المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور يوم السبت 15 ديسمبر 2012.
2. تدل المؤشرات الأولي غير الرسمية لنتائج الاستفتاء على موافقة أغلبية الناخبين الذين شاركوا في التصويت بنسبة قليلة[56% موافقة و44% عدم موافقة].
3. إلى أن تجرى المرحلة الثانية يوم 22 ديسمبر 2012 يمكن حينئذ التعرف بصورة صحيحة على النتائج النهائية للموافقة على أو رفض الدستور.
4. هناك بدايات لدعاوى قضائية طعناً في إجراءات الاستفتاء في مرحلته الأولى ويتوقع تزايدها بعد المرحلة الثانية والأخيرة.
5. وفي جميع الأحوال، فإن الحزب بقياداته وأعضائه في جميع المستويات مطالب بحشد كل إمكانياته لمواجهة المواقف التي ستترتب على نتائج الاستفتاء على الدستور.
6. في جميع الأحوال، المطلوب تفعيل فكرة " المجلس الرئاسي للحزب" وتوزيع المهام الاستراتيجية بين أعضائه، والإعلام المستمر عن قراراته داخل الحزب وخارجه.
7. هناك ثلاث حالات في شأن النتائج المتوقعة لعملية الاستفتاء واستراتيجيات الحزب البديلة للتعامل معها:

حالة إلغاء الاستفتاء بحكم قضائي
1. تقدم الحزب ببلاغ إلى اللجنة العليا للانتخابات بما توفر لدى الحزب من معلومات وأدلة موثقة عن وقائع انتهاكات وأخطاء أو تزوير لعملية الاستفتاء. 2. الانضمام إلى ما ستقدمه جبهة الانقاذ الوطني من بلاغات أو شكاوى ضد وقائع الاستفتاء غير القانونية. 3. الانضمام إلى الدعوى المرفوعة من أ.د. يحي الجمل للمطالبة بتسليم كشوف القضاة الذين تولوا الإشراف على الاستفتاء والكشف عن مدى صحة الأسماء وصفات المشاركين في الإشراف. 4. تنظيم حملة حزبية وطنية عما شاب الاستفتاء من عوار وتعرية فساد وتزوير القائمين على إدارة شئون البلاد. 5. متابعة القضايا المرفوعة وشحن الرأي العام في اتجاه الدعوة إلى الغاء الاستفتاء. 6. الاحتفال بصدور حكم القضاء بإلغاء الاستفتاء. 7. ممارسة الضغط السياسي وحشد الرأي العام لدفع رئيس الجمهورية لاحترام حكم القضاء. 8. تشكيل مجموعة عمل من الحزب وأحزاب جبهة الانقاذ الوطني لدراسة وتقييم تجربة صنع الدستور الملغي، واستخلاص أهم الدروس المستفادة والأخطاء التي وقعت فيها القوى الوطنية وأنصار الدولة المدنية للعمل على تفاديها مرة أخرى. 9. مواصلة الحشد الشعبي والجماهيري في اتجاه التوعية ومظاهر عوار الدستور الملغي وكيف كان الدستور سيؤثر سلباً على حقوق وحريات المواطنين في حالة عدم إلغاءه.

حالة رفض الأغلبية للدستور
1. تفعيل كل الأنشطة السابقة في حالة الغاء الاستفتاء على الدستور. 2. تفعيل استراتيجية تؤدي إلى مزيد من التعاون والترابط العضوي مع أحزاب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والدستور. 3. الدعوة إلى تجميع الرأي العام حول طريقة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الجديدة بما يحقق التوازن والعدالة في تمثيل كل أطياف المجتمع، وذلك باتباع طريقة الانتخاب على درجتين بحيث تنتخب كل الهيئات المجتمعية مرشحيها ثم تطرح هذه الترشيحات للانتخابات العامة المباشرة في مجموعات يختار الناخبون العدد المخصص لكل فئة من بين مرشحي تلك الفئة. 4. تكليف عناصر الحزب المتخصصين في إعداد وثيقة بالمبادئ الأساسية للدستور الجديد ونشرها لتكوين رأي عام محابي لها، وطرحها لتكون إحدى المرجعيات للجمعية التأسيسية الجديد. 5. بذل مجهود علمي عاجل في صياغة لائحة جديدة لتنظيم أعمال الجمعية التأسيسية الجديدة. 6. الدعوة إلى تحقيق توافق مجتمعي على الحد الأدنى لمشاركة الذين لهم حق التصويت في الاستفتاء على الدستور الجديد بحيث لا تقل عن 65%، وكذا التوافق على النسبة التي تعتبر ضرورية لكي يعتبر الدستور مقبولا بحيث لا تقل عن 75%. 7. حشد إمكانيات الحزب والتنسيق مع باقي الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية في توعية المواطنين بأهمية الدستور ومعناه بالنسبة لحقوق وواجبات المواطن.

8. حشد إمكانيات الحزب في متابعة أعمال الجمعية التأسيسية الجديدة ومناقشة ما ينتج عنا أولاً بأول وشرحه للمواطنين بكل الوسائل وتكوين رأي عام وطني يحابي المفاهيم الدستورية المقبولة ومعارضة غير المقبول منها.

حالة موافقة الأغلبية على الدستور
1. الإسراع في عمليات إعادة تنظيم الحزب وحشد إمكانيات أعضاءه لمواصلة الكفاح ضد الدستور وكشف عيوبه. 2. تكثيف جهود ضم أعضاء جدد وخاصة من جيل الشباب، إضافة إلى تدعيم كوادر الحزب بالخبراء في كافة المجالات. 3. الإعداد للانتخابات التشريعية القادمة إعداداً متكاملاً وفق خطة علمية واقعية، تبدأ باقتراح قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية والدفاع عنه بالتنسيق مع كل القوى السياسية والمجتمعية. 4. العمل وفق خطة متكاملة على دعم وتنمية القيادات الشابة في الحزب وإتاحة الفرص لهم لتمثيل الحزب في الاجتماعات والاتصالات بالأحزاب والقوى السياسية وفي اللقاءات بجماهير الحزب. 5. تأكيد مواقف الحزب المتوافقة تماماً مع أهداف ومطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011 والمتمثلة في اختيار الحل الديمقراطي المبني على دستور متوازن يؤسس لدولة مدنية حديثة. 6. التواصل مع أحزاب جبهة الانقاذ الوطني لتحقيق تحالف سياسي وتنسيق انتخابي مستدام يخدم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين وتحسين جودة الحياة للمصريين.

7. دعم مصداقية الحزب لدى أعضاءه والجماهير المصرية العريضة وتأكيد صورة ذهنية إيجابية بالانتشار السريع بين جماهير الشعب والدعوة لمبادئه الداعية إلى حرية الوطن والمواطن، وتوضيح التزامه بالديمقراطية بعناصرها الرئيسية المتمثلة في التعددية الحزبية وتداول السلطة وسيادة القانون.
8. الارتباط بقضايا الجماهير والدفاع عن حقوقهم والتصدي للسياسات والممارسات المناقضة لمصالح الشعب وتحذير المواطنين من الاستسلام لمظاهر القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
9. العمل مع الجماهير وكافة منظمات المجتمع المدني المتوافقة في توجهاتها مع مبادئ الحزب للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين وتقديم الفكر والجهد لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ولتهيئتهم لمباشرة الممارسة الديمقراطية في الانتخابات القادمة.
10. طرح رؤية الحزب للسياسة الخارجية المصرية ومقترحاته لاستعادة الدور المصري الرائد في كافة الأمور والقضايا الإقليمية والدولية.

فعاليات مطلوبة في كل الحالات السابقة:

تطوير الخطاب الإعلامي والتواصل الجماهيري للحزب

1. يتم تطوير أسس ومعايير الخطاب الإعلامي للحزب، وتحديد الآليات والوسائل والقنوات الإعلامية المناسبة، مع توضيح وتأكيد وتعميق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية ووسائل الإعلام المستقلة في توصيل الرسالة الإعلامية للحزب.
2. يتم تكليف أمانة الإعلام بالحزب بإصدار " رسالة إعلامية" في دورية منتظمة ونشرها في جميع الوسائل الإعلام المتاحة.

3. إصـدار نشـرة أسـبوعية باسـم " رسـالة الحزب" وإرسـالها إلى كل المسـتويات الحزبية في كافة المحافظات مع اسـتخدام البريد الإلكتروني كلما أمكن لإرسـالها إلى جميع أعضاء الحزب. وهذه الرسالة تشرح وتوضح مواقف الحزب في مختلف القضـايا المجتمعية وتسـاعد على تكوين رأي عام متسـق مع هذه المواقف بين تشكيلات الحزب.

تنمية العلاقات مع منظمات المجتمع ذات العلاقة

1. يتم تحديد المعايير التي يأخذ بها الحزب في تحديد منظمات المجتمع التي يسعى إلى إقامة علاقات إيجابية معها ودعوتها إلى المشاركة في فعالياته. وتضم المنظمات المسـتهدفة: النقابات المهنية، النقابات العمالية، نوادي أعضـاء هيئة التدريس بالجامعات، الجمعيات الأهلية ، المنظمات الحقوقية ومؤسـسـات المجتمع المدني الفاعلة في حقل العمل الوطني.
2. يتم تنسـيق فعاليات منتظمة للتواصـل مع تلك المنظمات والسـعي إلى كسـب تعاونها في مؤازرة القضايا والمواقف التي يتخذها الحزب.

تنمية العلاقات الإقليمية والدولية

يـتم تحديـد وتطـوير المعـايير التـي يأخـذ بهـا الحـزب فـي التواصـل مـع المنظمـات الإقليميـة والدوليـة التـي يسـعى إلى إقامـة علاقـات إيجابيـة معهـا ودعوتهـا إلى المشـاركة في فعالياتـه. وتضـم المنظمـات المسـتهدفة: الأحـزاب السياسـية فـي الـدول الديمقراطيـة، منظمـات حقـوق الإنسـان، الجامعـات ومراكـز البحـث العلمـي في المجـالات السياسـية والمراكـز المتخصصـة في شئون الشرق الأوسط.

أ.د. علي السلمي

بيان برفض مبادرة الحكومة للمصالحة

لا مصالحة أو مشاركة مع الإخوان. . . قبل القصاص والمحاكمة!

طفت على الساحة السياسية مؤخراً مجموعة من التسريبات الصحفية تتحدث عن مفاوضـــات تجري ســـراً بين الحكومة وبين القيادي الإخواني د. محمد على بشـــر للاتفاق على مشـروع "مصـالحة" بين الطرفين. ولم تحدد تلك التسـريبات الطرف الحكومي المشـــارك في المفاوضـــات التي ذكرت أنها تتضـــمن " وقف الملاحقات الأمنية وحملة إلقاء القبض على قيادات الإخوان وعدم حل الجماعة، مقابل وقف التنظيم أعمال العنف والمظاهرات، وأن قيادات "الجماعة" الحالية والموجودة خارج السجون " لا تمانع في إجراء انتخابات رئاسية، بشرط أن تكون عاجلة".

كذلك ذكرت مصادر صحفية " أن وسطاء يجرون اتصالات حالياً، لعقد لقاء يجمع بين الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء، ومحمد على بشـــر، عضـــو مجلس شـورى الإخوان، أو محمد سـليم العوا، فى إطار المفاوضـات التي بدأت بين تنظيم الإخوان والدولة قبل أيام، . حيث تم الكشـــف عن أن الإخوان قبلوا بنود خارطة الطريق، من حيث إجراء تعديلات دســـتورية وانتخابات، وتشـــكيل حكومة ائتلافية جديدة، لكنهم طالبوا بتســجيل صــوتي للرئيس المعزول محمد مرســى، يعلن فيه تفويض كامل صــلاحياته لرئيس وزراء متفق عليه من الجميع، ليجري بعدها تنفيذ خارطة الطريق، وأن التنظيم لا يمانع فى أن يكون التفويض للدكتور حازم الببلاوي، رئيس الوزراء الحالي"!

وكانت الحكومة قد أعلنت منذ أيام عن موافقة مجلس الوزراء على مبادرة "لحماية المســار الديمقراطي" كان أخطر ما فيها أنها تفتح الأبواب للمصــالحة مع جماعات العنف والإرهاب رغم ما صـدر من تلك الجماعات الإرهابية من جرائم غير مسـبوقة في حق الوطن والمواطنين والجيش والشـــرطة ، بينما لم تذكر في المبادرة الحكومية كلمة " القصاص" ولا مرة واحدة!

وتبدو المبادرة الحكومية متناغمة إلى حد كبير من محاور مبادرة حزب "النور" التي طرحها في أواخر حكم الرئيس المعزول، الأمر الذي حدا بالحزب المذكور إلى المسارعة

بالترحيب بالطرح الحكومي، وكذلك أبدى حزب " مصر القوية" ترحيبه بها. وبرغم الاستقبال الفاتر من القوى السياسية لمبادرة الحكومة، إلا أنها تبدو مصممة على المضي قدماً في تمريرها في ضوء التسريبات الصحفية التي تبين الاتصالات التي جرت مؤخراً واتفق خلالها الدكتور زياد بهاء الدين، ومسئولين فى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي على أن يتولى الحزب . الذي ينتمي إليه صاحب المبادرة الحكومية . عقد جلسات بين الأحزاب لدعم مبادرته ، والتوصل لصيغة توافقية بين القوى الحزبية بشأن تعديلات الدستور، وعلى رأسها مواد "الشريعة الإسلامية".

ورغم تلك المبادرة، تستمر جماعة الإرهاب في العنف وإراقة الدماء والتهديد بحشود لما أطلقت عليه " جمعة الحسم" يوم 30 أغسطس، ويستمر انتهاك القانون في بؤرة " كرداسة" وحلوان، وتستمر هجمات الإرهاب في سيناء، ويواصل التنظيم الدولي للإخوان اجتماعاته في تركيا للتخطيط والتآمر على الثورة المصرية واستعداء الغرب وفي المقدمة أمريكا على مصر والمصريين، وتعقد اجتماعات مخابراتية في المانيا لإعداد خطط " شل الحياة في مصر"! ثم يخرج الإخواني الهارب ـ الصادر بحقه أمر ضبط وإحضار من النيابة العامة ـــ محمد البلتاجي على قناة الكذب ليواصل مسلسل الأكاذيب والافتراءات الباطلة في ترديد مقولة الانقلاب العسكري على صناديق الاقتراع، مضيفاً التهديد بأنهم يحاولون حشد الشعب الذي بدا يستيقظ من المؤامرة ، داعياً إلى الوقوف مع الجماعة الإرهابية في مواجهتها للثورة الشعبية! مطالبا أعضاء الجماعة المقبوض عليهم بانتهاج ما فعله المرشد العام "المحبوس" وحسن البرنس "المحبوس" من رفض التعامل مع تحقيقات النيابة!

إننا في حزب الجبهة الديمقراطية نرفض مبادرة الحكومة للمصالحة

1. لأن تلك المبادرة تهدف إلى إعادة المشهد السياسي إلى ما كان عليه قبل 30 يونيو وكأن ثورة شعبية هادرة لم تقم. فالمبادرة تتغافل عن حقائق الواقع

المصـري الجديد بعد عزل محمد مرسـي وإنهاء حقبة الحكم الإخواني البغيضـة وما تلاها من إشعال نار الفتنة والإرهاب والمستمرة حتى اليوم.

2. أن الحكومة بتقديمها مبادرة تسـمح لجماعة الإخوان المسـلمين الإرهابية وحلفائها من التيارات التكفيرية بالمشـاركة في الحياة السـياسـية وكأن شـيئاً لم يكن من أعمال العنف والإرهاب، إنما تتجاهل مسـئوليتها الأسـاسـية عن التـأسـيس لبنـاء الوطن والتحول الـديمقراطي وتهيئـة البيئـة السـيـاسـيـة والاقتصادية والمجتمعية بعد القضاء على الإرهاب ومصادره وتنظيماته.
3. إن المبادرة الحكومية تناقض "خارطة المسـتقبل" التي حدد الشـعب عناصـرها وطالب بها في وقفته التاريخية يوم 30 يونيو والتي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسـي يوم الثالث من يوليو، إذ نصت تلك الخارطة" على تشكيل "لجنة عليا للمصـالحة الوطنية" تختص بدراسـة واقتراح قواعد ووسـائل وآليات تحقيق المصـالحة الوطنية في إطار القانون والدسـتور، ولكن الحكومة سـارعت منفردة بإعلان مبادرتها التي أقرها مجلس الوزراء يوم 21 أغسـطس وذلك على الرغم من تشـكيل اللجنة المشـار إليها واجتماعها يوم 24 يوليو بحضـور رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس الوزراء ووزير العدالة الانتقالية والمصـالحة الوطنية وتأكيدها على ثلاثة مبادئ تحكم مفهوم "المصـالحة"، وقد خالفت "المبادرة" الحكومية ما أكده أعضـاء " لجنة العدالة الانتقالية والمصـالحة الوطنية" من ضـرورة التقيد بثلاثة أمور تبدأ بكشـف "الحقيقة" ثم "المحاسـبة أو القصـاص" وتأتي في النهاية "المصالحة"!
4. إن المبادرة الحكومية قد استبقت نتائج عمل "اللجنة العليا للمصالحة الوطنية" حيث لم تجتمع اللجنة سـوى اجتماع وحيد ولم تصـل إلى صـياغات لتوصـيات لجانها الفرعية الثلاثة التي تم تشـكيلها لتختص كل لجنة بأحد الموضـوعات الثلاث التي أكدت عليها في تحديدها لمفهوم "المصالحة الوطنية".

5. أن الحكومة قد تجاوزت اختصاص "وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" والتي لم تعلن برنامج عملها ومشروع قانون "العدالة الانتقالية" الذي يطالب به الشعب للقصاص من عناصر الإرهاب والعنف التي عاثت في البلاد الفساد طوال الفترة منذ 25 يناير 2011 وحتي اليوم ، وبخاصة بعد عزل محمد مرسي.
6. أن الحكومة قد توسعت ـــ دون توافق القوى الشعبية صاحبة الثورة ـــ لتضم جماعة الإرهاب وحلفاءها ضـــمن القوى التي ورد بخارطة المســـتقبل أنها ستشارك في بناء مصر "دون استبعاد أو إقصاء لأحد" وأن الهدف " بناء مجتمع مصـــري قوي ومتماســـك لا يقصـــي أحد من أبناءه وتياراته". والحقيقة أن "الجماعة" هي التي أقصت نفسها بامتناعها عن المشاركة في اجتماع 3 يوليو، كذلك لا يمكن قبول ما اتجهت إليه المبادرة من تسطيح ممارسات الجماعة من الإرهاب الشامل وتخفيفها بمجرد وصفها ب"العنف"!
7. أن المبادرة الحكومية لم تلتزم بالإعلان الدســـتوري الصـــادر في 8 يوليو حيث تضمن نصوصاً واضحة خالفتها جميعا المبادرة:
   7.1. فقد نصت المادة 2 أن " السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصـدر جميع السـلطات" وقد خرجت الحكومة عن هذا النص فلم ترجع إلى الشـــعب قبل طرح مبادرتها التي تســـمح للجماعة الإرهابية بالاستمرار في رغم الرفض الشعبي الجارف.
   7.2. نصت المادة 5 " لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون"، وفي المادة 6 " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس"، ونصت المادة 7 " حرية الرأي مكفولة، ولكل إنســـان التعبير عن رأيه ونشـــره.....في حدود القانون. وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارســـة الشـــرائع الدينية لأصحاب الشرائع السماوية". وقد خالفت مبادرة الحكومة بسماحها للجماعة الإرهابية بتعطيل كل هذه النصـــوص الدســـتورية بالاعتداء على الحرية

الشـــخصـــية وقتل وترويع المواطنين وحرق الكنائس ومنع المســـيحين المصريين من ممارسة شرائعهم الدينية بحرية واطمئنان!

7.3. نصـــت المادة 10 أن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات الســـلمية غير حاملين ســـلاحاً، وذلك بناءً على إخطار ينظمه القانون.." " ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سـرياً أو ذا طابع عسـكري". وقد ناقضـت المبادرة الحكومية هذه المادة من الإعلان الدستوري بكاملها!

7.4. نصت المادة 12" كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي تكفلها المبادئ الدستورية والقانون جريمة لا تسـقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشـئة عنها بالتقادم....."، وليس من شـــك أن مبادرة الحكومة تتيح للقتلة والإرهابيين خروجاً آمناً من الخضـــوع لنص هذه المادة بالتجاوز عن جرائهم ضد حقوق وحريات المصريين!

8. تغافلت المبادرة الحكومية عن المطلب الجماهيري بحل جماعة الإخوان وإعلانها "منظمة إرهابية" وهو المطلب الذي يؤكده الواقع القانوني للجماعة الإرهابية بحكم المحكمة الإدارية العليا في مارس 2013 بتأييد الحكم الصـادر عن محكمة القضـــاء الإداري (درجة أولى) بتأييد قرار مجلس قيادة "ثورة 23 يوليو" بحل الجماعة، وعدم قبول الطعون على الحكم اســـتنادا إلى أنها أقيمت من غير ذي صفة، واعتبار أن جماعة "الإخوان" كيان غير قانوني.

لكل هذه السـلبيات التي شـابت مبادرة الحكومة بالدعوة إلى "المصـالحة" وفتح الأبواب مرة أخرى للجماعة الإرهابية، نعلن رفضنا القاطع لها باعتبارها باطلة وغير دستورية ومناقضة للتفويض الذي منحه الشعب لقواته المسلحة بناء على طلب القائد العام الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم 26 يوليو للقضاء على العنف والإرهاب ومصدرهما "جماعة الإخوان المسلمين".

ومن ثم يجب على الحكومة سـحب تلك المبادرة والاعتذار عنها للشـعب والإسـراع بإصـــدار قانون العدالة الانتقالية وقانون تنظيم حق التظاهر الســـلمي، واعتبار "جماعة الإخوان المسلمين" تنظيم إرهابي ومصادرة مقارها وأموالها لصالح الشعب وإصلاح ما دمره الإرهاب، وتفعيل نص المادة 10 منة الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو بشأن "حظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري".

حمى الله مصر من الإرهاب!

أ.د. علي السلمي

قضايا مصر الحيوية

للانتقال إلى الحرية والديمقراطية

القضية الأولى – تأخير التخلص من نظام مبارك:

لم تكن قضية مصر مجرد أن يتخلى مبارك عن منصبه، ولكنها كانت بالأساس إسقاط عناصر النظام الذي أسسه مبارك عبر ثلاثين عاماً من الديكتاتورية والاستبداد والإفساد والإجهاض الأمني لكل محاولات التحرر الوطني. وتتركز عناصر نظام مبارك والتي تأخر استئصالها - بما يسمح لها بإعادة ترتيب صفوفها للإضرار بثورة الشعب - فيما يلي:

1. قيادات النظام ورموزه الذين اعتمد عليهم مبارك لسنوات طويلة وفي مقدمتهم فتحي سرور، صفوت الشريف، زكريا عزمي، يوسف والي، مفيد شهاب، علي الدين هلال، محمد كمال وغيرهم.
2. قيادات الحزب الوطني الديمقراطي من الأمناء المساعدين، وأعضاء هيئة المكتب، وأعضاء الهيئة العليا، وأعضاء الأمانات المختلفة، وأعضاء المجلس الأعلى للسياسات، وأمناء الحزب بالمحافظات.
3. أعضاء مجلسي الشعب والشورى من الحزب الوطني الذين صدرت بحقهم قرارات من محكمة النقض بإبطال عضويتهم لثبوت التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات وامتنع المجلسان عن تنفيذ تلك القرارات.
4. رجال الأعمال الذين استخدموا الحزب لتحقيق منافع وثروات وحصلوا على ملايين الأمتار من أراضي مصر بأثمان بخسة، وتعاونوا في تنفيذ سياسات الحزب وإحكام سيطرته على البلاد.
5. رؤساء وزارات عصر مبارك ووزراءه الفاسدين وفي مقدمتهم محمد إبراهيم سليمان، ووزراء الداخلية المتعاقبين وكبار مساعديهم الذين نفذوا سياسات التعذيب والإرهاب ضد المواطنين.
6. القياديين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والهيئات القومية والأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام الذين شاركوا في تنفيذ سياسات الحزب

الفاسد وقياداته وحققوا لهم رغباتهم على خلاف القانون وضد مصالح المواطنين، والذين حققوا مكاسب غير مشروعة نتيجة ارتباطهم بذلك الحزب وقياداته.

7. المحافظون والقيادات بالمحليات الذين انصاعوا لسياسات الحزب وقياداته وشاركوا في تزوير الانتخابات ومحاباة أعضاءه على حساب المصلحة العامة وحقوق المواطنين.
8. الصحفيون والإعلاميون في المؤسسات الصحفية القومية وغيرها الذين ساهموا في ترويج سياسات الحزب وارتبطوا بالنظام الحاكم واستفادوا منه وعمدوا إلى تضليل الشعب وتزيين الفساد والفشل وتصويره على أنه إنجازات.
9. كل من شملتهم تحقيقات النيابة العامة ونيابة الأموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع، والذين وردت أسماؤهم في تقارير هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات.

هؤلاء جميعاً وغيرهم،

ممن أساءوا إلى الوطن وأهدروا كرامة المصريين وقتلوا أبناءهم واستباحوا حرمات بيوتهم وأعراضهم، يجب اتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة نحوهم حتى يتم القصاص العادل منهم وذلك على النحو التالي:

1. بدء محاكمة مبارك وكبار مساعديه محاكمة عسكرية بتهمة خيانة قضية الوطن وإفساد الحياة السياسية وإهدار موارد البلاد والتواطؤ مع العدو الصهيوني ضد مصالح مصر والتزاماتها العربية.
2. إزالة اسم مبارك وحرمه وأبناءه من كافة المؤسسات والمواقع التي تم إطلاقها عليها، وتجريم إطلاق أسماء الحكام والمسئولين على أي منشآت عامة.
3. عزل جميع العناصر المشار إليها عاليه ممن لا يزالون يشغلون مناصب في الدولة من مناصبهم فوراً.

4. وضع جميع قيادات النظام السابق والحزب الوطني الديمقراطي المفسد تحت الإقامة الجبرية لحين تحديد مسئولية كل منهم عن الفساد والإضرار بقضايا الوطن.
5. إحالة جميع التحقيقات مع المتحفظ عليهم والمحبوسين حالياً إلى النيابة العسكرية باعتبارها جرائم ضد الوطن، ومحاكمة كل من يثبت تورطه في قضايا الفساد وتدمير الوطن وإهدار موارده أمام المحاكم العسكرية.
6. حل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله واستعادة مقاره المملوكة للدولة، ومنع ظهور أي من قياداته ورموز وعناصر النظام السابق في وسائل الإعلام تماماً، ومنع نشر صورهم حين الإشارة إلى التحقيقات التي تجرى معهم.
7. مصادرة أموال جميع رموز النظام السابق بدءاً من مبارك وعائلته مروراً بجميع من تشملهم التحقيقات في قضايا التربح والفساد.
8. فسخ جميع عقود بيع أراضي الدولة مع عناصر النظام البائد واستعادتها منهم من دون تعويض.
9. تطبيق العزل السياسي على كل من تثبت إدانته من عناصر النظام السابق وتصدر بحقه أحكام قضائية وذلك بحرمانه من مباشرة حقوقه السياسية لمدة تعادل ضعفي المدد المحكوم عليه بها.

كذلك يجب مراجعة التصرفات الأساسية التي ورط فيها هؤلاء الفاسدون مصر وأهدروا حقوقها، ومن ذلك ضرورة مراجعة لكل اتفاقيات البحث عن البترول والغاز بواسطة لجان قضائية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول، وكذلك لتعديل السعار والمطالبة بتحصيل فروقها لحساب الشعب. كما ينبغي إجراء مراجعة شاملة لجميع عمليات الخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال العام

بواسطة لجان قضائية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية للكشف عما يكون قد شابها من عوار أو فساد أضر بصالح الدولة والسعي لتصحيح تلك الأخطاء واستعادة ثروة الوطن المهدرة.

إن التصدي لهذه القضية المحورية وسرعة تخليص الوطن من بقايا النظام السابق وجيوب مقاومته هو مسئولية وطنية كبرى يتحملها المجلس الأعلى للقوات والمسلحة والحكومة والشعب كله.

القضية الثانية – غياب التوجه الثوري لدى القائمين على إدارة شئون البلاد:

منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير وأسلوب تعامل القائمين على إدارة شئون البلاد يفتقد النزعة الثورية ويعتمد على منطق لا يتناسب وطبيعة المرحلة ومتطلباتها. وقد كان المأمول أن يتغير الحال وتشتد التوجهات الثورية لتحقيق مطالب الأمة في الحرية والديمقراطية التي عبر عنها الشعب بأنه "يريد إسقاط النظام" وذلك بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمسئولية إدارة شئون البلاد. إلا أن الواقع شهد استمراراً لحالة الركون إلى " الشرعية الدستورية" في وقت أهدر فيه النظام السابق الدستور والقانون معاً. ورأينا حكومتا الدكتور أحمد شفيق تهدران فرص التعامل الثوري لاحتواء مصادر الخطر على الثورة وأهدافها، بل زادت على ذلك بضم نصف أعضاء وزارة أحمد نظيف والتمسك بمجموعة وزراء مرفوضين شعبياً.

ومع تشكيل حكومة د. عصام شرف الحالية لم يتغير المشهد نوعياً، وعلى الرغم من أن د. شرف أعلن أنه يستمد شرعيته من ميدان التحرير - أي الشرعية الثورية – إلا أنه لم يترجم تلك الشرعية الثورية إلى أسلوب عمل لحكومته، ولا يزال يتبع شرعية دستور معطل تطالب الثورة بإلغائه!

إن تردد حكومات ما بعد 25 يناير في اتخاذ قرارات ثورية ترتفع إلى مستوى تطلعات وآمال الشعب يمثل عقبة أساسية في طريق التحرر الوطني وتهيئة البنية الديمقراطية اللازمة لتيسير الانتقال السلمي للسلطة إلى نظام حكم جديد يستند إلى

دستور يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية في جمهورية برلمانية. ويزيد في خطورة هذا التمسك بشرعية دستور معطل أنها لا تستطيع مواجهة تصرفات وتحديات "الثورة المضادة الممنهجة" حسب تعبير د. عصام شرف والتي تهدد بالقضاء على ما حققته ثورة 25 يناير والارتداد إلى عصر الديكتاتورية والاستبداد والفساد.

ومما يزيد في خطورة هذه القضية أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتبنى ذات التوجه وقد أصر على تعديل عدد محدود من مواد دستور 1971 المعطل بقرار منه تضمنه الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير! إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مدعو لمراجعة خطة إدارة البلاد أثناء الفترة الانتقالية وتبني خطة بديلة تتضمن إجراءات جريئة وحاسمة للقضاء على عناصر النظام القديم ومصادر الثورة المضادة، وتهيئة بنية ديمقراطية اساسها دستور جديد تتولى صياغته جمعية تأسيسية يجري تشكيلها تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى من قوائم تضم مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والمنظمات الحقوقية والهيئات القضائية والخبراء الدستوريين.

وفي حالة قبول المجلس الأعلى للقوات المسلحة لهذا الاقتراح، وأخذاً في الاعتبار أن الموعد المتوقع لإجراء الانتخابات البرلمانية هو في شهر سبتمبر القادم، فإن فترة الخمسة أشهر التي تفصلنا عن سبتمبر ستكون كافية لإعداد الدستور الجديد خاصة وأنها تقترب من فترة الستة أشهر التي حددتها الفقرة المضافة في التعديلات الدستورية إلى المادة 189 من الدستور المعطل! وفي هذه الحالة سيكون في الإمكان بذل مجهود أكبر لاستعادة الأمن في البلاد وتصفية مواقع الفساد ومصادر الفوضى التي تثير العمليات الاحتجاجية والمطالب الفئوية، والاستقرار على تعديلات قوانين مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات الرئاسية وقانون مجلس الشعب وقانون مجلس الشورى – في حالة استمراره حسب الدستور الجديد - ، وإتاحة فرصة كافية للأحزاب وللمواطنين للاستعداد للانتخابات. ثم تجرى الانتخابات البرلمانية خلال

أكتوبر- نوفمبر ، يليها الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2011، وبذلك يكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أوفى بعهده وسلم الأمانة إلى سلطة منتخبة ديمقراطياً وفق دستور حديث. ويكون أيضاً قد أنقذ الوطن من المغامرة بإجراء الانتخابات الرئاسية في ظل دستور 1971 الذي يعطي لرئيس الجمهورية سلطات فائقة تعيدنا مرة أخرى إلى عهد الديكتاتورية والاستبداد والفساد. ولا يكفي في هذا المجال أن يطمئننا أعضاء لجنة التعديلات الدستورية أن الدستور المعطل لا يمكن إحياؤه حيث سيكون هو الدستور الوحيد القائم بعد انتهاء الفترة الانتقالية وانقضاء العمل بالإعلانات الدستورية المؤقتة الصدارة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة!

القضية الثالثة – التهاون في رصد واتخاذ إجراءات تجميد واستعادة الأموال المنهوبة:

استكمالاً لمشكلة ضعف التوجه الثوري لدى القائمين بالحكم منذ 25 يناير، تضاف إلى قائمة الفرص المهدرة قضية التهاون في التعامل مع قضية السعي لطلب تجميد واستعادة الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج بواسطة مبارك وعائلته ورموز نظامه.

إن ما تواتر من أنباء، منذ الأيام الأولى للثورة حول ما قيمته مليارات الدولارات التي نهبها مبارك وعائلته وأركان نظامه البائد، كان حرياً بأن تبادر الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ كل الإجراءات القانونية والقضائية، واستخدام كل وسائل الضغط الدبلوماسي وتكليف مؤسسات قانونية محترفة في مختلف الدول التي يتردد الاحتفاظ بتلك الأموال في بنوكها والتي توجد بها العقارات وغيرها من الأصول المملوكة لمبارك وعائلته ومعاونوه، وذلك للمطالبة بتجميد تلك الأموال وإعادتها إلى الشعب المصري وفق الاتفاقيات والنظم الدولية المعمول بها في مثل تلك الحالات.

إن حجم أموال الشعب المنهوبة التي يتردد في وسائل الإعلام العالمية يبرر اتخاذ خطوات وإجراءات غير تقليدية للتثبت من صدقها والسعي إلى استعادتها، وفي هذا

المجال لا أقل من فتح تحقيق جنائي مع مبارك وعائلته وأركان نظامه وإجبارهم على الاعتراف بتلك الثروات وأماكن الاحتفاظ بها واتباع الأسلوب السابق استخدامه مع المهندس عبد الوهاب الحباك حين نجحت هيئة الرقابة الإدارية في استخدمه لاستعادة ملايين الدولارات التي كان يحتفظ بها في بنوك سويسرا!

من جانب آخر، فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله، لذا يجب اتخاذ إجراءات أكثر حسماً في التعامل مع الأموال والثروات المملوكة لهؤلاء الناهبين والموجودة داخل الوطن، فإن إساءات مبارك وأركان نظامه إلى مصر وخطرهم على ثورة 25 يناير يبرر مصادرة تلك الأموال والثروات لتعويض الشعب عما اصابه منهم، أو على الأقل وضعها تحت الحراسة وتشغيلها لحساب الشعب!

وفي جميع الأحوال من حق الشعب أن يعرف خطة الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة للتعامل مع هذه القضية وأن تصدر تباعاً تقارير إعلامية توضح التقدم - أو المعوقات – في تحديد هذه الأموال وأماكنها واحتمالات استعادتها.

القضية الرابعة – الاتفاق المجتمعي على أسس نظام الحكم في الدستور الجديد

حين قامت الثورة في 25 يناير 2011 كانت غايتها إسقاط نظام مبارك غير الديمقراطي القائم على الديكتاتورية وحكم الفرد المستبد مستعيناً بآلة أمنية رهيبة للسيطرة على الشعب ومنع كافة القوى الوطنية من الحركة في اتجاه التغير الديمقراطي. ولم تكن أسس نظام الحكم البديل الذي يتمناه الثائرون واضحة سوى في إشارات عامة تدور حول معاني الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما كانت الرغبة في التخلص من الاستبداد والسيطرة هاجساً دفع الثائرين للبحث عن بديل أكثر ديمقراطية من النظام الرئاسي الذي تم تطبيقه منذ دستور 1956 المؤقت الذي اصدره عبد الناصر بعد أن رفض مشروع دستور 1954 الذي تبنى النظام البرلماني الديمقراطي.

لذلك يصبح ضرورياً التوصل إلى اتفاق مجتمعي على شكل نظام الحكم في الدستور الجديد بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ومن ثم نطرح الأفكار التالية مساهمة في خلق هذا التوافق المأمول:

1- مصر جمهورية برلمانية في دولة مدنية ديمقراطية حديثة وعادلة.
2- إنشـــاء الوزارات وإلغائها ودمج الوزارات وفصـــلها في حدود قانون للتنظيم العام للدولة يصدره مجلس الشعب باعتباره من القوانين المكملة للدستور.
3- يشـــترط فيمن يترشـــح لرئاســـة الجمهورية أن يكون مصـــرياً من أبوين وجدين مصـريين لا تقل سـنه يوم الترشـيح عن أربعين سـنة ميلادية ولا تتجاوز خمسـة وستين سنة، ويكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
4- يشترط لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية الحصول على تزكية من خمسين ألف مواطن ممن لهم حق التصويت وذلك بموجب توكيلات رسـمية موثقة في الشـهر العقاري، على أن يكونوا من خمســـة عشـــرة محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف وخمسـمائة مواطن من كل محافظة، ولا يجوز أن يزكي المواطن أكثر من مرشـح واحد.
5- تتحدد فترة رئاسة الجمهورية في أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
6- أن يكون شـــغل مناصـــب المحافظين ونوابهم ورؤســـاء المدن والمراكز والقرى والعمد ورؤســـاء الجامعات وعمداء الكليات، وغيرها من المناصـــب العامة التي يحددها القانون، بالانتخاب المباشر من بين مرشحين متعددين، ويكون شغلهم لمناصبهم لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، مع جواز إعادة ترشحهم بعد انقضاء فترة مساوية لفترة شغلهم للمنصب.
7- التأكيد على وحدة الشعب المصري ورفض تقسيمه إلى فئات، وإلغاء تخصيص 50% من مقاعد المجالس التشريعية للعمال والفلاحين، وكذا إلغاء نظام الكوتا لتخصيص مقاعد للمرأة.

8- تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

9- تأكيد مسئولية الدولة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وضمان التوزيع العادل للثروة وعوائد النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين بحسب مساهماتهم في تحقيق الناتج القومي.

10- أن يكون شغل الوظائف العامة بمسابقات ينظم القانون إجراءاتها وضمانات الموضوعية والشفافية وإتاحة فرص التقدم لها لجميع المصريين ممن تتوفر فيهم الشروط المعلنة للوظائف من دون التمييز بينهم على أساس النوع أو العقيدة أو الأصل الاجتماعي أو معيار آخر للتمييز بينهم.

11- إتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، ويعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

12- تتم الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الشعبية بإشراف " هيئة وطنية مستقلة للانتخابات" مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

13- تأكيد حق المصـــريين المقيمين بالخارج في مباشـــرة حقوقهم الســـياســـية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

14- تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصـــرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضـوع الحكومة للرقابة القضـائية في ممارسـتها للسـلطات الخاصـة بحالة الطوارئ.

15- تأكيد الحرية الاقتصـــادية وآليات الســـوق وحرية المبادرة كأســـس لتنظيم الاقتصـاد الوطني، مع تأكيد مسـئولية الدولة عن تطوير سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضـد الفقر، وتضـمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

16- تطوير نظـام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزيـة وتوســـيع صـــلاحيات الوحدات المحلية في كافة الشـــئون المتصـــلة بالخدمات العامة ومشـــروعات التنمية المحلية، ودعم صـــلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية وتأكيد ســـلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

17- تحرير الصـــحافة وأجهزة الإعلام من ســـيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف.

18- تحرير النقابات المهنية والعمالية من التدخلات الأمنية ورفع سيطرة السلطة التنفيذية عنها والالتزام بالمواثيق الدولية المؤكدة لحرية العمل النقابي وحرية التظاهر السلمي لأعضائها.

19- تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث القومي.

إن التوصل إلى هذا التوافق المجتمعي على أسس نظام الحكم الجديد هو خطوة أساسية في تيسير صياغة الدستور الجديد وسرعة الانتهاء منه في وقت مناسب يسمح الحصول على موافقة الأغلبية من المصريين في الاستفتاء الشعبي الذي سيجرى على الدستور، الأمر الذي يتيح استعادة الشرعية الدستورية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ثم المحلية في موعد لا يبعد كثيراً عن الموعد المقرر لانتهاء الفترة الانتقالية حسب تحديد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها.

القضية الخامسة – الموارد الوطنية المنهوبة [في مقدمتها البترول والغاز الطبيعي]

تتعدد القضايا المتصلة بإهدار ثروات الوطن بسبب السياسات الخاطئة لحكومات الحزب الوطني الذي أسقطته ثورة 25 يناير على مدار سنوات حكمها، وكذا انتشار ظاهرة استوزار رجال الأعمال واختلاط المال بالسلطة، وتضارب المصالح الخاصة لكبار المسئولين في الدولة بالصالح العام، فضلاً عن ضعف رقابة مجلس الشعب وغياب الرقابة المجتمعية، وعدم إتاحة المعلومات بشفافية لوسائل الإعلام الخاص والمستقل في الوقت الذي يتم فيه التعتيم على تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية.

ومن أهم مظاهر تبديد وإهدار الموارد الوطنية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من حكومة الثورة ما يلي:

1. التفريط في حقوق مصر من مياه النيل والإسراف في استخدام المياه، وضرورة حشد موقف سياسي وطني لتطوير العلاقات مع دول حوض النيل واستعادة حصة مصر من المياه، مع تصميم وتنفيذ برنامج وطني شامل لترشيد استخدام المياه من كافة مصادرها والعمل على تنمية مصادر جديدة بتحلية مياه البحر والكشف عن خزانات المياه الجوفية.

2. التفريط في ثروة الوطن من البترول والغاز الطبيعي وضرورة حشد موقف وطني لوقف استنزاف موارد مصر من الغاز الطبيعي حيث أن احتياطي الغاز في مصر لا يكفى احتياجاتها لو استمرت بالمعدل الحالي حتى عام 2020. كما ينبغي الدعوة لمنع إنشاء مصانع لتسييل الغاز الطبيعي تمهيداً لتصديره إلا بعد دراسة شاملة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية والفنية والسياسية والاحتياجات المحلية حالياً وفي المستقبل.
3. قضـــية إهدار الأراضـــي الزراعية بالتجريف وتحويلها لأغراض البناء، والمطلوب الحسم في تجريم الاعتداء على الأراضي الزراعية، مع استكمال المشروع الوطني لاستصلاح الأراضي الصحراوية وتنمية وتعمير الصحراء.
4. قضـية إهدار أصـول الدولة وبيعها خاصـة للأجانب والعرب وبقيم تبدو متدنية، وانحراف المشترين عن شروط التعاقد مع الدولة [عمر أفندي وتوشكى مثلاً]. والمطلوب مراجعة شـــاملة لبرنامج " إدارة أصـــول الدولة" وتقييم نتائجه وسلبياته، وإعداد مشروع قانون ينظم التعامل في تلك الأصول ويضمن حقوق المواطن المصـــري في ثروة الوطن، وكذلك اســـتعادة ما تم بيعه ويثبت حدوث فساد وتدليس وانحراف في عمليات البيع.
5. إهدار فائض التأمينات الاجتماعيـــــة والذي يقدر بما يفوق أربعمائة مليار جنيه اســـتولت عليها وزارة المالية لســـد عجز الموازنة بما يدمر قدرة نظام التأمينات الاجتماعية على مواجهة مطالب سداد المعاشات وغيرها من الالتزامات لصالح المؤمن عليهم والمســتحقين عنهم حيث يصـبح النظام معتمداً تماماً على قيام وزارة المالية بسداد المعاشات على أساس شهري. والمطلوب فصل حسابات التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشـــات عن الموازنة العامة للدولة، بحيث يكون لكل من الحســابين إدارة مســتقلة ومراقب حســابات من القطاع الخاص بجانب الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك ضماناً لحقوق المؤمن عليهم.

6. مراجعة المشروعات الكبرى التي استنزفت مليارات الجنيهات من دون عائد أو جدوى، ومنها مشروع توشكى وفوسفات أبو طرطور.

والمطلوب إجراء دراسات شاملة حول تلك المشروعات والتوصل إلى خطط لمعالجة سلبياتها إن كانت هناك جدوى من استمرارها.

7. مشكلة الفساد وانتشاره في كثير من مجالات الحياة في مصر وتأثيره في استنزاف موارد الوطن من أراضي الدولة وإهدار تكافؤ الفرص ودعم الاحتكارات وإساءة استخدام السلطة من جانب كثير من القيادات الإدارية والسياسية، وكذا تضارب المصالح وطغيان المصالح الخاصة لكثير من القيادات في مواقع مهمة بالدولة على الصالح العام.

والمطلوب إعداد مشروع قانون " مكافحة الفساد" ومشروع قانون " منع تضارب المصالح"، ومشروع قانون جديد" لمحاكمة الوزراء".

مواجهة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة

تمثل البطالة أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وتهدد استقرار الوطن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد بلغت نسبة المتعطلين ما يقرب من 10% من قوة العمل البالغ حجمها 26 مليون مواطن ، كما تؤكد الأرقام انتشار البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

والمطلوب إعداد برنامج وطني شامل للتعامل مع مشكلة الموارد البشرية المهدرة نتيجة البطالة يتضمن العناصر التالية:

1. زيادة معدلات الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار لخلق أكثر من 750000 فرصة عمل سنوياً لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وتخفيض عدد المتعطلين تدريجياً.

2. توفير فرص تدريب العمالة الفنية ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية لفتح مجالات عمل لها في الدول المستوردة للعمالة خاصة العربية منها.
3. ترشيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات وإنشاء وحدات إنتاجية قريبة من مراكز التجمعات السكانية خاصة في الريف.
4. تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وإنشاء شركة - شركات - مساهمة كبرى لتوفير الدعم الإداري ومصادر التمويل والمساندة التكنولوجية وتسويق المنتجات لتلك المشروعات.
5. تطوير دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ليتوسع في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتجهيزها في شكل يمكن للباحثين عن فرص العمل المنتج الاستفادة بها في إقامة مشروعات لها جدوى، وزيادة مساهمته في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وفق شروط ميسرة وبفائدة تمويل رمزية.
6. تشجيع البنوك التجارية الوطنية على توفير التمويل اللازم للتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساندة الفنية للحاصلين على القروض.
7. توجيه المؤسسات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام إلى تطبيق نظام التعهيد وذلك بطرح ما تحتاجه من خدمات بسيطة [أعمال نقل العاملين، إدارة المطاعم والمقاصف، أعمال النظافة،.] في مناقصات بين أصحاب المشروعات الصغيرة التي يرشحها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبذلك تتخفف من أعباء إدارة تلك الأنشطة الهامشية في نفس الوقت الذي تخلق فيه سوقاً مهمة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

8. حفز رجال الأعمال وشـــركات القطاع الخاص على مســـاندة إنشـــاء وتنمية المشـــروعات الصـــغيرة في مجالات الصـــناعات المغذية والخدمات الإنتاجية البسيطة وذلك بتخصيص نسبة من أرباحها لتمويل ومساندة تلك المشروعات وخصم تلك النسبة من وعاءها الضريبي.

القضية السادسة – الفرص الضائعة وضرورة تصويب مسار التنمية الاقتصادية

لقد أهدر نظام مبارك البائد العديد من الفرص الهائلة كان استثمارها كفيلاً بإحداث تنمية شاملة للوطن والارتفاع بمستوى حياة المواطنين إلى المعدلات العالمية للدول المتقدمة. وتتبلور أهم تلك الفرص المطلوب التعامل معها بكل جدية وحسم فيما يلي:

ا. تنمية وتعمير سيناء

إن تنمية وتعمير سيناء – *بالإضافة إلى* أهميته للأمن القومي – يمثل فرصة للمساهمة في إعادة توزيع الكثافة السكانية وتوجيه ملايين المصريين للتوطن بها. ومن أهم مشروعات تنمية سيناء الواجب الاهتمام بها:

1.1. استثمار وسط سيناء وبها 400 ألف فدان من أجود الأراضي للزراعة، وإنشاء 400 قرية بمعدل ألف فدان لكل قرية خاصة وأن الموارد المائية اللازمة للزراعة متوفرة.

1.2. الدعوة لنهضة صناعية تستثمر مراكز التعدين وآبار البترول التي لم تنجح الدولة في تحويلها إلى مراكز صناعية رغم ما يتوافر لها من مقومات.

1.3. استثمار المقومات السياحية العالمية المتوافرة في سيناء، في خليج العقبة، والمثلث الواقع على خليجي السويس والعقبة والذي يواجه عمق البحر الأحمر والمحصور بين شمال مدينة الطور ومنطقة تبق بشرم الشيخ، حيث يمكن تعمير هذه المنطقة باستخدام مشروعات تحلية مياه البحر الأحمر.

1.4. تحويل سيناء إلى منطقة حرة لوجيستية لما تتمتع به من بنية أساسية مناسبة حيث يوجد قريباً منها قناة السويس شريان الربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كما أنها تجاور مجموعة من الموانئ ذوات النشاط الكبير، كذلك تلتقى عند سيناء وإلى جوارها المطارات المحيطة بها من كل جانب كل الخطوط الجوية العالمية دون استثناء كما يمر بها الطريق الساحلي الدولي الممتد من آسيا الى شمال أفريقيا فضلاً عن مشروع إعادة تشييد خط السكك الحديدية القائم وصيانته وامتداد شبكته.

وفضلاً عن جميع ذلك فإن بسيناء والى جوارها موانئ معنية بالبترول والثروة المعدنية الكائنة بها وفى صحراوات مصر، فضلاً عن مكنة امتداد أنابيب البترول عبرها الى موانئ الشحن المختلفة.

2. فرص التنمية الواعدة في الصحارى المصرية

وذلك بالاستفادة من الدراسات المتعددة التي كشفت عن إمكانيات تنمية الصحارى المصرية بإقامة مشروعات الزراعة والأنشطة الاقتصادية المختلفة من صناعة وتعدين وسياحة بكل ما تمثله من خلق فرص هائلة للتعامل مع مشكلة البطالة، فضلاً عن إعادة توزيع السكان وتخفيف الضغط السكاني في الرقعة المعمورة حالياً من مساحة مصر والتي لا تتجاوز 6% والسعي لزيادتها إلى 25% على الأقل من مساحة مصر الكلية.

إن هدفاً رئيساً لسياسة تعمير الصحارى المصرية هو التخفيف من الكثافة السكانية العالية في مناطق التركز بالدلتا والشريط الضيق الموازي لنهر النيل من القاهرة إلى أسوان وذلك بإعادة التوزيع الجغرافي للسكان. من جانب آخر، فإن الصحراء المصرية بأقاليمها الخمسة - الوادي الجديد، البحر الأحمر، سيناء، الساحل الشمالي، بحيرة السد العالي - بها ثروات وموارد قابلة للاستثمار بما يضيف إلى الدخل القومي ويسهم في تنمية أكبر نطاق ممكن للقطاعات الصناعية والخدمية والزراعية

والتعدين ومصايد الأسماك ، وكذلك إتاحة الفرص للتكامل الاقتصادي بين تلك المناطق الصحراوية وما يحيطها من المجتمعات الحضرية لتحقيق معدلات أعلى من النمو وإحداث تنمية اقتصادية ومجتمعية مستدامة.

3. استثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

إن لمصر فرصة هائلة في أن تصبح المنتج الأكبر والأهم للكهرباء من الطاقة الشمسية حيث يتوفر لها فيض لا ينقطع من ضوء الشمس بمعدل يصل من 9 – 11 ساعة يومياً.

والهدف توليد الكهرباء من تلك المصادر المتجددة لتوفير متطلبات التنمية وتعويض القصور الناتج عن تضاؤل احتياطيات مصر من البترول ومصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عن تصدير الكهرباء إلى دول الاتحاد الأوربي التي ترصد مليار جنيهاً استرلينيا لإقامة سلسلة من محطات توليد كهرباء عملاقة من الطاقة الشمسية في الصحراء على امتداد شواطئ البحر الأبيض المتوسط في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط لتوفير الكهرباء من تلك المصادر لاستيفاء ما يقدر بنسبة 20% على الأقل من احتياجاتها الكلية بحلول العام 2020.

والمطلوب تكثيف جهود البحث العلمي لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوفير الاحتياجات من الطاقة الكهربية طبقا للاتجاه العالمي الذى يجد في مصر أفضل المصادر للكهرباء من الطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح.

4. إعادة الاعتبار للصناعة المصرية

إن قطاع الصناعة هو القطاع الواعد لنهضة اقتصادية شاملة وهو أساس بناء اقتصاد قوي يتمتع بقدرات تنافسية عالية تسمح بتوفير منتجات مصرية عالية الجودة ومواكبة للمعايير والمواصفات الدولية، ومن ثم تكون قادرة على النفاذ في

الأســواق الأجنبية فضــلاً عن وفائها بمتطلبات الســوق المحلي وتقليل الحاجة إلى الاستيراد.

من جانب آخر، فإن الصناعة قادرة على تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى وقيادة التنمية الاقتصــادية والاجتماعية بما لها من خصــائص تتغلب بها على محدودية الموارد، وقدرتها على اســتيعاب التقنيات الجديدة وتطبيق مســتحدثات العلم الحديث بأسرع مما يتوفر لقطاعات أخرى كالزراعة مثلاً.

والمطلوب بناء اســتراتيجية وطنية للتنمية الصــناعية المســتدامة تســتهدف زيادة مســاهمة الصــناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشــغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصــناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المســتمر للصــناعة باعتباره ضــرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافســة الآتية من دول حققت معدلات عالية في التغيير الديمقراطي الصناعي. ومن المهم التأكيد على أن يشمل تحديث الصناعة المصرية كافة جوانبها التقنية والإدارية والتمويلية والتسويقية.

5. إعادة الاعتبار للزراعة المصرية

كانت الزراعة – وما تزال – من أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر ومصدر مهم للدخل القومي. وقد أدت سياسات النظام البائد إلى تراجع قطاع الزراعة وانخفاض قدرتها على سد الاحتياجات الغذائية للمواطنين، الأمر الذي يحتم تصميم استراتيجية تعيد الاعتبار إلى الزراعة المصرية على ثلاثة محاور:

1. المحور الأول، يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي كأولوية أولى، ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق التوسع الرأسي والتوسع الأفقي واستصلاح الأراضي. كذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية والداجنة ، وزيادة الإنتاج السمكي، والتصنيع الزراعي بما يقلل من الفاقد من المحاصيل الزراعية ويزيد من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي.

2. المحور الثاني، يركز على استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجيا الإدارية الحديثة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى رأسها الري المتطور، تكنولوجيا إنتاج سلالات عالية الإنتاج، ميكنة الزراعة المصرية وغيرها من نظم وتقنيات الزراعة الحديثة.
3. المحور الثالث، يتعامل مع قضايا تفتيت الملكية والحيازة الزراعية ، وتطوير نظام تعاوني زراعي، بعيدا عن السيطرة الحكومية يوفر مستلزمات الإنتاج، وتسويق المحاصيل، وإنشاء شركات تعاونية للتسويق الزراعي وإنهاء كل صور التدخل الحكومي الذى يمارس الآن على التعاونيات.

6. حماية الآثار والتراث القومي

رغم ضخامة ثروة مصر من الآثار ومكوّنات التراث القومي من القصور التاريخية، فإن حكومات النظام البائد لم تعط العناية الكافية لحماية تلك الثروة الوطنية والحفاظ عليها واستثمارها كمصدر رئيس للدخل القومي. والمطلوب وضع استراتيجية شاملة لحماية الآثار والتراث القومي وتنسيقها مع جهود تنشيط السياحة وتضمينها في خطط تنمية الثقافة الوطنية.

القضية الثامنة – مخاطر تهدد الدولة المدنية وتشعل الفتنة الطائفية

لا يستطيع إنسان في مصر أن ينازع في أن المصريين – مسلمين ومسيحيين – متدينون بطبعهم، ويأتي الدين في مقدمة اهتمامات الإنسان المصري، وهو المرجعية الأساسية التي يعتمد عليها في تفسير ما يعرض له من أمور الدنيا، وهو الأساس في المفاضلة بين الحلال والحرام، والمقبول والمرفوض، والمرغوب والمنهي عنه.

ولكن إيمان المسلم أو المسيحي بالله واتباع أوامره وتجنب نواهيه والالتزام بأصول العقيدة في أمور العبادات والمعاملات وفق شريعة كل منهما يجب فصلها جميعاً عن مسائل ومتطلبات إدارة الدولة والمجتمع. أي أن المطلوب أن تكون الدولة مدنية يحكمها دستور يضعه البشر وقوانين وضعية تنظم أمور الحكم والاقتصاد والعلاقات المجتمعية في إطار القيم الدينية. إن الدستور والقانون ينبغي ألا يتصادما أو يتناقضا

مع مبادئ الشرائع والقيم الدينية التي يؤمن بها المواطنون، ويقوم على تنفيذها متخصصون في مواضيع السياسة والاقتصاد والإدارة ومناحي الحياة المختلفة من دون أن يكون لعلماء الدين أو رجاله دور في الحكم المدني.

من أجل هذا يجب التصدي بكل حسم لمظاهر بدأت تهدد منطق الدولة المدنية حينما راحت جماعات دينية سلفية وجهادية تربط بين التصويت بنعم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتدعو المواطنين لاختيار الموافقة على التعديلات باعتبار ذلك واجب شرعي يقود إلى الجنة، بينما راحت جماعات كنسية مختلفة تدعو مواطنيها المسيحيين باختيار لا عند التصويت حيث أن هذا يؤكد فرصة تغيير الدستور للتخلص من المادة الثانية التي تنص على أن " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"!

رؤية الحزب للمشهد السياسي الحالي

وتوجهاته لضمان تحقيق أهداف "خارطة المستقبل"

[مذكرة قُدمت للسيد/ أحمد المسلماني المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت/ عدلي منصور

أثناء زيارته للحزب بتكليف منه للتعرف على رؤى الأحزاب السياسية]

5 سبتمبر 2013

[لم ننلق في الحزب ردتُ أو تعليقاً من أ. المسلماني أو من مكتب الرئيس المؤقت حتي

استقالة المسلماني وانتهاء فترة الرئيس المؤقت]!!!!!!

تمر مصـر بمرحلة تاريخية فاصـلة بعد ثورة 30 يونيو وتوافق الشـعب على "خارطة المستقبل".

ورغبة من حزبنا في أداء واجبنا الوطني والمشـــاركة الفاعلة في مناقشـــة المشـــهد السـياسـي في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن والناشـئة عن موجة العنف والإرهاب التي تشـنها جماعة الإخوان الإرهابية ومن يوالونها، نعرض في هذه المذكرة لبعض القضايا الحالة وما نلاحظه من سلبيات في بعض مظاهر المشهد السياسي الحالي، ورؤية حزبنا للتعامل معها:

أولا: الجانب الأمني

1. مع الإشـــادة بالجهد الرائع والتضـــحيات التي تحملتها القوات المســـلحة وقوات الشـــرطة وأجهزة الأمن في محار بة الإرهاب في تعقب القتلة والمحرضـــين على الشـغب والاعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصـة، إلا أن الحزب يبدي مزيد القلق من اسـتمرار بعض البؤر الإرهابية في "كرداسـة" بالجيزة ونشـأة بؤرة جديدة في "دلجا" بمحافظة المنيا، ويطالب وزارة الداخلية بالتعامل الحاســم مع تلك البؤر ومنع أي محاولات جديدة.
2. في ضوء استجابة المواطنين لفرض حالة الطوارئ، ومع ملاحظة استمرار جماعة الإخوان في تســـيير مظاهرات ومحاولة الاعتصـــام في بعض الميادين وتعمدهم إحداث حالات من الفوضـــى المرورية وتعطيل الكباري والطرق الحيوية، فإننا نطالب الحكومة بالتطبيق الكامل لما يقضـــي به قانون الطوارئ فيما يختص بمنع التظاهرات والمسيرات والاعتصامات والاجتماعات غير المرخص بها وكافة أشـــكال الخروج على الأمن ومخالفة حظر التجوال، وأخذ المخالفين بالشـــدة والحسم حماية للأمن القومي وإتاحة الفرص للاقتصاد الوطني للتعافي.

3. نرى أن تطلب الحكومة من مجلس القضاء الأعلى الموافقة على تخصيص دوائر محددة في محاكم الجنايات تخصص لنظر قضايا قيادات جماعة الإخوان وكل المتهمين بالقتل والترويع وحرق المباني والمنشآت العامة والمحرضين على تلك الجرائم تحقيقاً للعدالة الناجزة.

ثانياً: الأداء الحكومي

1. يلاحظ الحزب بطء الحكومة في اتخاذ قرارات ناجزة يطالب بها الشعب وينتظرها في القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية وما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية الموعودة، رغم مضي ما يقرب من شهرين على تشكيل، من ذلك قضايا:
   1.1. تحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور، ويبدي الحزب الدهشة مما تم إعلانه بالأمس عن صعوبة تنفيذ هذا المطلب والذي يعتبر أساس في تطبيق العدالة الاجتماعية بعد دراسة هذا المشروع منذ كان الدكتور حازم الببلاوي نائباً لرئيس الوزراء ووزير المالية في حكومة الدكتور عصام شرف وأعد مشروع قانون لتطبيق الحدين الأدنى والأقصى في نوفمبر 2011!
   1.2. مواجهة الأزمات التي يعانيها قطاع الأعمال العام وعدم وجود وزير يختص بقضاياه ضمن هيئة الوزارة،
   1.3. حسم قضية دعم الوقود والمواد البترولية وتطوير نظام دعم السلع الغذائية،
   1.4. حل قضايا تردي الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة والنقل بالأساس،
   1.5. عدم حسم مشكلات مئات من المصانع المعطلة نتيجة الحالة الأمنية المتردية منذ أيام الثورة في 25 يناير وبالرغم من وجود مشروع سبق لحكومة د. عصام شرف دراسته وكان يقوم على مبادرة من بنكي مصر والأهلي

لتوفير التمويل اللازم لتلك المصـانع لتشـغيلها الطاقات الإنتاجية المعطلة بها.

2. عدم إعلان الحكومة حتى الآن رؤيتها وخطتها لتنشيط الاقتصاد الوطني وتقديم حلول تصـلح للتخفيف من مشـكلات زيادة معدلات البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وانحسار السياحة.
3. التباطؤ في مشـروع شـامل للتطوير المؤسـسـي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات والهيئات العامة من آثار عملية الأخونة التي تمت في عهد الرئيس المعزول، وفي هذا الصـدد نقترح تفعيل مشـروع إنشـاء "المفوضـية الوطنية لمكافحة الفساد" التي نصت عليها المادة رقم 111 من الدستور المعطل والتي تختص بالعمل على محاربة الفسـاد ومعالجة تضـارب المصـالح، ونشـر قيم النزاهة وتحديد معاييرها، وضمان تنفيذ استراتيجية محاربة الفساد بالتنسيق مع الهيئات المستقلة الأخرى. وبالطبع فإن التطوير المؤسسي الشامل يأتي في مقدمة مسئوليات الحكومة باعتبارها القائمة على تحقيق أهداف ثورة 30 يونيو!
3. ضرورة مراجعة كل ما صدر عن الرئيس المعزول من قرارات ضارة بأمن البلاد[مراجعة أمنية وقانونية للقرارات الجمهورية والقوانين التي أصدرها وإزالة آثارها الضارة مثل قوانين العفو الرئاسية عن مجرمين، قرارات منح الجنسية المصرية..].

لكل ذلك يرى حزبنا ضـرورة تسـريع أداء الحكومة ومطالبتها بإعلان برنامج عمل واضـح يتعامل بواقعية وشـفافية مع المشـكلات الحالة للوطن والتحديات التي تعرقل التنمية الوطنية الشـاملة، مع إدراك حزبنا للمشـكلات الأمنية الناشـئة عن حالات العنف والإرهاب وضرورة التعامل معها بكل حسم. ونرفق بهذه المذكرة بياناً شاملاً لعناصر المصارحة الواجبة على الحكومة.

ثالثاً: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

يلاحظ حزبنا عدم تفعيل الحكومة للدور المنوط بوزارة " العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" والتأخر غير المبرر في إصدار قانون " العدالة الانتقالية"، في نفس الوقت الذي أعلنت الحكومة برنامجاً لحماية المسار الديمقراطي يتردد فيه مقولات [المصالحة، عدم إقصاء أي فصيل وطني عن المشاركة في العملية السياسية] دون ذكر القصاص ضد كل من ارتكب جرائم ضد الوطن والمواطنين والجيش والشرطة وشارك في الاعتداء على مؤسسات الدولة وحرقها أو التحريض على تلك الأفعال سواء كان الاعتداء صادرا من أفراد، أو جماعات ، أو أحزاب أو كيانات سياسية].

لذلك نرى ضرورة أن تقوم الحكومة بمراجعة برنامجها المشار إليه مع تفعيل توجهات اللجنة العليا للمصالحة الوطنية بشأن ضرورة تطبيق ثلاثية " التحقيق والمحاسبة، إعمال القانون وتنفيذ القصاص، ثم المصالحة" ، والإسراع بإصدار قانون "العدالة الانتقالية". ونرفق بياناً لتوضيح أسباب رفض الحزب لمبادرة الحكومة التي طرحها د. زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء والتي تبناها مجلس الوزراء!

رابعاً: التعامل مع "جماعة الإخوان" وجمعيتها

رغم المطالبة الشعبية العارمة، بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها منظمة إرهابية ومصادرة مقارها وأموالها لصالح الشعب وإصلاح ما دمره الإرهاب، إلا أن الحكومة لا تزال الحكومة تتعلل بأسباب شكلية لعدم اتخاذ قرار في هذا، مع تغافل الحكومة عن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في مارس 2013 برفض طعن جماعة الإخوان على قرار مجلس قيادة الثورة بحل الجماعة في 1954 استناداً إلى أن دستور 1956 قد حصن كل قرارات المجلس التي أصدرها قبل إعلان الدستور! إن الحكومة مطالبة ــ استناداً إلى هذا الحكم ــ بإعلان جماعة الإخوان كيان غير شرعي تمارس الإرهاب والعنف.

كما نشـــير إلى التراخي الحكومي في تنفيذ توصـــية مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الأهلية بحل "جمعية الإخوان المسلمين"، وعدم التطبيق الكامل لشروط الترخيص بإشهار الجمعية باعتباره مهمة وزارة التضامن الاجتماعي دون انتظار صدور الحكم في القضية المنظورة أمام القضاء الإداري بحل تلك الجمعية.

خامساً: قضية الدستور والانتخابات الرئاسية والتشريعية

رغم أن خارطة المستقبل قد عطلت دستور 2012 وأنشأت لجنة دستورية لتعديل ذلك الدســتور تطرح توصــياتها على لجنة الخمســين من ممثلي أطياف المجتمع جميعاً، ومع ذلك كان هناك رأي يفضل وضع دستور جديد يعبر عن الثورة الشعبية فشــل الدســتور المعطل في التعبير عن أهدافها بتأســيس دولة مدنية ديمقراطية حديثة وجاءت نصوصه منحازة إلى فكر جماعة الإخوان وممثلي الإسلام السياسي.

ونحن في حزب الجبهة الديمقراطية نؤيد وجهة النظر التي عبر عنها أ.د. يحي الجمل رئيس شــرف الحزب مع نخبة من أســاتذة القانون والفقهاء الدســتوريين مطالبين بوضــع دســتور جديد يأخذ في الاعتبار المعطيات الجديدة بعد 30 يونيو وذلك بدلاً من بذل جهد في إدخال تعديلات على الدســتور المعطل لن تكون محلاً للتوافق الوطني. ونرفق المذكرة المرفوعة إلى الســيد رئيس الجمهورية من الدكتور يحي الجمل وزملائه.

وباعتبار أن قراركم قد صــدر بتشــكيل لجنة الخمســين لتعديل الدســتور، وســواء استمرت في تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليها أم تم التوافق على تعديل مهمتها إلى وضع دستور جديد، فإن حزبنا يود أن يبدي بعض الملاحظات على ذلك التشكيل:

1. لم يتم اختيار ممثلي الأحزاب الســياســية بالتوافق بينها كما نصــت على ذلك معايير التشكيل،
2. جاء تمثيل الأخوة المســيحيين مقتصــراً على ثلاثة ممثلين عن الكنائس ومجرد شخصية عامة واحدة ـ د. مجدي يعقوب ـ، وكان الجدير بأن يتم اختيار ما لا يقل

عن خمسة ممثلين من المسيحيين ـ بخلاف ممثلي الكنائس ـ باعتبار أن نسب المسحيين المصريين في حدود 10% من مجموع السكان.

3. تصدق ذات الملاحظة السابقة على نسبة تمثيل المرأة، فقد استغرقت النسبة المحددة لها في ممثلات لهيئات ومجالس، بينما لم يتضمن التشكيل للمشتغلات بالعمل السياسي أو الاجتماعي والناشطات في حقل الخدمة المجتمعية.

ورغم أن خارطة الطريق تضمنت النص على إجراء الانتخابات التشريعية فور الاستفتاء على الدستور والمتوقع أن تتم في غضون شهر نوفمبر القادم، إلا أن الحكومة لم تتقدم حتى الآن بمشروعات جديدة لقوانين الانتخابات وقانون مباشرة الحقوق السياسية، ونرى ضرورة طرح مشروعات تلك القوانين للنقاش والحوار المجتمعي قبل إصدارها حتى تستعد الأحزاب، وحتى تتمكن الحكومة من إصدارها بمجرد موافقة الشعب على الدستور الجديد بحيث يتاح الوقت للمحكمة الدستورية العليا في إبداء الرأي بشأن مدى دستورية تلك القوانين.

ويميل حزبنا إلى تأييد الرأي المنادي بإجراء الانتخابات الرئاسية عقب موافقة الشعب على الدستور، على أن يكلف رئيس الجمهورية المنتخب حكومة محايدة تكون مسئولة عن إجراء الانتخابات التشريعية. ومما يؤكد وجاهة ذلك الرأي، إعطاء فرصة من الوقت لإصدار قانون " المفوضية الوطنية للانتخابات" التي نصت عليها المادة 118 من الدستور المعطل، وفي ذات الوقت ضبط ومراجعة وتنقية الجداول الانتخابية وإعادة تحديد الدوائر الانتخابية على أسس تستجيب لملاحظات المحكمة الدستورية عند مراجعتها لقانون انتخابات مجلس الشعب الذي كان أعده مجلس الشورى المنحل.

وفي ضوء المطالبة العامة من القوي السياسية الوطنية وكذا الرغبة الشعبية، نرى ضرورة إصدار تعديل لقانون الأحزاب يمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني

ويجرم استخدام الشعارات والدعاوى الدينية في العمل السياسي، ويفرض على كل الأحزاب القائمة وقت صدور هذا التعديل مراجعة برامجها وأسس العضوية فيها وتوفيق أوضاعها مع متطلبات القانون في مدى مهلة محددة وإلا يلغى الترخيص الصادر للأحزاب المخالفة.

سادساً: السياسة الخارجية

يرى الحزب ضرورة تطوير سياسة خارجية مصرية تقوم على الأسس التالية:

1. توثيق العلاقات مع الدولة الصديقة والمساندة لمصر على كافة الأصعدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ومجتمعياً وتطويرها باستمرار لما فيه تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، واتخاذ خطوات جريئة وغير تقليدية لتطوير العلاقات المصرية مع تلك الدول الداعمة للثورة الشعبية في مصر بما يتناسب مع أهداف تعظيم المصلحة الوطنية العليا.
2. السعي حثيثاً لاستعادة العلاقات الطبيعية ـــ بقدر المستطاع ـــ مع الدول المعادية والغير صديقة ومحاولة حفزها للعودة إلى إدراك أهمية تصحيح علاقاتها بمصر بالمصارحة والمكاشفة وباستخدام كافة الطرق الدبلوماسية الرسمية والشعبية.
3. تحييد العلاقات مع الدول الرافضة للتعاون مع مصر والمستمرة في مواقفها العدائية والغير متوافقة مع المصالح العليا للوطن، مع محاولة عدم دفع تلك الدول إلى إعلان العداء السافر والتهديد الفعلي للأمن المصري.
4. تجميد العلاقات والوصول بها إلى حد القطع الفعلي لعلاقات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول المعادية والتي تهدد مصر بالأقوال أو الأفعال أو مختلف صور التهديد الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو الثقافي والفكري.

سابعاً: ضرورة الإسراع بالتحول الديمقراطي

في ضـــوء مســـئولية الحكومة عن التأســـيس لاســـتعادة الديمقراطية بعد انتهاكها بمعرفة المعزول وجماعته، وأخذاً في الاعتبار الهجمة الشـــرســـة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بادعاء أن ما حدث في مصـر هو انقلاب عسـكري، لا بد من الالتزام بتنفيذ خارطة المسـتقبل وضـمان الإعلام الكافي محلياً ودولياً حتى نؤكد أننا سـائرون على نهج ديمقراطي غايته إنجاز دسـتور يؤسـس لدولة ديمقراطية حديثة يتوافق عليه المصـــريون، وأن ســـبلينا يمضـــي إلى تطوير قوانين عادلة لضـــمان انتخابات تشـــريعية في موعدها وفق خارطة المســـتقبل، والوصـــول إلى انتخابات رئاسية تستكمل الإطار الديمقراطي للحكم في مصر.

والمطلوب من الحكومة سـرعة إعلان برنامج واضـح للتحول الديمقراطي يتضـمن رؤية واضـــحة لتحديد الكيفية التي ســـتواجه بها الحكومة التحديات الســـياســـية والاجتماعية والاقتصـادية التي تعاني مصـر منها وتمثل معوقات رئيسـة للتقدم في على مسارات التحول الديمقراطي.

ويقع ضـــمن اهتمامات برنامج التحول الديمقراطي أن تحدد الحكومة موقفها من أســـلوب التعامل مع الأحزاب والقوى الســـياســـية المدنية وجبهة الانقاذ الوطني، والموقف من القوى الثورية وجماعات الشـباب ومدى اسـتعداد الدولة لاسـتيعاب حركة الشـــباب وإتاحة الفرص لهم للمشـــاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن. كذلك تحديد طرق التعامل مع القوى الفلاحية والعمالية ومدى اســـتعداد الدولة لاســـتيعاب حركتهم وإتاحة الفرص لهم للمشـــاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن والاستفادة بطاقاتهم في تطوير الزراعة وحل مشكلات قطاعات الصناعة الوطنية.

وتأتي قضية تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مقدمة القضايا الملحة التي تأخرت الحكومة طويلاً في حســـمها رغم أنها ضـــمت في تشـــكيلها وزارة بذلك الاسم.

وثمة بعد مهم هو تحديد دور القضـــاء في قضـــية التحول الديمقراطي ســـواء في العملية القضـــائية ذاتها أو في مســـاندة العمليات المتعلقة في إدارة الانتخابات من خلال الإشـراف على كافة إجراءات الانتخابات ومدى ضـمان نزاهتها أو اسـتقلاليتها من التدخلات الإدارية. ومن جهة أخرى، مطلوب تحديد دور القضاء في إنجاز القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية ومدى اللجوء إلى أشـكال المحاكمات الثورية وإجراءات التحقق من الجرائم المنسـوبة إلى المتهمين وشـروط ووسـائل تعويض المتضـررين من تلك الجرائم.

ويأتي في سـياق برنامج للتحول الديمقراطي أهمية تأمين حرية الإعلام بكافة صـوره وتـأكيـد دور الإعلام في العمليـة الـديمقراطيـة وحق المواطن المصـــري في معرفـة الحقائق بلا تقييد أو حجر على وسائل الإعلام في تقديم الآراء المختلفة والإفصاح عن المواقف والسـياسـات المتباينة لمختلف القوى السـياسـية طالما لم تتعارض مع القيم الأخلاقية والثوابت الوطنية ولا مع الدستور أو القانون.

كـذلـك من الضـــروري أن يتضـــمن برنامج التحول الـديمقراطي آليـات الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكي يتم حشد جهود وطاقات المواطنين في سبيل الإنتاج ورفع مســـتويات معيشـــتهم المادية من ناحية، وأيضـــاً التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية إلى جانب الحقوق الاقتصادية.

ثامناً: خارطة الطريق الاقتصادية لما بعد 30 يونيو

مضى ما يقرب من شهرين منذ التشكيل الوزاري، وحتى الآن لم تتضح بعد ملامح الســـياســـة والخطة الاقتصـــادية للحكومة برغم أنها تضـــم مجموعة من الخبرات الاقتصادية ولم ينشـر حتى يوم 21 أغسـطس سـوى تصـريح لوزير التخطيط بأنه تم إعداد خطة عاجلة لتنشيط الاقتصاد الوطني لا نعلم عنها شيئاً!

وبداية، فإن الشـعب يحتاج إلى التعرف على واقع الاقتصـاد الوطني وفهم احتمالات تطوره في ظل الأحداث السياسية والعمليات الإرهابية من جماعة الإخوان المسلمين

التي تمت وما تزال جارية حتى الآن. ومن المهم أن توضـــح الحكومة للشـــعب المؤشـرات الأسـاسـية عن حالة الاقتصـاد الوطني ، ومعدلات البطالة، ومدى الانهيار الحاصـــل في حركة الســـياحة، والموقف عجز الموازنة العامة وتطورات الدين العام المحلي والخارجي، ومؤشـــرات التجارة الخارجية وتطور العجز في الميزان التجاري ، واقتصـاديات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والقطاعات الرئيسـة في الاقتصـاد الوطني، وبالموقف التمويني.

ومن الطبيعي أن يتوقع الشـعب من الحكومة أن تجيب عن أسـئلة جوهرية ترتبط بها حياة الناس وكانت سبباً في قيام ثورة 25 يناير ومطالبتهم بعزل د. محمد مرسي لفشله في تحقيق أي تقدم في هذه الجوانب الحياتية.

مطلوب عرض وتفعيل خطة الحكومة في إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وأسـلوب إدارة الشـركات العامة التي سـبق أن شـملها برنامج الخصـخصـة وصـدرت أحكام قضـائية باتة ونهائية بإلغاء عقود بيعها لمسـتثمرين من العرب أو الأجانب. ويرتبط بهذا الموضـوع قضـية حسـم الخلافات وتسـوية النزاع مع كثير من المسـتثمرين الجادين من المصـريين والعرب وغيرهم وإعادة تشـغيل مشـروعاتهم بما يحقق الصالح العام ويفتح مجالات للتشغيل وزيادة الناتج القومي.

يريد الشـــعب أن يضـــمن وجود خطة حكومية لتحقيق نهضـــة زراعية تقوم على استصلاح ملايين الأفدنة في كل مناطق مصر باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، وبتطوير أساليب وترشيد استخدام المياه، وبمنطق اقتصادي في تسعير المنتجات الزراعية من الحبوب يشـجع المزارعين على التوسـع في زراعتها وتطوير دور الدولة في استلام هذه المنتجات للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي والحد من الاستيراد والاســتغناء عنه تدريجيا، مع زيادة القدرة الاســتيعابية لصــوامع الغلال والحد من الفاقد والهالك نتيجة سوء أساليب التخزين!

ويمني المصريون أنفسهم أن تتضمن خارطة الطريق الاقتصادية للحكومة الجديدة ثورة زراعية صناعية ومنطقاً اقتصادياً غير تقليدي لاستعادة عرش القطن المصري وصـــناعات الغزل والنســـيج والملابس الجاهزة والمفروشـــات القطنية، وإحياء الصـــناعات الجلدية وصـــناعة الأثاث واســـتعادة الأســـواق المحلية والخارجية التي كانت تقبل على المنتجات المصـــرية قبل أن تفقد جودتها وتنخفض قدراتها التنافســـية أمام منتجات أجنبية احتلت الســـوق المصـــري ذاته فضـــلاً عن إزاحة المنتجات المصرية عن أسواقها الخارجية التقليدية.

مرفقات

1. بيان الحزب برفض مبادرة الحكومة للمصالحة

لا مصالحة أو مشاركة مع الإخوان. . .قبل القصاص والمحاكمة!

طفت على الساحة السياسية مؤخراً مجموعة من التسريبات الصحفية تتحدث عن مفاوضـــات تجري ســـراً بين الحكومة وبين القيادي الإخواني د. محمد على بشـــر للاتفاق على مشـــروع "مصـــالحة" بين الطرفين. ولم تحدد تلك التســـريبات الطرف الحكومي المشـــارك في المفاوضـــات التي ذكرت أنها تتضـــمن " وقف الملاحقات الأمنية وحملة إلقاء القبض على قيادات الإخوان وعدم حل الجماعة، مقابل وقف التنظيم أعمال العنف والمظاهرات، وأن قيادات "الجماعة" الحالية والموجودة خارج السجون " لا تمانع في إجراء انتخابات رئاسية، بشرط أن تكون عاجلة".

كذلك ذكرت مصادر صحفية " أن وسطاء يجرون اتصالات حالياً، لعقد لقاء يجمع بين الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء، ومحمد على بشـــر، عضـــو مجلس شـــورى الإخوان، أو محمد ســـليم العوا، فى إطار المفاوضـــات التي بدأت بين تنظيم الإخوان والدولة قبل أيام، . حيث تم الكشـــف عن أن الإخوان قبلوا بنود خارطة الطريق، من حيث إجراء تعديلات دســـتورية وانتخابات، وتشـــكيل حكومة ائتلافية

جديدة، لكنهم طالبوا بتسـجيل صـوتي للرئيس المعزول محمد مرسـى، يعلن فيه تفويض كامل صـلاحياته لرئيس وزراء متفق عليه من الجميع، ليجري بعدها تنفيذ خارطة الطريق، وأن التنظيم لا يمانع فى أن يكون التفويض للدكتور حازم الببلاوي، رئيس الوزراء الحالي"!

وكانت الحكومة قد أعلنت منذ أيام عن موافقة مجلس الوزراء على مبادرة "لحماية المسـار الديمقراطي" كان أخطر ما فيها أنها تفتح الأبواب للمصـالحة مع جماعات العنف والإرهاب رغم ما صـدر من تلك الجماعات الإرهابية من جرائم غير مسـبوقة في حق الوطن والمواطنين والجيش والشـرطة ، بينما لم تذكر في المبادرة الحكومية كلمة " القصاص" ولا مرة واحدة!

وتبدو المبادرة الحكومية متناغمة إلى حد كبير من محاور مبادرة حزب "النور" التي طرحها في أواخر حكم الرئيس المعزول، الأمر الذي حدا بالحزب المذكور إلى المسارعة بالترحيب بالطرح الحكومي، وكذلك أبدى حزب " مصر القوية" ترحيبه بها. وبرغم الاستقبال الفاتر من القوى السياسية لمبادرة الحكومة، إلا أنها تبدو مصممة على المضي قدماً في تمريرها في ضوء التسريبات الصحفية التي تبين الاتصالات التي جرت مؤخراً واتفق خلالها الدكتور زياد بهاء الدين، ومسئولين فى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي على أن يتولى الحزب . الذي ينتمي إليه صاحب المبادرة الحكومية. عقد جلسات بين الأحزاب لدعم مبادرته ، والتوصل لصيغة توافقية بين القوى الحزبية بشأن تعديلات الدستور، وعلى رأسها مواد "الشريعة الإسلامية".

ورغم تلك المبادرة، تستمر جماعة الإرهاب في العنف وإراقة الدماء والتهديد بحشود لما أطلقت عليه " جمعة الحسـم" يوم 30 أغسـطس، ويسـتمر انتهاك القانون في بؤرة " كرداسـة" وحلوان، وتسـتمر هجمات الإرهاب في سـيناء، ويواصـل التنظيم الدولي للإخوان اجتماعاته في تركيا للتخطيط والتآمر على الثورة المصرية واستعداء الغرب وفي المقدمة أمريكا على مصـر والمصـريين، وتعقد اجتماعات مخابراتية في

المانيا لإعداد خطط " شل الحياة في مصر"! ثم يخرج الإخواني الهارب ـ الصادر بحقه أمر ضبط وإحضار من النيابة العامة ـــ محمد البلتاجي على قناة الكذب ليواصل مسلسل الأكاذيب والافتراءات الباطلة في ترديد مقولة الانقلاب العسكري على صناديق الاقتراع، مضيفاً التهديد بأنهم يحاولون حشد الشعب الذي بدا يستيقظ من المؤامرة ، داعياً إلى الوقوف مع الجماعة الإرهابية في مواجهتها للثورة الشعبية! مطالبا أعضاء الجماعة المقبوض عليهم بانتهاج ما فعله المرشد العام "المحبوس" وحسن البرنس "المحبوس" من رفض التعامل مع تحقيقات النيابة!

إننا في حزب الجبهة الديمقراطية نرفض مبادرة الحكومة للمصالحة

1. لأن تلك المبادرة تهدف إلى إعادة المشهد السياسي إلى ما كان عليه قبل 30 يونيو وكأن ثورة شعبية هادرة لم تقم. فالمبادرة تتغافل عن حقائق الواقع المصري الجديد بعد عزل محمد مرسي وإنهاء حقبة الحكم الإخواني البغيضة وما تلاها من إشعال نار الفتنة والإرهاب والمستمرة حتى اليوم.
2. أن الحكومة بتقديمها مبادرة تسمح لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية وحلفائها من التيارات التكفيرية بالمشاركة في الحياة السياسية وكأن شيئاً لم يكن من أعمال العنف والإرهاب، إنما تتجاهل مسئوليتها الأساسية عن التأسيس لبناء الوطن والتحول الديمقراطي وتهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والمجتمعية بعد القضاء على الإرهاب ومصادره وتنظيماته.
3. إن المبادرة الحكومية تناقض "خارطة المستقبل" التي حدد الشعب عناصرها وطالب بها في وقفته التاريخية يوم 30 يونيو والتي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو، إذ نصت تلك الخارطة" على تشكيل "لجنة عليا للمصالحة الوطنية" تختص بدراسة واقتراح قواعد ووسائل وآليات تحقيق المصالحة الوطنية في إطار القانون والدستور، ولكن الحكومة سارعت منفردة بإعلان مبادرتها التي أقرها مجلس الوزراء يوم 21 أغسطس وذلك على الرغم

من تشـــكيل اللجنـة المشـــار إليها واجتماعها يوم 24 يوليو بحضـــور رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس الوزراء ووزير العدالة الانتقالية والمصـــالحة الوطنية وتأكيدها على ثلاثة مبادئ تحكم مفهوم "المصـــالحة"، وقد خالفت "المبادرة" الحكومية ما أكده أعضـــاء " لجنة العدالة الانتقالية والمصـــالحة الوطنية" من ضـرورة التقيد بثلاثة أمور تبدأ بكشـف "الحقيقة" ثم "المحاسـبة أو القصـاص" وتأتي في النهاية "المصالحة"!

4. إن المبادرة الحكومية قد استبقت نتائج عمل "اللجنة العليا للمصالحة الوطنية" حيث لم تجتمع اللجنة سـوى اجتماع وحيد ولم تصـل إلى صـياغات لتوصـيات لجانها الفرعية الثلاثة التي تم تشـــكيلها لتختص كل لجنة بأحد الموضـــوعات الثلاث التي أكدت عليها في تحديدها لمفهوم "المصالحة الوطنية".
5. أن الحكومة قد تجاوزت اختصاص "وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" والتي لم تعلن برنامج عملها ومشروع قانون "العدالة الانتقالية" الذي يطالب به الشعب للقصاص من عناصر الإرهاب والعنف التي عاثت في البلاد الفساد طوال الفترة منذ 25 يناير 2011 وحتي اليوم ، وبخاصة بعد عزل محمد مرسي.
6. أن الحكومة قد توسعت ـــ دون توافق القوى الشعبية صاحبة الثورة ـــ لتضم جماعـة الإرهـاب وحلفـاءهـا ضـــمن القوى التي ورد بخـارطـة المســـتقبـل أنهـا ستشارك في بناء مصر "دون استبعاد أو إقصاء لأحد" وأن الهدف " بناء مجتمع مصـــري قوي ومتماســـك لا يقصـــي أحد من أبناءه وتياراته". والحقيقة أن "الجماعة" هي التي أقصـت نفسـها بامتناعها عن المشـاركة في اجتماع 3 يوليو، كذلك لا يمكن قبول ما اتجهت إليه المبادرة من تسطيح ممارسات الجماعة من الإرهاب الشامل وتخفيفها بمجرد وصفها ب"العنف"!
7. أن المبادرة الحكومية لم تلتزم بالإعلان الدســـتوري الصـــادر في 8 يوليو حيث تضمن نصوصاً واضحة خالفتها جميعا المبادرة:

7.1. فقد نصت المادة 2 أن " السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصـدر جميع السـلطات" وقد خرجت الحكومة عن هذا النص فلم ترجع إلى الشـــعب قبل طرح مبادرتها التي تســـمح للجماعة الإرهابية بالاستمرار في رغم الرفض الشعبي الجارف.

7.2. نصت المادة 5 " لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون"، وفي المادة 6 " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس"، ونصت المادة 7 " حرية الرأي مكفولة، ولكل إنســـان التعبير عن رأيه ونشـــره.....في حدود القانون. وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارســـة الشـــرائع الدينية لأصحاب الشرائع السماوية". وقد خالفت مبادرة الحكومة بسماحها للجماعة الإرهابية بتعطيل كل هذه النصـــوص الدســـتورية بالاعتداء على الحرية الشـــخصـــية وقتل وترويع المواطنين وحرق الكنائس ومنع المســـيحين المصريين من ممارسة شرائعهم الدينية بحرية واطمئنان!

7.3. نصـــت المادة 10 أن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات الســـلمية غير حاملين ســـلاحاً، وذلك بناءً على إخطار ينظمه القانون.." " ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سـرياً أو ذا طابع عسـكري". وقد ناقضـت المبادرة الحكومية هذه المادة من الإعلان الدستوري بكاملها!

7.4. نصت المادة 12" كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي تكفلها المبادئ الدسـتورية والقانون جريمة لا تسـقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشـئة عنها بالتقادم......"، وليس من شـــك أن مبادرة الحكومة تتيح للقتلة والإرهابيين خروجاً آمناً من الخضـــوع لنص هذه المادة بالتجاوز عن جرائهم ضد حقوق وحريات المصريين!

8. تغافلت المبادرة الحكومية عن المطلب الجماهيري بحل جماعة الإخوان وإعلانها "منظمة إرهابية" وهو المطلب الذي يؤكده الواقع القانوني للجماعة الإرهابية بحكم المحكمة الإدارية العليا في مارس 2013 بتأييد الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري (درجة أولى) بتأييد قرار مجلس قيادة "ثورة 23 يوليو" بحل الجماعة، وعدم قبول الطعون على الحكم استنادا إلى أنها أقيمت من غير ذي صفة، واعتبار أن جماعة "الإخوان" كيان غير قانوني.

لكل هذه السلبيات التي شابت مبادرة الحكومة بالدعوة إلى "المصالحة" وفتح الأبواب مرة أخرى للجماعة الإرهابية، نعلن رفضنا القاطع لها باعتبارها باطلة وغير دستورية ومناقضة للتفويض الذي منحه الشعب لقواته المسلحة بناء على طلب القائد العام الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم 26 يوليو للقضاء على العنف والإرهاب ومصدرهما "جماعة الإخوان المسلمين".

ومن ثم يجب على الحكومة سحب تلك المبادرة والاعتذار عنها للشعب والإسراع بإصدار قانون العدالة الانتقالية وقانون تنظيم حق التظاهر السلمي، واعتبار "جماعة الإخوان المسلمين" تنظيم إرهابي ومصادرة مقارها وأموالها لصالح الشعب وإصلاح ما دمره الإرهاب، وتفعيل نص المادة 10 منة الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو بشأن "حظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري".

2. مذكرة بأفضلية وضع دستور جديد

أرسل كلٌ من الدكتور يحيى الجمل، الفقيه الدستوري ونائب رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور شوقي السيد، والدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، والدكتور نور فرحات، الفقيه الدستوري، والدكتور جابر نصار، وسامح عاشور، نقيب المحامين، والمستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق، وعصام

الإســـلام ولى، المحامي بالنقض؛ مذكرة، يطالبون فيها رئيس الجمهورية المؤقت، المستشار عدلي منصور، بضرورة إعداد دستور مكمّل لوضع دستور جديد للبلاد.

وإلى نص المذكّرة:

"كان الهدف الرئيسي لثورة الإرادة الشعبية فى 6/30، هو تصحيح مسار ثورة يناير 2011 بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وإسقاط نظام حكم جماعة الإخوان المسلمين ودستورها الصادر فى 2012 الذى زرع بذور الفتنة والانقسام بين أبناء الوطن الواحد، ومزق تماسكه الاجتماعي، وكان أحد أهم أسبابا الأزمة الطاحنة التي نعيشها هذه الأيام، إلا أن الإعلان الدستوري الصادر فى 8 يوليو 2013 جاء مخيبا للآمال فنص فى المادة 28 منه على تشـــكيل لجنة من الخبراء لتعديل دســـتور 2012 المعطل بدلا من النص على إعداد دســـتور جديد، كما جرى العرف المســـتقر عقب الثورات الشعبية وكما طالبت به الجماهير فى 6/30.

ويمثل إصـــدار دســـتور جديد بعد الموجة الثورية فى 6/30 ضـــرورة لا غنى عنها للأسباب الآتية:

1. قامت بإعداد الدستور المعطل جمعية تأسيسية خالف تشكيلها حكما ملزما للقضـــاء الإداري وســـيطر عليها تيار واحد دون تمثيل عادل لجميع فئات المجتمع المصـــري، ولذلك لم يحظى الدســـتور المعطل بتوافق وطني فلم تتجاوز نســـبة الموافقة على نصـــوصـــه فى الاســـتفتاء 12.56% من المواطنين أو 20.69% من الناخبين، وقد أثبتت التجربة العملية خلال المرحلة الانتقالية أن الأمن والاســـتقرار والحفاظ على وحدة النسيج الوطني أهداف لا يمكن أن تحقق إلا بناء على دستور توافقي، يعزز القواسم المشتركة بين مختلف فئات المجتمع ويتلافى مواطن الفتن وأسباب الانقسام، وهذا يقتضى إعداد دستور متكامل جديد يستند إلى التراث العريق للدساتير المصرية المتعاقبة، وكذا إلى نصوص الدستور المعطل حسبما يقضى الحال.

2. حكمت المحكمة الدستورية العليا مؤخرا وبعد صدور الدستور المعطل فى ديسمبر 2012 بعدم دستورية القانون الصادر فى شأن معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور المعطل، وما زالت الدعوى مطروحة أمام القضاء الإداري للحكم ببطلان تشكيلها، وما يترتب على ذلك من آثار أهمها دستور 2012 المعطل الذى أعدته، الأمر الذى يجعل دستور 2012 المعطل وأي تعديلات عليه مهددة بالبطلان، سواء بناء على حكم من مجلس الدولة أو من المحكمة الدستورية العليا فى شأن دعوى أخرى.

3. إن ضمان تحقيق الاستقرار الدستوري والأمن والسلم الاجتماعي فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة يضع السلطة الفعلية المؤقتة ممثلة فى رئيس الجمهورية المؤقت، ولجنة الخبراء المشكلة لإعداد مقترح الدستور أمام الدستور، أمام مسئولية وطنية تاريخية لا يملكون إزاءها إلا الانتصار للإرادة الشعبية التي منحتهم الشرعية، وذلك بالتصدي لإعداد دستور جديد للبلاد يلبى طموحات الشعب المصري، فى الحفاظ على وحدة نسيجه الوطني وفى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على المواطنة واحترام سيادة القانون، تكفل التعددية والحقوق والحريات لجميع المواطنين دون أي تمييز، وتؤسس لنظام حكم ديمقراطي محصن ضد الاستبداد والفساد، وتضمن استقلال الإرادة الوطنية وحماية الأمن القومي. وبناء على ذلك، فإننا نقترح إصدار إعلان دستوري تكميلي يحدد بوضوح اختصاص لجنة الخبراء بإعداد دستور جديد للبلاد يعبر عن الإرادة الشعبية الثورية، التي أذهلت العالم فى 6/30 دون أن تتقيد بنصوص الدستور المعطل."

وتبنى البيان كلاً من التحالف الوطني المكون من اتحاد النقابات المهنية، وحركة الدفاع عن الجمهورية، وحركة المشاركة الوطنية بالكنيسة المصرية، ونقابة الفلاحين، والاتحاد العام للفلاحين المصريين، والمبادرة الوطنية للتفاعل الإيجابي، وعدد من الائتلافات الثورية الشبابية.

3. بيان المصارحة وبرنامج الحكومة للتعامل مع الموقف

أولاً: المصارحة بالموقف

يتم مصارحة الشعب بالموقف الحالي في مصر في أعقاب سنة من الحكم الفاشل للرئيس المعزول. وتكون المصـــارحة بعرض الحقائق والأرقام التي توضـــح الأزمة الحالية في مصـــر، بغية تأكيد أســـلوب الحكم الجديد بعد ثورة 30 يناير وحفز المواطنين والقوى الســـياســـية ومنظمات المجتمع لتفهم مدى التحديات التي تواجه الوطن وللمشـاركة بأفكارهم وجهودهم في التعامل الإيجابي مع الموقف حتي يتحقق الخروج من الأزمة بسلام.

1. المصارحة بالموقف الأمنـــي
    1.1. الموقف في سيناء واحتمالات تطوره سلبا أو ايجاباً
    1.2. موقف وخطط الجماعات المؤيدة للرئيس المعـزول
    1.3. موقف واتجاهات التيارات الإسلامية غير المؤيدة للرئيس المعزول
    1.4. مدى الاســـتعداد لتطبيق القانون على جماعات العنف وأعمال قطع الطرق وحصار المنشآت والمؤسسات العامة
    1.5. جـاهزيـة الشـــرطـة وأجهزة الأمن للتعـامـل مع التحـديـات الأمنيـة الراهنـة والمحتملة
    1.6. جاهزية المحافظات للتعامل مع التحديات الأمنية والجماعات المؤيدة للرئيس المعـزول
    1.7. جاهزية قوى الأمن والحماية المدنية لحماية المنشآت والمؤسسات العامة والخاصة
    1.8. جاهزية قوى الأمن لحماية ســـفارات وقنصـــليات الدول العربية والأجنبية ومنع تواجد المظاهرات الإخوانية أمامها أو الاعتصام بالقرب منها.

2. المصارحة بالموقف السياسي

2.1. موقف الحكومة بشأن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وخروجهما عن القانون

2.2. موقف الحكومة بشأن الجماعة الإسلامية وأحزاب تيار الإسلام السياسي ومشاركتهم في مسيرات واعتصامات عدائية للثورة الشعبية

2.3. موقف الحكومة بشأن حزب النور وموقفه المتردد من الانخراط في العملية السياسية بعد 30 يونيو

2.4. موقف الحكومة بشأن الجماعات السلفية ومدى ضلوعها في المخططات الإخوانية لتشر الفوضى في البلاد

2.5. موقف الحكومة بشأن التعامل مع الأحزاب والقوى السياسية المدنية وجبهة الانقاذ الوطني

2.6. موقف الحكومة بشأن التعامل مع القوى الثورية وجماعات الشباب ومدى استعداد الدولة لاستيعاب حركة الشباب وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن

2.7. موقف الحكومة بشأن التعامل مع القوى الفلاحية والعمالية ومدى استعداد الدولة لاستيعاب حركتهم وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الإيجابية في تقرير أمور الوطن والاستفادة بطاقاتهم في تطوير الزراعة وحل مشكلات قطاعات الصناعة الوطنية

2.8. موقف الحكومة من تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

3. المصارحة بالموقف الاقتصادي

3.1. المؤشرات الأساسية عن حالة الاقتصاد الوطني [الدخل القومي، معدل النمو، الإنتاج الصناعي، الإنتاج الزراعي، موارد قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج]

3.2. موقف التصنيف الائتماني لمصر والبنوك المصرية الرئيسية وانعكاسه على قدرة مصر في الحصول على التمويل اللازم وجلب الاستثمارات الجديدة من مصادر خارجية

3.3. موقف الاحتياطي من النقد الأجنبي ومدى كفايته للوفاء بالاحتياجات الأساسية للوطن واحتمالاته المتوقعة

3.4. مؤشرات التجارة الخارجية [الاستيراد والتصدير]

3.5. موقف الاقتراض الخارجي ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على سداد أقساط وفوائد القروض

3.5.1. موقف الودائع الخارجية [الليبية، السعودية، الإماراتية، التركية، القطرية] وبيان معدلات الفائدة عليها

3.5.2. بيان المنح والودائع بدون فوائد وبدون رد

3.6. موقف الاستثمارات الحالية المحلية وطبيعة المشكلات القائمة مع المستثمرين المصريين والعرب وموقف تدفق الاستثمارات الأجنبية

3.7. موقف البطالة وتطور معدلاتها في المستقبل

3.8. موقف السياحة وتطور معدلاتها في المستقبل

3.9. مواقف اقتصاديات قطاع الأعمال العام، القطاع الخاص، قطاعات النقل والتشييد

4. المصارحة بالموقف المالي

4.1. موقف عجز الموازنة وتداعياته على أداء الحكومة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الوطنية

4.2. موقف الدين العام المحلي

4.3. موقف الدعم [دعم الوقود والسلع الغذائية]

4.4. موقف الصناديق الخاصة

4.5. مدى القدرة على تدبير رواتب العاملين في الجهاز الإداري للدولة

4.6. مدى انتظام الحصيلة الضريبية

4.7. مدى تفعيل خطة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية ومؤشـــرات الإنجاز في القطاعات الرئيسية

4.8. موقف التنفيذ في المشـــروعات الأســـاســـية في مجالات المرافق العامة والكهرباء ومشروعات النقل والإسكان وبناء المدارس والمستشفيات ومدى تأثرها بنقص التمويل

5. المصارحة بالموقف التمويني

5.1. موقف رصـــيد القمح والحبوب المتاح من الانتاج المحلي ومن الاســـتيراد ومدى كفايته للاستهلاك المحلي ومدته

5.2. موقف السلع التموينية المدعمة التي يتم توزيعها بالبطاقات

5.3. موقف تنفيذ مشروع استخدام البطاقات الذكية لتوزيع السلع التموينية

5.4. موقف البوتاجاز والبنزين والسولار ومدى كفاية الأرصدة المتاحة للاستهلاك

5.5. موقف انتاج الغاز الطبيعي ومدى كفايته للاستهلاك، وموقف التصدير

5.6. موقف انتاج الكهرباء ومدى كفاية مصـــادر الوقود لتحقيق الانتظام في توليد الطاقة بالمعدلات المطلوبة

6. المصارحة بالموقف في مجال التجارة الداخلية

6.1. المؤشرات الأساسية للتجارة الداخلية

6.2. تطور الأسعار وحالة التضخم

6.3. تأثير الحالة الأمنية على استقرار الأسواق

7. المصارحة بالموقف الدولـــي

7.1. مواقف الدول المؤيدة لثورة 30 يونيو

7.2. مواقف الدول المناوئة لثورة 30 يونيو وبخاصة قطر، تركيا، وتونس

7.3. الموقف مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي

7.4. مواقف الدول الإفريقية وبخاصة دول حوض النيل

7.5. الموقف تجاه مشكلة سد النهضة الأثيوبي

7.6. إسرائيل والموقف المتأزم في سيناء

7.7. الموقف من حماس والعلاقات مع السلطة الفلسطينية

7.8. الموقف من سـوريا[الدولة، الثورة، اللاجئين السـوريين في مصـر، العناصـر السـورية المشـاركة في اعتداءات الإخوان على المصـريين وعلى المنشـآت العسكرية المصرية

7.9. الموقف من دول العالم الرئيسـية [روسـيا، الصـين، الهند، اليابان، دول أمريكا اللاتينية..]

ثانيا: برنامج الحكومة للتعامل مع الموقف

على ضـوء الحقائق التي توضـح حجم الآزمة في مصـر الآن ومدى التحديات التي يجب على الحكومة. بمساندة الشعب ومشاركته. تطرح الحكومة برنامجها للتعامل مع الموقف.

ومن المفيد توضيح المبادئ التي تلتزم بها الحكومة في التعامل مع الأزمة الوطنية:

1. تشـغيل الطاقات الوطنية المتاحة إلى الحد الأقصـى باللجوء إلى الخبرات الوطنية في جميع المجالات.
2. تنمية واسـتثمار الموارد الوطنية القابلة للاسـتخدام في مدى زمني قريب والتي لها بدايات تجريبية وإمكانيات علمية وتقنية في المؤسـسـات الوطنية المختصـة[التوسـع في اسـتخدامات الطقة الشـمسـية، طاقة الرياح، إنتاج الوقود الحيوي، تحلية مياه البحر، اسـتخدام تطبيقات الهندسـة الوراثية في الزراعة].

3. تشجيع الانتاج الوطني في الصناعة والزراعة وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية وتسعير المنتجات الزراعية التي تشتريها الدولة بأسعار تشجيعية والحد من استيراد البدائل الأجنبية[الأقماح والحبوب].
4. تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة نتيجة ظروف عدم الاستقرار منذ 25 يناير وتوجيه قدر مناسب من المساعدات الخارجية لتفير التمويل العاجل لتشغيل تلك الطاقات.
5. إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتوفير قدر مناسب من التمويل اللازم لتشغيل الطاقات الإنتاجية به وتجديد وتطوير تقنيات ومعدات الإنتاج بشركاته.
6. حل المشاكل القائمة بين الدولة والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب بهدف عودة هؤلاء المستثمرين إلى تشغيل مؤسساتهم بأقصى وضخ استثمارات جديدة في مشروعاتهم القائمة والدخول في مشروعات جديدة.
7. التوسع في مشروعات عامة لتطوير الطرق والكباري وتجديد المرافق العامة كثيفة العمالة قليلة المهارة بما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة.
8. حل مشكلات قطاع التشييد بسداد المستحقات على وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحليات بما يسمح بانطلاق طاقة التشييد وما تؤدي إليه من تنشيط صناعات مواد البناء والحديد والصلب وغيرها.
9. التركيز في الاستثمارات الحكومية على إنهاء المشروعات تحت التنفيذ وضمان دخولها في حيز التشغيل المنتج قبل الشروع في إنشاء مشروعات جديدة بقدر المستطاع.
10. التنشيط السريع لمناطق الجذب السياحي وتأمينها من مصادر الانفلات الأمني.

11. تقديم تيسيرات ضريبية ومصرفية للتخفيف من آثار توقف النشاط الاقتصادي لمدة طويلة وحفز البنوك لإعادة جدولة ديون عملائهم في قطاعات الأعمال للمساعدة على تنشيط الاقتصاد الوطني.
12. ترشيد الانفاق الحكومي ومنع كل مظاهر الإسراف في أنشطة ومؤسسات الدولة، وخفض موازنات الأجهزة السيادية ومؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية على خلفية حل مجلسي الشعب والشورى.
13. ترشيد الاستيراد وإعطاء الأولوية إلى معدات ومستلزمات الإنتاج والاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وفي ضوء تلك المبادئ، تطرح الحكومة برامجها في المجالات التالية:

1. البرنامج الأمني
2. البرنامج السياسي
3. البرنامج الاقتصادي
4. البرنامج المالي
5. البرنامج التمويني
6. برنامج التجارة الداخلية
7. البرنامج الدولي
8. برنامج العدالة الانتقالية
9. برنامج المصالحة الوطنية
10. البرنامج التشريعي

ونظن أنه يمكن للسادة الوزراء رصد المواقف والتحديات ومؤشرات الأزمات في مجالات اختصاصهم وصياغة برامج التعامل في كل حالة في مدى لا يجب أن يتجاوز أسبوعاً بحيث يخصص الاجتماع القادم لمجلس الوزراء لمناقشة " بيان المصارحة

وبرنامج الحكومة للتعامل مع الموقف"، ثم يكون إعلان هذا البيان والبرنامج على الناس خلال مؤتمر إعلامي يحضره رئيس الوزراء ونوابه والوزراء المعنيون.
والله الموفق،

صفحة من موقع الحزب على شبكة الانترنت

قيادات حزب الجبهة في مؤتمر أمانة دائرة بلقاس للحديث عن مستقبل مصر السياسي تعقد أمانة حزب الجبهة الديمقراطية ببلقاس – محافظة الدقهلية - مؤتمرا سياسيا موسعا تحت عنوان " مستقبل مصر السياسي .. إلى أين " غداً الأربعاء الموافق 2013/5/22 ؛ الساعة الثامنة مساءً ؛ أمام مجمع محاكم بلقاس. يشارك في...

علي السلمي يوقع على استمارة تمرد ويعلن دعمه للحركة

وقّع الدكتور علي السلمي ؛ نائب رئيس الوزراء...

الأمين العام لحزب الجبهة : فتح مقرات الحزب بالمحافظات لجمع توقيعات " تمرد"

صرح المهندس ماجد سامي إبراهم ؛ الأمين العام لحزب...

الغزالي حرب يوقع على استمارة تمرد.. ويعلن دعم الحزب لها

وقّع الدكتور أسامة الغزالي حرب ؛ رئيس حزب الجبهة...

الغزالي من جامعة النهضة : مرسي لا يصلح لإدارة مصر .. والإخوان ليس لديهم كفاءات في...

أكد الدكتور أسامة الغزالي حرب ؛ رئيس حزب الجبهة...

اخبار الأمانات والمحافظات

الأمانة العامة لحزب الجبهة ترحب بخطوة تحرير الجنود المختطفين رحبت الأمانة العامة لحزب الجبهة الديمقراطية بخطوة تحرير الجنود المختطفين ؛ ولكن تنظر الأمانة مترقبة ما يلي...

أمانة التنظيم والعضوية تعلن إجراء الانتخابات على منصب أمين الجيزة الجمعة القادم

علن أمانة التنظيم والعضوية عن إجراء الإنتخابات...

أمانة العمل الجماهيري بحزب الجبهة الديمقراطية تشارك في جمع توقيعات حملة "تمرد"

صرح مجدي حمدان ؛أمين أمانة العمل الجماهيري بحزب...

الأمين العام لحزب الجبهة يوقع على استمارة "تمرد" ويعلن دعم الحزب للحملة

وقّع المهندس ماجد سامي إبراهيم ؛ الأمين العام...

الحزب في عيون الصحافة

قيادي بحزب الجبهة :مؤسسة الرئاسة الحالية تجلب العار... صرح مجدي حمدان -القيادي بحزب الجبهة الديمقراطية وعضو المكتب التنفيذي بجبهة الإنقاذ- أن تعامل مؤسسة الرئاسة ممثلة في...

على السلمي: الاعتداء على موكب "قنديل" ليس سياسيا

سكينة فؤاد: استقالة جاد الله وثيقة تلخص مطالب الثوار

حزب الجبهة الديمقراطية يقاطع مليونية "تطهير القضاء"

حزب الجبهة يدين تفجيرات بوسطن ويطالب بعدم الإشارة...

أمين عام حزب الجبهة يطالب شفيق بعدم استغلال الأحداث...

"الغزالى حرب": إن لم يتدخل الجيش لحفظ أمن مصر سيكون...

تفاصيل مؤتمر "الجبهة" حول احتجاز الفخرانى..

عضو حزب الجبهة: طعن النائب العام لا يوقف تنفيذ حكم...

ملتقى الشباب و المرأة

منظمة شباب الجبهة تعلن إنسحابها نهائيا من تكتل القوى... أعلنت منظمة شباب حزب الجبهة الديمقراطية عن إنسحابها رسميا من تكتل القوى الثورية الوطنية وان أي بيان يصدر عن التكتل...

تعيين منى عامر القائم بأعمال أمينة المرأة بحزب الجبهة

الدكتور صديق عفيفي يتحدث عن كيفية استغلال طاقات...

منظمة شباب الجبهة تعلن عن دعمها لأدباء مصر ومثقفيها...

منظمة شباب الجبهة تعلن مساندتها لقضاة مصر

منظمة شباب حزب الجبهة تعلن رفضها لقانون التظاهر

منظمة شباب الجبهة تستضيف المؤتمر الصحفي لتكتل شباب...

منظمة شباب حزب الجبهة تحتضن ميلاد تحالف جديد من شباب...

منظمة شباب الجبهة تعلن عن تضامنها مع معتصمي جريدة...

مجتمع مدني

عالم جديد لحقوق الانسان تطالب الرئيس مرسى بتغير أسلوب... طالبت شبكة المدافعين عن حقوق الانسان"حياة" بمؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الانسان الدكتور محمد مرسى رئيس...

ترشيح 9شخصيات حقوقية لتولى حقيبة وزارة حقوق الانسان

الأعتداء على الصحفيين تجاوز خطير وغير مقبول على حق...

نتائج دراسة تحليلية عن اداء الاعلام المصرى خلال مرحلة...

الثلاثاء القضاء الإداري يحكم في قضية إلزام الداخلية...

الشبكة العربية :الحكم بحجب موقع يوتيوب لمدة شهر ،...

المنظمة المصرية تطالب السيد رئيس الجمهورية بالتنازل...

قانون حرية المعلومات مسؤلية المجتمع وليس مجلس الشورى...

ورقة موقف حول مسودة قانون التظاهر الجديد الذي يسعى...

حوارات مختارة

عبدالستار المليجي: «بديع والشاطر وغزلان وعزت» أصحاب... قال الدكتور السيد عبدالستار، عضو مجلس شورى جماعة الإخوان السابق، إن الرئيس مرسى موظف فى مكتب الإرشاد وملزم بتنفيذ...

المستشار زغلول البلشى مساعد وزير العدل للتفتيش...

هشام رؤوف مساعد وزير العدل: التدخل في القضاء.....

أنور السادات: «مرسى» آخر رئيس إخوانى لمصر ..ودعوته...

الدكتورة سعاد الشرقاوي أستاذ القانون بجامعة...

الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون فى أول حوار بعد...

الأنبا «بولا» أسقف طنطا لـ«المصري اليوم»: الأقباط...

محمد شعيب خبير الطاقة وصاحب قرار وقف تصدير الغاز...

"المصرى اليوم" تنفرد بحوار خاص مع الدكتور على جمعة...

الغزالي والسلمي وعفيفي وأعضاء الجبهة في ندوة "علي الصوت" بجامعة النهضة

...You need Javascript enabled in your browser to see sliding images

-

NextPrev

لمزيد من البومات الصور

جميع الحقوق محفوظه 2011© حزب الجبهة الديمقراطية

خطاب من د. علي السلمي

لأعضاء الحزب توضيحاً لأسباب

استقالته

أ.د. علي السلمي

توضيح للأخوة والأخوات

أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية

أبدأ بتهنئتكم جميعاً بشهر رمضان المبارك جعله الله شهر يمن وخير وبركات. وأتوجه إليكم بهذا التوضيح لأسباب استقالتي من الحزب الذي شرفتموني بانتخابي نائباً لرئيسه في اجتماع الجمعية التأسيسية يوم 22 يونيو 2007.

الأخوة والأخوات

لم يأت قرار الاستقالة من فراغ ولا صدر فجأة، بل سبق أن قررت الاستقالة مرتين قبل ذلك خلال الشهور السابقة، وفي المرتين كنت أعدل عنها أملاً في إنصلاح أحوال الحزب ورغبة في تجنيبه أزمة قد يكون لها آثار سلبية على فرصته في التواجد على الساحة السياسية في مصر.

ولكن الأمل في الإنصلاح تلاشى، واتضحت صورة مخالفة تماماً لما كنت أتمناه لهذا الحزب الذي تحمسنا له جميعاً. فقد بدأت بوادر الانفصام على مستوى القيادة وانعزلت الأمانة العامة التي تم تشكيلها بناء على اختيار الأمين العام . وكانت أول مرة أعلن فيها استقالتي حين أبديت اقتراحاً بالعدول عن أسلوب تعيين الأمناء المساعدين رؤساء الأمانات المركزية [مساعدي الأمين العام] وذلك في ضوء اعتراض كثير من الأعضاء على أسلوب التعيين وما صاحبه من خطأ في تعيين زوجة د. أسامه وشقيقه وابن شقيقه رؤساء أمانات وما أثاره ذلك من ضجة لا يُسأل عنها د. أسامه في الحقيقة فلم يكن موجوداً في الاجتماع الذي

تقررت فيه هذه الأسماء. وكان اقتراحي يقضي بالإعلان بين أعضاء الحزب جميعاً عن تلك المناصب والخبرات اللازمة لها وفتح باب التقدم لكل من يتوسم في نفسه القدرة لشغلها، والاستعانة بلجنة من أمناء المحافظات مع الأمين العام وبعض أعضاء المكتب التنفيذي لفرز المتقدمين والتعرف على قدراتهم ومقابلتهم لاختيار الأفضل مع مراعاة عدة معايير منها تمثيل نسبة كافية من الإناث والشباب والأخوة المسحيين ومراعاة التوزيع الجغرافي. وقد أثار اقتراحي هذا غضب السادة الأمين العام ومساعديه المعينيين وتناولوه بأسلوب يبعد عن مستوى الحوار الحضاري المهذب خاصة رسالة أرسلها يحي الغزالي ولم أعدل عن الاستقالة إلا بعد اعتذاره عما بدر منه.

ورغم تجاوزي عن تلك الزوبعة، فقد استمرت نغمات غير مريحة في لغة الخطاب من جانب بعض القيادات الشابة خاصة خالد قنديل وعمرو سليمان وفي بعض الأحيان راوي تويج ووضوح انحياز د. أسامه الغزالي إليهم، كما تعمقت الخلافات مع بعض أعضاء المكتب التنفيذي وخاصة خالد قنديل الذي كان أسلوبه غير المقبول في الحديث معي أثناء اجتماع ضمني مع د.يحي الجمل، د. أسامه الغزالي، د. حازم الببلاوي، أ. أنور عصمت السادات سبباً في استقالتي للمرة الثانية وعدلت عنها بناء على اعتذار خالد ووساطة د.يحي الجمل ود. حازم الببلاوي وأ.انور عصمت السادات.

الأخوة والأخوات

لقد تكررت مطالبتي بضرورة تفعيل الحزب ووضع خطة لعمله واستكمال هياكله وبنيته المؤسسية ليكون حزباً حقيقياً وليس حزباً من ورق كالأحزاب التي قمنا لنكون على خلافها، وأبديت ملاحظاتي عن الأداء الضعيف للحزب مرات عديدة في

اجتماعات المكتب التنفيذي وفي حوارات مع د. يحي الجمل وفي اجتماعات عقدت لبحث اعتراضاتي على حال الحزب منها اجتماع عقد في منزل أ.د. مصطفى كمال طلبه يوم 9 مايو 2007 بحضور د. أسامه الغزالي ود. صلاح فضل ود. حازم الببلاوي واجتماعين على الأقل عقدا في منزل أ.د. يحي الجمل وكان الحضور هم نفس الأشخاص مع انضمام أ. أنور عصمت السادات في أحد الاجتماعين. وعلى سبيل المثال فقد كانت الموضوعات التي اقترحت مناقشتها في اجتماع 9 مارس هي التالية:

- *تفعيل ما تم مناقشته في اجتماعنا الأخير في منزل د. يحى الجمل في شأن ترتيب الهيكل المؤقت للحزب واختيار القيادات خلال فترة الانتقال والمقدرة بعامين.*
- *إعداد إستراتيجية واضحة لعمل الحزب في حالة إقرار الطلب من لجنة شئون الأحزاب، وإستراتيجية بديلة في حالة رفض الطلب.*
- *تفعيل حكومة الظل.*
- *تفعيل اللجان النوعية لحشد جهود الأعضاء سواء من المؤسسين أو الراغبين في الانضمام.*
- *أهمية إصدار نشرة غير دورية للتواصل مع الأعضاء المؤسسين وغيرهم من طالبي العضوية.*
- *تنظيم زيارات للمحافظات ذات الثقل من حيث عدد الأعضاء المؤسسين لطرح عناصر برنامج الحزب وتوضيحها للأعضاء لبناء رأي عام متناسق داخل الحزب.*
- *تخطيط الظهور الإعلامي لعناصر الحزب لمناقشة القضايا الوطنية الحالة وتوضيح رأي الحزب بشأنها.*

- *مناقشة فكرة إيجاد قنوات اتصال منظمة مع جماعات المجتمع المدني التي تتوافق منطلقاتها الفكرية مع مبادئ وأهداف الحزب، والسعي إلى تكوين "جبهة " متراصة لدعم التوجهات الفكرية للحزب.*
- *تنظيم لقاءات في مقر الحزب لطرح القضايا الوطنية وتجميع المناصرين والمساندين لرأي الحزب.*
- *التصدي لمزاعم الحزب الحاكم واتجاهه لفرض التعديلات الدستورية من دون اعتبار للآراء المخالفة.*
- *مناقشة وضع موقع الحزب على الإنترنت وضرورة تطويره [أرجو زيارة موقع الحزب الوطني الديمقراطي].*

وكانت نتيجة الاجتماعات دائماً لا شيئ وتنتهي القصة بمجرد انتهاء الاجتماع ويبقى حال الحزب على ما هو عليه، وأنتم شهداء على تلك الحال، والتي اوجزها لكم فيما يلي:

1. **غياب رؤية إستراتيجية متكاملة للحزب تحدد أهدافه العملية وبرنامج عمله لتحقيق الغاية التي سعى إليها المؤسسون. وقد يبدو أن مجرد تأسيس الحزب كان هو الغاية وتوقفت قيادة الحزب عند ذلك.**
2. **عدم الاتفاق على تحديد مهام لنواب رئيس الحزب – رغم تكرار المطالبة بضرورة بحث هذا الموضوع وحسمه-، وبالتالي أصبح النواب – باستثناء د. أسامه – بلا مهام محددة. وحتى بالنسبة لما يقوم به د. أسامه من مهام فليس هناك اتفاق عليها ولم يصدر بتحديدها قرار من رئيس الحزب وإنما هو يقوم بما يرى كأمر واقع يفرضه هو باختياره.**
3. **غياب آلية تنظيمية لوضع الخطة الإستراتيجية للحزب وتنسيقها في خطط وبرامج نوعية تشارك الأمانات المركزية وأمانات المحافظات في صياغتها وتتولى تنفيذها بإشراف المكتب التنفيذي .**

4. عدم تفعيل فكرة تشكيل اللجان النوعية لتعظيم مساهمة الأعضاء في بحث القضايا ذات الأهمية وابتكار مقترحات وأفكار تكون أساس لخطط الحزب وأنشطته الجماهيرية.
5. الانصراف عن فكرة تشكيل "حكومة الظل" رغم أهميتها في جميع الأحزاب المحترمة في الدول المتقدمة، باعتبارها آلية مهمة لمتابعة أداء الحكومة وإنتاج الدراسات البديلة لما تقدم عليه الدولة من قرارات أو تصرفات لا يرضى عنها الحزب وجماهير الشعب مثل موضوع الخصخصة، استيلاء الدولة على أموال التأمينات الاجتماعية، بيع البنوك المصرية للأجانب، بيع الأراضي للأجانب، تضخم الدين العام ، قضية المبيدات المسرطنة، الخ.
6. عدم استثمار الفترة المنقضية منذ موافقة لجنة الأحزاب على تأسيس الحزب في 24 مايو 2007 وحتى الآن في توضيح خطة عمل للحزب، وإهمال مناقشة مشروع خطة للحزب خلال الفترة الانتقالية حتى اجتماع الجمعية العامة في مارس 2008 كنت قد قدمتها في نفس يوم إعلان الموافقة على تأسيس الحزب.
7. عدم استثمار الزخم والحيوية التي صاحبت انعقاد الجمعية التأسيسية في 22 يونيو 2007 وإهدار حماس الأعضاء الذين تحمسوا لحضور اجتماع الجمعية التأسيسية والذين كانوا يتوقعون حركة سريعة ومدروسة من قيادة الحزب والانتقال للعمل مع الجماهير.
8. افتقار الحزب إلى مبادرات تنبع من برنامجه وأهدافه، وانحصار أنشطته في ردود أفعال للأحداث غير مدروسة ولا يتم مناقشتها في مؤسسات الحزب، ومن ثم لا تلقى اهتمام الرأي العام ولا تعيرها وسائل الإعلام عناية أو تعليق.
9. وضوح تفاوت فكري كبير بين العناصر الرئيسة في الحزب سواء بين أعضاء المكتب التنفيذي أو بين بعض القيادات وأعضاء في الأمانة العامة، وعدم اتخاذ أي إجراءات لتنسيق وبلورة توجهات مشتركة تمثل الحد الأدنى – والمطلوب –

من التوافق بين القيادات في الموضوعات الأساسية التي تمثل فلسفة الحزب وتحدد هويته. ومن أهم مجالات الخلاف الفكري دعوة بعض القيادين بالحزب للمناداة بإلغاء المادة الثانية من الدستور، ولكن تصدى لهذه الدعوة قياديون آخرون وحسمت حين أشار د. يحي الجمل أن البابا شنودة نفسه نصح بعدم التعرض إلى هذا الموضوع لخطورته على وحدة الأمة.

10. انقطاع سبل الاتصال بين مجموعة الأمانة العامة من ناحية وبين أعضاء المكتب التنفيذي من ناحية أخرى. وعدم وجود أي شكل تنظيمي متفق عليه لتحقيق التواصل بينهما. ويزيد من هذه الظاهرة عدم وجود اتفاق معلن وواضح يتعلق بدور ومهام وصلاحيات كل من المكتب التنفيذي والأمانة العامة وعدم الاسترشاد حتى الآن بما جاء في لائحة النظام الأساسي للحزب بهذا الخصوص.
11. غياب أي رؤية واضحة لدور المكتب التنفيذي ولا خطة عمل متفق عليها، واقتصار فعالياته على اجتماع دوري ينعقد كل أسبوعين من دون جدول أعمال محدد ولا أسلوب واضح في إدارة المناقشات وبلورة مواقف وقرارات إستراتيجية تنقل إلى الأمانة العامة لوضعها موضع التنفيذ. ولا يعقب اجتماعات المكتب التنفيذي أي محاضر ترسل إلى الأعضاء لتوثيق ما دار في الاجتماعات. كما يفتقر المكتب إلى آلية لمتابعة قراراته والتأكد من وضعها موضع التنفيذ من التشكيلات الحزبية المختصة.
12. عدم استكمال تشكيل الهيئة العليا رغم انقضاء ما يقرب من شهرين على انتخاب ممثلي المحافظات بها، وعدم الاهتمام بمناقشة الاقتراح الذي قدمته لتعديل أسلوب اختيار الأعضاء ال25 لاستكمال تشكيل الهيئة العليا ويقضي باتباع نظام أقرب إلى الانتخاب للتعرف على المرشحين الأفضل بتخصيص عدد لكل محافظة بنسبة عدد أعضاء الحزب فيها مع مراعاة تنوع المرشحين الذين يختارهم الأعضاء ليشملوا المرأة والشباب والأخوة الأقباط ومختلف المهن والمستويات التعليمية،

وذلك بدلاً من انفراد المكتب التنفيذي باختيار هؤلاء الأعضاء بناء على اقتراح الأمين العام.

13. عدم استثمار انتخاب أمناء المحافظات في حشد وتنسيق الجهود من خلال عقد اجتماع أو أكثر بينهم وبين قيادات الحزب، وعدم التواصل بين المكتب التنفيذي وقيادات الحزب مع أمناء الفروع وعدم وجود معلومات واضحة لدى المكتب عن التشكيلات المحلية بالمحافظات.
14. عدم وضوح الرؤية عن حجم العضوية الجديدة بعد صدور موافقة لجنة الأحزاب، وعدم وصول أي تقارير من الأمانة العامة عما يتم اتخاذه بشأن فحص طلبات العضوية والموافقة عليها من عدمه. كذلك يبدو أن بطاقات إثبات العضوية لم يتم تنفيذها وتسليمها للأعضاء حتى اللحظة.
15. الالتجاء إلى تنظيم أنشطة من دون إعداد كاف لمجرد إثبات التواجد على الساحة، ومنها المؤتمر الإعلامي الذي انعقد يوم 2007/09/10 لدعوة الأحزاب والقوى السياسية لمؤتمر لمناقشة مستقبل مصر بعد مبارك من دون حتى إخطار أمناء المحافظات وأعضاء الحزب بالتالي بهذا التوجه من الحزب، ولولا إلحاحي في ضرورة إخطار الأعضاء بهذا المؤتمر الإعلامي عقب انتهاءه حتى لا يفاجئون به منشوراً في الصحف لما تم إرسال الرسالة التي وصلت البعض منكم بالبريد الإلكتروني تتضمن البيان الذي أعلنه د. يحي الجمل في ذلك المؤتمر . ورغم تأكيدي بضرورة حسن الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني لم يتم اتخاذ إي إجراءات للتخطيط والإعداد تتعلق بالدعوة الأساسية التي أعلن عنها في المؤتمر الإعلامي. كذلك لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ ما جاء في بيان الحزب الذي تم إعلانه في ذلك المؤتمر.
16. الارتباط على فعاليات بشكل فردي – غير مؤسسي - كما حدث في اللقاء الذي تم مع وفد من حزب الوفد تم إخطارنا به قبل انعقاده بيومين ومن دون العرض

على المكتب التنفيذي ولا إخطار أمناء المحافظات بمضمونه والغرض منه. وقد كانت المفارقة غريبة إذ قرر أ. محمود أباظة رئيس حزب الوفد أنهم يقومون بزيارة حزب التجمع وحزب الجبهة الديمقراطية كما سيلتقون بالحزب الناصري، وذلك بناء على قرار من الهيئة العليا للوفد، بينما تم الاتفاق على اشتراك حزبنا في ذلك الحوار الذي دعا إليه حزب الوفد بقرار منفرد لا أدري هل من د. يحي الجمل أو د.أسامه الغزالي أم كلاهما؟ وقد شاركت في هذا اللقاء لاقتناعي بجدية حزب الوفد في دعوته وكانت مناقشتي مع د. يحي ود. أسامه عقب انتهاء اللقاء مع حزب الوفد هي التي أثارت المناسبة الأخيرة للاستقالة حيث عبرت لهم عن استيائي للانفراد باتخاذ القرارات وعن أن الحزب بذلك يكون قد تخلى عن الدعوة التي أطلقها يوم 2007/09/10 والتي جاءت للأسف تكراراً لما سبق إليه حزب الوفد، وبينت لهم بجلاء غياب المؤسسية في الحزب.

17. عدم استثمار أو مواصلة ما يبدأه الحزب من فعاليات ولعل أبرزها ندوة دستور جديد لمصر والتي أعلن فيها الحزب أنه سيتخذ مبادرة لإعداد دستور جديد ولم يتم أي شيئ في هذا الصدد وأصبح التزام الحزب في طي النسيان حتى بين أعضاءه.
18. انعزال أعضاء الحزب في المحافظات عن مجريات الأمور بالحزب وتساؤلهم المستمر عن أين الحزب.
19. تنظيم أنشطة لا يعلم أعضاء الحزب أو أغلب قياداته بها، مثال ذلك المؤتمر الذي انعقد بالحزب يوم 2007/9/9 على حد ما جاء في رسالة مروان يونس بشأن تحديد أولويات مصر وشكواه من عدم حضور القيادات لهذا المؤتمر الذي لم يعلم به الكثيرون وأنا منهم.
20. الاهتمام بقضايا فرعية مثل البحث عن مقر فاخر للحزب من دون توفر خطة للنشاط أو فعاليات يصل بها الحزب إلى الجماهير التي نشأ من أجل تحريكهم [

الأغلبية الصامتة بنسبة 77 % والتي اتخذها الحزب شعاراً له]، هل تذكرونهم؟ وكنت قد تحفظت على فكرة البحث عن مقر جديد للحزب يكلف في المتوسط 40000-60000 جنيهاً شهرياً بخلاف تكلفة التجهيز والتأثيث في الوقت الذي لا يملك الحزب هذا التمويل ولا يملك في الأساس خطة عمل أوبرنامج لتحقيق أهدافه أو وسيلة إعلامية للتواصل مع الجماهير بما يبرر التواجد في مقر فاخر.

21. الانشغال بموضوع البحث عن مصادر تمويل للحزب في غياب أي نشاط يسمح لأي من الأعضاء أو المؤازرين بدفع أي مساهمات مالية لحزب يبدو غائباً عن الساحة.
22. انصراف وسائل الإعلام عن نشر أي بيانات يصدرها الحزيب، ففي المؤتمر الصحفي يوم 2007/10/10 ورغم حضور ممثلي بعض الصحف والفضائيات إلا أن التغطية الإعلامية كانت في أدنى مستوى.

الأخوة والأخوات

اسمحوا لي أن أوضح لكم الأسباب التي أوصلت الحزب إلى هذه الحالة من الجمود مما دعاني إلى إعلان استقالتي نهائياً من الحزب:

1. عدم إقرار لائحة النظام الأساسي للحزب حتى الآن - رغم تكرار المطالبة بمناقشتها بشكل جدي وحاسم ورغم ورود ملاحظات بشأنها من المحافظات - ،أو حتى تكليف شخص آخر بإعداد مشروع جديد للائحة، وقيل في تبرير التأخير أنها أحيلت إلى المسئول عن الشئون القانونية لإبداء الرأي وانتهى الأمر عند هذا. وتعلمون أن عدم وجود لائحة معتمدة للحزب يؤدي إلى فراغ قانوني وتنظيمي هو بلا شك أحد عوامل التخبط الإداري والسياسي في الحزب حيث لا يوجد اتفاق صريح على اختصاصات وصلاحيات وأنماط العلاقات التنظيمية السليمة بين القيادات والتشكيلات المختلفة بالحزب.

2. عدم تفعيل طاقات وخبرات نواب رئيس الحزب في بلورة توجهات الحزب وبرنامج عمله. وكذا عدم استثمار طاقات أعضاء الحزب وخبراتهم في توجيه شئونه وفعالياته، والانحصار في المجموعة الضيقة الذين اختارهم الأمين العام لمساعدته وقد لا يكونوا هم أفضل عناصر الحزب القادرين على مثل تلك المسئوليات.
3. استمرار د.يحي الجمل ود. أسامه الغزالي حرب في دور " وكيل المؤسسين" وعدم الانتقال إلى نمط قيادي واضح، واكتفاء كل منهما بضمان الظهور الإعلامي باعتباره رمز الحزب أو كتابة مقال أسبوعي في المصري اليوم من دون الإشارة إلى صفتهما الحزبية. وللحق فقد حاول د. يحي الجمل أكثر من مرة توسيع دائرة الظهور الإعلامي لأعضاء آخرين من الحزب إلا أن غياب رؤية وإستراتيجية إعلامية واضحة منعت من تحقيق رغبته تلك.
4. القصور في جمع الأعضاء المؤسسين البارزين وتفعيل خبراتهم في تنشيط الحزب [د. مصطفى كمال طلبه، د. محمد غنيم، أ. أسامه أنور عكاشة، أ. سكينة فؤاد، د. جابر البلتاجي، السفير رؤوف غنيم...].
5. عدم السعي لاكتساب أعضاء بارزين ومؤازرين مهمين [السفير محمود شكري،.....].
6. عدم وضوح الخبرات السياسية والتنظيمية لأعضاء الأمانة العامة [أو عدم ظهور تلك الخبرات مترجمة في نتائج وإنجازات].

الأخوة والأخوات

لقد تقدمت بالعديد من الاقتراحات من أجل تصويب مسار الحزب، ومارست كثيراً من الضغوط أعترف أن بعضها اتسم بالحدة من جانبي لحفز قيادات الحزب على استدراك الموقف والانتباه إلى الإسراع في تنشيط الحزب وتفعيله. ولكن تلك الجهود لم تفلح سوى في تعميق هوة الخلافات بيني وبينهم، وانصرافهم إلى الاستمرار فيما

هم عليه. وأذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات التي قدمتها مراراً لإصلاح حال الحزب ولم يلتفت إليها:

1. عقد اجتماع خاص للمكتب التنفيذي لمناقشة الموقف العام للحزب واتخاذ قرار بشأن خطة تفعيل الحزب وتنمية العضوية المقدمة مني في شهر يوليو 2007 بعد أن أهمل المكتب مناقشة الخطة التي اقترحتها لتفعيل الحزب خلال الفترة الانتقالية وكنت قدمتها في مايو 2007.
2. عقد اجتماع مشترك بين المكتب التنفيذي والأمانة العامة مرة كل شهر لتنسيق المواقف وتوضيح التوجهات الإستراتيجية ومتابعة حركة الحزب على أرض الواقع.
3. مناقشة معايير اختيار الأعضاء المعينيين في الهيئة العليا والمقترحة التي اقترحتها في شهر يوليو 2007واتخاذ قرار عاجل بشأن استكمال تشكيل الهيئة العليا ودعوتها إلى الاجتماع قبل نهاية سبتمبر 2007.
4. اتخاذ قرار بشأن لائحة النظام الأساسي والاتفاق على موعد نهائي لإقرارها وبدء العمل بمقتضاها لحين اعتمادها من الجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم في مارس 2008.
5. تحديد مهام واضحة لنواب رئيس الحزب وتكليفهم بقرار من رئيس الحزب لمباشرة تلك المهام فور الاتفاق عليها. ويقتضي تفعيل هذه الخطوة عقد اجتماع خاص بين الرئيس والنواب .
6. تحديد آلية تنظيمية لتحقيق التواصل بين الأمانة العامة وبين المكتب التنفيذي. وكذا آلية للتواصل بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي من ناحية وبين فروع الحزب بالمحافظات من ناحية ثالثة.

الأخوة والأخوات

لكل ما سبق، فقد قررت الاستقالة نهائياً وأعلنتها صباح الخميس الماضي 20 سبتمبر 2007 ورأيت إرسال هذا التوضيح لكم كي أبرأ ذمتي أمام الله وأمامكم وأبين أنني لم أقصر في محاولة تنفيذ ما عاهدتكم عليه يوم أعطيتموني أعلى عدد من أصواتكم كنائب لرئيس الحزب. وأريد في هذا السياق أن أضيف ما يلي:

1. أنه على خلاف ما ذكره د.يحي الجمل في حواره مع برنامج على الهواء يوم الأربعاء 19 سبتمبر وأعادت جريدة الوفد نشره في عدد الجمعة 21 من أنه كان قد اتفق معي على إبقاء الاستقالة في طي الكتمان ولكني خلفت الوعد وأعلنتها، فهذا لم يحدث أبداً ولست ممن يحنثون بالوعد. وكنت أعلنت الاستقالة علانية في مواجهة د. يحي الجمل، د. أسامه الغزالي، د. صلاح فضل، د. سلوى سليمان، أ. محمد منصور وذلك مساء الثلاثاء 18 سبتمبر عقب انتهاء اجتماعنا مع ممثلي حزب الوفد، وقلت لهم صراحة أنكم ستجدون خبر الاستقالة منشوراً غداً، فلم يكن في الأمر إذن اتفاق على إخفاء النبأ، وأربأ بالدكتور يحي أن يقول أنني قد "خيبت أمله" وأقول له لست أنا من خيب أملك يا دكتور يحي وأنت تعلم تماماً من خيب آمالنا جميعاً وجعلك أنت شخصياً تفكر في الاستقالة وتصارحني بها يوم زرتك في منزلك قبيل اجتماع الجمعية التأسيسية لأخفف عنك تأثير ما جاء في رسالة وجهها خالد قنديل عبر البريد الإلكتروني وأصابك منها أذى كثير ويومها شددت عليك في طرح فكرة الاستقالة من الحزب جانباً كونك أنت الداعي إلى تأسيسه وأنا شخصياً شاركتك تقديراً مني لشخصك ومكانتك ولم أكن أعلم من الباقين أحداً. وأنت يا دكتور يحي تعلم من طالبوك بالتنحي عن رئاسة الحزب حين زاروك في منزلك، وتعلم من وجه لك أقسى الكلمات والنقد في رسالة بالبريد الإلكتروني، ولكنك بسماحتك المعهودة تجاوزت عن كل ذلك ثم تأتي اليوم لتتهمني بأنني من خيب أملك!!!

2. أعتب على د. يحي الجمل ترديده لمقولة صدرت عن د. سلوى سليمان في اجتماع الثلاثاء المشار إليه حين أعلنت استقالتي إذ قالت" أنت تغضب كثيراً وتعلن استقالتك كل ما تغضب كالزوج الذي يطلق زوجته في كل مرة يغضب منها" ولتفاهة هذا القول لم أعره اهتماماً ولم أرد عليه. ولكن حين يردد د. يحي الجمل هذا القول على مسمع العام كله في برنامج على الهواء فهو أمر مرفوض وأطالبه بالاعتذار عنه إبقاء لصلة المودة والصداقة بيننا، خاصة وقد حوّرت بعض الصحف تلك المقولة وجعلتها" كالزوجة التي تطلب الطلاق" ولا شك أن هذا أمر لا يليق في لغة الخطاب السياسي ولا يجوز الصبر عليه في العمل العام كما طالبني د. يحي بذلك.
3. على خلاف ما ذكره د. أسامه الغزالي في حديثه لبرنامج القاهرة اليوم مساء الخميس 20 سبتمبر من أنني أريد مركزية في العمل ولا أوافق على اللامركزية التي تنتهجها الأمانة العامة، فالكل يعلم أنني من أشد دعاة اللامركزية وإطلاق الحرية لتشكيلات الحزب وأمناءه في المحافظات لتنشيطه والانطلاق لتحقيق أهدافه فقط في ضوء التوجهات والأهداف العامة للحزب وبالتنسيق مع الأمانة العامة، وذلك ما كنت أعلنه دائماً في اجتماعات الحزب التي كان يحضرها الأعضاء وفي لقائي مع الأخوة من فرع الإسكندرية بمقر الحزب. ويعلم د. أسامه تماماً أنني لست كثير الانفعال كما قال ولكنني انفعل غضباً للقيم والمبادئ التي أراها تحولت إلى كلمات فارغة يتشدق بها هو ورئيس الحزب وغيرهما من الهواه بالحزب.

وفي النهاية أتمنى لكم حظاً أفضل في الفترة القادمة. وعلى الله قصد السبيل.

أ.د. علي السلمي

الجمعة 21 سبتمبر 2007

وبعد الاستقالة والانضمام إلى حزب الوفد أوضح فريق من أعضاء
حزب الجبهة الديمقراطية ورئيس الحزب دكتور أسامه الغزالي حرب
في رغبتهم أن أعود إلى الحزب فقبلت العودة .
إلى أن اتفق دكتور أسامه مع نجيب ساويرس على إدماج الحزب في
حزب "المصريين الأحرار" وبدون ذكر اسم "حزب الجبهة
الديمقراطية" في عنوان الحزب بعد الإدماج ! ! !
فرفضت ذلك واستقلت نهائياً وعدت إلى حزب الوفد ! ! ! !